

بِحَمْدِكَ يَا

المختار

من البحوث والمقالات

الجزء الخامس

فهرس

الجزء الخامس من "المختار"

• مقدمة

(١) على هامش المفاوضات

(٢) نقد النظرية الماركسية

(٣) الأزمة والبطالة في الرأسمالية

مُقَدِّمَةٌ

رأينا أن نخصص هذا الجزء للبحوث، فعرضنا فيه كتاب «على هامش المفاوضات» (صدر سنة ١٩٤٦م)، وكتاب «نقد النظرية الماركسية» (صدر سنة ١٩٤٨م)، وكتاب «الأزمة والبطالة في الرأسمالية» (صدر سنة ١٩٥٧م).

في هذه المجموعة أفكار ثمينة، والنقد الذي يمكن أن يثار عليها هو أنها تعود بنا إلى ما قبل خمسين سنة، فكأنما تردنا إلى قديم في الوقت الذي يسير فيه العالم قدماً إلى الإمام، ولكننا لم نجد فيما كتبه الأستاذ جمال البنا في الأربعينات والخمسينات ما يخالف ما انتهى إليه في الفترة المعاصرة فيما عدا أفكار محدودة جداً، أشار إليها في الهامش باستثناء ذلك فلا يزال ما كتب في الفترة ما بين الأربعينات والثمانينات، ملهماً للمستقبل، وعندما كتب «ديمقراطية جديدة» سنة ١٩٤٦م، كان التصور أنها بعد ستين عاماً، قد أصبحت قديمة، ولكن ما حدث أن ديمقراطية سنة ١٩٤٦م لا تزال متقدمة على ديمقراطية سنة ٢٠٠٧م في مصر، ويمكن أن تُعلم ديمقراطية سنة ٢٠٠٧م الكثير من الدروس.

وفي الأزمة والبطالة في الرأسمالية كشف عن محاولة بريطانيا إصلاح أوضاعها الاقتصادية بعد استيلاء حزب العمال على الحكم سنة ١٩٤٥م، وما قامت به من تأمينات وتأمينات، وهذه المحاولة لا تظفر باهتمام كثير من الباحثين ممن يخندقون أنفسهم ما بين رأسماليين أو ماركسيين مع أنها حاولت أن تجمع بين أفضل ما في الاثنين، وكان من أفكار هذا الكتاب أن الرأسمالية لا تجد شفاءً من دائها العضال وهو الخلل ما بين الإنتاج والاستهلاك إلا في الاشتراكية التي تستأصل الاستغلال الرأسمالي أو الفاشية التي تتبنى صناعة التسليح التي تكفل تشغيل العاطلين دون أن يؤدي ذلك إلى فائض في الإنتاج لأنها سلعة عقيمة ولا تطرح في الأسواق، ولكن هذا معناه الحرب، وهذا ما فعلته ألمانيا النازية، وما فعلته بالفعل أمريكا على أزمة مثل أزمة ١٩٢٩م فسارت في طريق الفاشية، وهذا هو سر الحروب التي تفتعلها خارج حدودها، بحيث لا تتعرض لخسائر، وتنبأت رسالة «الأزمة والبطالة في الرأسمالية»، «أن أمريكا تسير في طريق الفاشية مسرعة دون أن تلاحظ ذلك أو تعني به إذا كانت قد لحظته».

أن هذه البحوث تقدم إضافة منشئة في عالم الفكر، ونعتقد أننا أحسنا كل الإحسان عندما أنقذناها من الاندثار لأنها يمكن أن تسهم في بناء فكر المستقبل

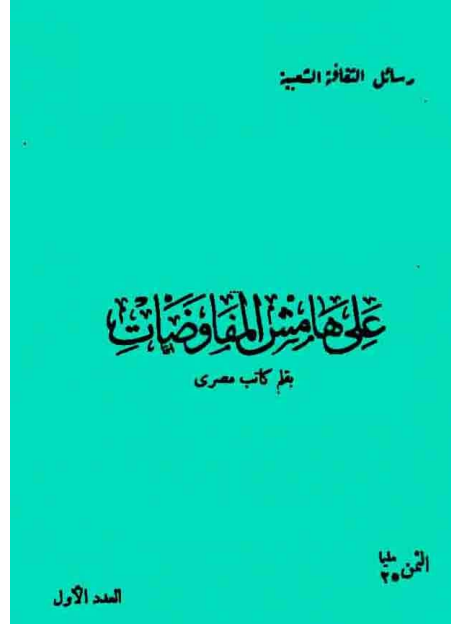
وإلى اللقاء مع الجزء السادس.

القاهرة في محرم ١٤٢٩ هـ

فبراير ٢٠٠٨ م

(١)

على هامش المفاوضات



كتبت هذه الرسالة سنة ١٩٤٦م، وصدرت باعتبارها أولى "رسائل الثقافة الشعبية التي يصدرها حزب العمل الوطني الاجتماعي" قسم التبادل الثقافي.

وكانت هذه الرسالة محل إعجاب الإمام الشهيد حسن البنا، الذي بعد أن أهديته نسخة منها أخذ يقرأها، وقال لي الشيخ عبد العزيز الخياط وزير الأوقاف الأسبق في الأردن أنه عام ١٩٤٦م عندما كان يدرس بالأزهر دخل مع مجموعة من شباب الإخوان على الإمام الشهيد فوجدوه يقرأ فيها، وقال لهم "تعلموا السياسة من هذا الشاب"، إن جمال ألف رسالة حسنة في "المفاوضات"، ومما يشفع في نشر هذه الرسالة بعد أكثر من ستين عاماً من صدورها أنها تضمنت بعض الملاحق الهامة عن حزب العمل الوطني الاجتماعي وتعريف به وبيان الحزب عن المفاوضات وبيان الحزب في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦م، وقد أدى توزيع بعض أعضاء الحزب لهذا البيان الأخير إلى القبض عليهم، وعلى أيضاً، ومع أن هذا لم يستمر إلا يوماً واحداً، فإنه كان السبب في أن يبدي الإمام الشهيد حسن البنا نصيحة بتغيير اسم "حزب" إلى "جماعة" حتى لا نصطدم مع السلطة، والحزب نبتة صغيرة، وقد أخذت بهذه النصيحة وتغير اسم الحزب إلى جماعة العمل الوطني الاجتماعي، والرسالة بعد هذا جزء من تاريخ العمل السياسي لهذه البلاد للخلاص من الاحتلال البريطاني، وقد نفدت نسخ هذه الرسالة وكدنا نفقدها لولا عثورنا على نسخة كنت قد أهديتها للوالد رحمه الله في ١٩٤٦/٩/٣٠م وآلت إلى مع ما آل إلى من أوراق وكتابات الشيخ - رحمه الله - وقد صدرت هذه الرسالة في ٨٢ صفحة من القطع الصغير وكان ثمنها ٢٥ مليماً، ولم تحمل اسم المؤلف، ولكن كاتب مصري، ولست أدري الآن ما الذي حملني إلى هذا.

مقدمة وإهداء

يسر قسم التبادل الثقافي بحزب العمل الوطني الاجتماعي أن يقدم إلى القراء أولى رسائل الثقافة الشعبية التي سيوالي إصدارها إن شاء الله في مواعيد متقاربة لكي يزود الشعب بثقافة وطنية واجتماعية لازمة هي الأساس الصخري لفلسفته في الحياة، والمعلومات الأولية التي يتحتم على كل فرد الإمام بها، وذلك

هو ما نعنيه بكلمة "الشعبية"، وهو كما يرى القارئ معنى بعيد عما يفهمه الناس منها ما يقولون "الأفلام الشعبية" أو "الأغاني الشعبية".

وستكون مواضيع هذه الرسائل سياسية واجتماعية وثقافية وستتناول كثيراً من معضلاتنا ومشاكلنا في الدولة والمجتمع.

وقد راعينا في اختيار موضوع رسالة اليوم الظروف السياسية التي تحيط بالوطن، فتحدثنا فيها عن "المفاوضات" وحاولنا أن نحدد الواجب على الشعب والحكومة في حالة فشل المفاوضات وهي للأسف، ورغم ما يظهر منه من تفاؤل الحالة المحتملة أكثر من غيرها.

ويفهم القارئ من ذلك، كما سيتأكد عند مطالعته الصفحات القادمة من أننا لا نؤمن بالمفاوضات، على الأقل كطريقة أولى لنيل الاستقلال، ونود أن يفهم القارئ أن ذلك لا يعود إلى مناورات حزبية، وإنما مرده المبدأ في حد ذاته، ومبعثه الدرس القاسي الذي تعلمناه طوال تجاربنا المرة العديدة في المفاوضات، والمفاوضات الأخيرة لا تختلف في نظرنا إلا في الألفاظ، عن المفاوضات بصفة خاصة، ولأسباب قد لا تعود إلى المفاوضات نفسها قدر ما تعود إلى الرغبة في إحراج المفاوض المصري، فهذا ما لا يساهم الحزب فيه، بل ويشمنز منه أيضاً.

ويعتبر الحزب نفسه حائزاً لأعظم شرف حين يرفع هذه الرسالة الصغيرة إلى سدة المليك المعظم، وإلى قادة البلاد وأولى الأمر فيها ورؤساء الجماعات والأحزاب وإلى الشعب نفسه الذي يؤمن الحزب بفطرته السليمة، وسليقته المطبوعة، أملاً أن يكون بذلك قد قام ببعض الواجب عليه نحو المسألة التي ستقرر مصاير البلاد، وأسمع صوته المسئولين من رجال السياسة وأفراد الشعب.

قسم التبادل الثقافي

- ١ -

تاريخ حافل

إن قصة المفاوضات لا تعود إلى وقتنا الحاضر فحسب ولكنها تعود إلى عهد بعيد، فمنذ أن دخل الإنجليز هذه البلاد ولعبوا على مسرح سياستها الدور الأول، وقد أخذ النضال ضد الاحتلال صوراً عدة كانت المفاوضات إحداها، بل أن هذه المفاوضات نفسها لم تقتصر على الصفة الرسمية التي في أذهان الناس ولكنها سبقت بنوعين من المفاوضات لا يذكرها الجمهور الآن إلا لماماً:

أولهما: المفاوضات الدولية بين الأمم وبعضها حول عدم شرعية الاحتلال، وصفته المناقضة للقانون الدولي، ومحاولة الانتهاء إلى حل لهذه المشكلة تارة بالجملاء كما كان في مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٥م: ١٨٨٧م وتارة أخرى باعتراف الدول بالاحتلال كما في الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٠٤م،

وثانيهما: هو المفاوضات التي قامت بها وفود شعبية ليست لها صفة رسمية أو حكومية كمحاولات مصطفى كامل باشا، ومفاوضاته مع الساسة الإنجليز.

فهناك إذاً ثلاثة أنواع من المفاوضات تمت في التاريخ المصري منذ الاحتلال حتى الآن هي:

أولاً: المفاوضات الدولية.

وثانياً: المفاوضات الشعبية.

وثالثاً: وأخيراً المفاوضات الرسمية.

وقد تمت هذه المفاوضات بالتسلسل التاريخي السابق.

فبعد الاحتلال مباشرة وجدت الحكومة البريطانية نفسها في موقف حرج، فإنها دخلت البلاد، كما قال الأدميرال سيمور في إعلانه للخديوي بضرب الإسكندرية "لحماية سموكم، والشعب المصري من الثائرين" وقد هزم الثائرون الآن فماذا تفعل؟ وجه اللورد جرانفل في أول سنة ١٨٨٣م نداء إلى الدول ذوات المصالح في مصر بلاغاً غامضاً يقول فيه "ستبقى في مصر قوة حربية لحماية النظام العام، وحكومة جلالة الملكة راغبة في استعادتها حالما تسمح بذلك حالة البلاد، وإعداد ما يلزم لضمان سيادة الخديوي، هذا وموقف حكومة صاحبة الجلالة بالنسبة لحكومة صاحب السمو يحتم على إنجلترا واجب إسداء النصيحة حتى تتحسن الحال، وتتوفر أسباب الاستقامة والصلاح"، ولكنها في الوقت نفسه أرسلت اللورد دوفرين إلى القاهرة ليضع قواعد النظام الإداري والسياسي الذي قامت عليه فيما بعد دعائم الاحتلال، وحكومة إنجلترا في مصر الذي تولاه من بعده كرومر، وغورست، وكتشنر، وكيلرن.

وفي سنة ١٨٨٥م رأي اللورد سالسبورى رئيس الوزراء البريطانية، إزاء إلحاح تركيا، ومنافسة فرنسا أن يفتح باب مفاوضات دولية الغرض منها بيان صفة الاحتلال البريطاني فعين السير، هـ، دراموند ولف مندوباً فوق العادة في الأستانة ومكلفاً بإنهاء المسألة المصرية فتباحث مع وزارة الخارجية التركية طويلاً ووقع في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ بالاشتراك مع ممثلي الحكومة التركية اتفاقاً جاء فيه "تسحب الجنود^(١) البريطانية من مصر خلال ثلاث سنوات، وتلغى حقوق تفتيش وتعليم الجيش المصري التي يقوم بها ضباط بريطانيون بعد سنتين من جلاء جيش الاحتلال، ويكون للحكومة العثمانية أن تستخدم حقوقها في احتلال مصر احتلال عسكرياً إذا هددت هذه بغارة أو قصر الخديوي في أداء تعهداته نحو متبوعه أو واجباته الدولية، وجاء في آخر بند أن لبريطانيا العظمى وتركيا أن تدعو الدول عامة والتي وقعت على معاهدات مع مصر خاصة للتصديق على الاتفاق كما اشترطت إنجلترا الاعتراف لها بحق إعادة النظام فيها إذا طرأت طوارئ بعد جلائها.

وعلى هذا الأساس صرح اللورد سالسبورى في مجلس اللوردات يوم ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧م بما يأتي:
"لا تستطيع الحكومة الإنجليزية، وضع مصر تحت حمايتها، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراماً لقواعد القانون الدولي، وأن مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديوي ضد الفتن السياسية ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل، ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهي تقضي بأن ينتهي الاحتلال الإنجليزي بعد ثلاث سنوات".

ولكن الدول الأوربية رأت في هذه الاتفاقية محاولة من إنجلترا لكسب صفة شرعية لبقاء قواتها، ولو للمدة التي حددتها ولاسيما تحفظها الخاص بالعودة عند الطوارئ، فأوعزت إلى الباب العالي بعدم قبولها، وقد كان.

وفي سنة ١٩٠٤م تقاربت وجهتا النظر الفرنسية والإنجليزية على حساب الشرق وجمع بينها الاستعمار الذي كان قد فرق بينهما من قبل، فاتفقت فرنسا وإنجلترا اتفاقهما الودي الشهير الذي تعهدت فيه فرنسا بعدم عرقلة عمل إنجلترا في مصر نظير أن تترك إنجلترا لفرنسا حرية العمل في مراكش كما تناول الاتفاق أيضاً الخلاف على نيجيريا وسيام ومدغشقر وغيرها من البلاد التي كانت محل المساومة.

(١) ما أشبه الليلة بالبارحة كما يقولون، فإن الإنجليز سنة ١٩٤٦م قدموا للمصريين مشروعاً يشبهه، وربما يقل، عما قدموه سنة ١٨٨٧م.

وبذلك ينتهي هذا الدور من المفاوضات التي اتصفت بالصفة الدولية ويبدأ الدور الثاني الذي نهض به رجال أحرار حاولوا أن يدافعوا عن بلادهم بوحى من ضمائرهم الحية ووطنيتهم المتقدة، واستطاعوا إلى حد ما أن يسمعوا الرأي العام الأوربي كلمة مصر، ووجهه نظرها.

من هؤلاء السيد جمال الدين الأفغاني الذي شن حرباً لا تعرف اللين أو الهوادة على الاستعمار عامة، وإنجلترا خاصة وقام بدور سياسي كبير في مسألة السودان بالذات، ومنهم مصطفى كامل باشا الذي طوف أرجاء العالم الأوربي مندداً بالسياسة الإنجليزية، معلناً نفاقها، كاشفاً عن دسائسها حتى أرغم الحكومة الإنجليزية تحت ضغط الرأي العام إلى استدعاء لورد كرومر بطل مأساة دنشواي الذي كان حاكماً بأمر لمدة ربع قرن في هذه البلاد، كما استطاع أن يستخلص من مستر جلاد ستون والسير كمبل باترمان رئيس الوزارة الإنجليزية في ذلك الحين وغيرهما تصريحات جازمة بالجملاء.

ومن هؤلاء الشيخ على يوسف مؤسس جريدة "المؤيد" الذي كان في سنة ١٩٠٥م يرأس بعض النواب البريطانيين، ويطلعهم على الحقائق المصرية، وكان ممن راسلهم السير هنكر هيتين العضو بمجلس العموم وقد جمعت هذه الرسائل التي كتبت بالإنجليزية في كتاب خاص باسم "رسائل في الشؤون المصرية من مصري إلى سياسي إنجليزي" وقد لاقى رواجاً كبيراً في وقته، وسافر الشيخ على يوسف إلى لندن على رأس وفد مصري، ودعا الساسة الإنجليزية إلى مأدبة عشاء في فندق "متربول" وقف فيها يخطب بالعربية ويشرح حقائق الموقف ثم قام مستر روبرتسن العضو الراديكالي بمجلس النواب الإنجليزي فترجم خطبته إلى الإنجليزية ثم تلاه الأستاذ حافظ عوض فألقى خطبة بالإنجليزية بسط فيها أهم المطالب الوطنية وهي إعلان الدستور، وإجراء الانتخابات ونقل اختصاصات المحاكم المختلطة إلى المحاكم الأهلية.

وفي صيف سنة ١٩٠٨م تألف وفد مصري ثان لهذا الغرض برئاسة المرحوم إسماعيل باشا أباطة وكان من أعضائه الشريعي باشا والسيد حسين القصبى ومحمد باشا عثمان أباطة وعبد اللطيف بك الصوفاني والأستاذ ناشد حنا والدكتور إبراهيم عبد السيد، وسافر إلى لندن وقابل وزير خارجية إنجلترا لورد إدوار جراى طالباً الاستقلال والدستور وأن يكون رأي النواب قطعياً لا استشارياً، وقد غضب كتشنر على هذا الوفد وناصبه العداء لأنه تخطاه في مقابله لوزير الخارجية.

وفي سنة ١٩١٨م، وعلى التحديد، ١٣ نوفمبر، تألف وفد من ثلاثة من كبار المصريين وهم سعد باشا زغلول وعلى شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي باشا وذهب إلى دار الحماية للمطالبة بحقوق مصر بعد الحرب وعرضها على مؤتمر الصلح، وقد رفض هذا الطلب، وقبض على سعد باشا وصحبه كما يعلم القراء، فلما أطلق سراحهم اتجهوا إلى باريس حيث لحق بهم بقية الوفد، فكانوا سعد زغلول، ومحمد محمود، وإسماعيل صدقي، وحمد الباسل، ومصطفى النحاس، ومحمد علي علوبه، وعبد اللطيف المكباتي، وويصا واصف، وجورج خياط، وسينوت حنا، وانضم إليهم على ماهر، وقد أوصد الحلفاء أبوابهم في وجهة هذا الوفد فاتجه إلى لندن لمباحثة لجنة ملنر التي كانت قد عادت بعد أن قوطعت مقاطعة رائعة في مصر.

وقدم اللورد ملنر مشروعه فحمله أربعة من الوفد (محمد محمود، وأحمد لطفي، وعبد اللطيف المكباتي، وعلي ماهر) إلى مصر حيث أبدت الأمة المصرية بمعرفة هيئاتها الشعبية تحفظات لم تقع موقع الرضا من المستر ملنر، فانتهت المفاوضات بالفشل بعد أن كان يرجى لها النجاح.

ويبدأ الدور الثالث الذي قام به الرجال الوزاريون والرسميون بوفد عدلي باشا الذي سافر إلى لندن سنة ١٩٢١م وكان مكوناً من عدلي باشا ورشدي باشا وصدقي باشا ومحمد شفيق باشا وطلعت باشا ويوسف سليمان باشا وعبد الحميد بدوي بك ومحمد باشا أبو الفتوح وفؤاد سلطان بك ويوسف عباس بك وغيرهم، وقد فاوض الوفد لورد كرزون في ظروف قاسية، إذ كان الخلاف بين عدلي باشا وسعد باشا على أشده، وقد أضعف ذلك من مركز المفاوض المصري كما عارض المؤتمر الإمبراطوري الذي كان منعقدًا وقتئذٍ في لندن، وجهة النظر المصرية، لذلك لا نعجب إذا رأينا مشروع كرزون أسوأ من مشروع ملنر، وقد رفض عدلي باشا هذا المشروع، وقطع المفاوضات.

ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م وشكل سعد باشا زغلول الوزارة بعد ذلك وانتهاز فرصة وجود وزارة حزب العمال البريطاني في الحكم لأول مرة فسافر إلى لندن بصحبة مصطفى النحاس باشا وكيل مجلس النواب وواصف غالي باشا وزير الخارجية والأستاذ كامل سليم، ليفاوض مستر رمزي ماكدونالد الاشتراكي الإنجليزي المشهور بسعة أفقه، وتساهله، ولكن أتضح أن مستر ماكدونالد الاشتراكي لا يفضل لورد كرزون المحافظ فيما يمس الإمبراطورية، فانتهدت المفاوضات بالفشل كالعادة.

وفي سنة ١٩٢٧م كان ثروت باشا بلندن فتحدث مع سير أوستن تشميرلن وأجرى معه مفاوضات لم تكمل بالنجاح.

وعند ما كان محمد باشا محمود رئيساً للوزارة انتهت فرصة سفره في يونيه سنة ١٩٢٩م، وكان معه حافظ عفيفي باشا وفاوض مستر هندرسون في المسألة المصرية وانتهت المفاوضات بتقديم مشروع هندرسون - محمد محمود إلى الأمة المصرية في ٧ أغسطس من تلك السنة.

ولمناسبة استقالة محمد باشا محمود، فقد كان من حظ مصطفى النحاس باشا أن يؤلف وفد المفاوضات الذي تكون من الأستاذ مكرم عبيد، وعثمان محرم، وواصف غالي وبدأت المفاوضات بداية موفقة، حيث كان الاتفاق على أساس مشروع هندرسون - محمد محمود، واتفق المتفاوضون على جميع النقاط، ومنها تأجيل البحث في المسألة السودانية، ولكن حدث في اللحظة الأخيرة أن قطع الإنجليز المفاوضات، وأعلنوا عدوهم عن إمضاء المعاهدة.

وفي سنة ١٩٣٦م تألف وفد رسمي برئاسة النحاس باشا أيضاً وبعضوية معظم زعماء الأحزاب، وتمخضت المفاوضات عن معاهدة سنة ١٩٣٦م المهينة التي قضت على مصر بأن تسخر كل قواها، وخيراتها، ومواصلاتها لخدمة إنجلترا وجيوشها.

وأنها لمناسبة تافهة لا يستطيع شباب هذا الجيل أن يفخر بها، أن يشهد فصلاً ثانياً من الرواية يمثله صدقي باشا ووفده مع لورد ستانسجيت ووفده، ويرقب الخديعة البريطانية الثانية عشر في تاريخ المفاوضات، ويلحظ ثابت الجأش الابتسامة التقليدية للمفاوض المصري تغيض شيئاً فشيئاً حتى تنتهي إلى كمود وحن ثم إلى خيبة جديدة تضاف إلى الخيبات السابقة، وإن كانت الخيبة بسبب الإصرار على حقوق البلاد أنبل وأعظم من النجاح بطرق التفريط والتهاون.

وإذا كان لنا أن نستخلص شيئاً من هذا التاريخ الحافل فذلك هو أن المفاوضات بيننا وبين بريطانيا عمل عقيم، وأن وجهتي النظر تتناقضان والمعاهدة الوحيدة التي أرضت الجانب البريطاني قد انتقضت من حقوق الجانب المصري، وسنعالج في الفصل القادم بعض العوامل التي أدت إلى هذه النتائج، ولكن المهم هنا هو أن

الحكم العملي على هذه المحاولات كلها كان الفشل والإخفاق، وأن هذا الحكم كان كفيلاً بأن يجعلنا نطرح نهائياً فكرة المفاوضات، بهذا الأسلوب وعلى هذه الطريقة، وأن لا نعلل أنفسنا بأن نكون أسعد حظاً أو أكثر ذكاء ممن قبلنا أو أن إنجلترا ستتساهل أو تراعى اعتبارات استجذت في السنين الأخيرة، فإن القاعدة الأولية التي كانت تحكم أوروبا الهمجية لا تزال هي القانون الذي يحكم أوروبا القرن العشرين، وهي حرية القوى - بقدر قوته - في الحكم، وإملاء شروطه على الضعيف.

- ٢ -

مسئولية الجانب الإنجليزي في فشل المفاوضات

لماذا فشلت هذه المفاوضات كلها وأخفقت الجهود التي انكب عليها عشرات من أذكى رجال مصر وأبرعهم في السياسة والدبلوماسية، يبدو ذلك السؤال محيراً وإن كان الباحث يستطيع أن يقطع بأن المفاوضات المصريين لم يكونوا السبب، لا من ناحية الغباء وعدم الكفاءة ولا من ناحية الصلابة والتشدد فقد قدمت مصر للمفاوضة أذهاناً نيرة وعزائم مخلصمة ومجهودات دائبة حتى ليسهل الحكم بأن عدلي وثروت وصدقي كانوا أذكى ممن فاوضهم من الجانب البريطاني.

السبب يعود إلى أن الجانب البريطاني وأن لم يفتأ يظهر إخلاصه ويدعي حسن نيته إلا أنه كان يخضع دوماً لعوامل ثلاثة ويحرص عليها أشد الحرص، وهذه العوامل التي نعتقد أنها المسئولة عن فشل المفاوضات هي:

أولاً : العقلية الإنجليزية وطبيعتها.

وثانياً: المصالح البريطانية كالشركات التجارية والمواصلات الإمبراطورية.

وثالثاً: عملاء الاحتلال وأنصار السياسة الاستعمارية من العسكريين والسياسيين والجاليات الأجنبية والموظفين الإنجليز في مصر.

اشتهر الإنجليز بأنهم قوم عمليون لا يأبهون لغير العمل ولا يحترمون إلا الإيجاب ولا يرسمون سياستهم على المبادئ أو العواطف، ولكن على أساس العمل والموقف.

وهم لا يقرون أبداً خطة ثابتة في التأييد والتحبيذ أو الخذلان والتنديد، ويصطفون الأصدقاء ويتخيرون الأعداء كما يتطلبه الموقف الحاضر، فعدو الأمس هو صديق اليوم.

وحليف اليوم هو خصم الغد، ولا تزال كلمة بلمرستون شعاراً خالداً للسياسة البريطانية "ليس لبريطانيا أصدقاء دائمين أو أعداء دائمين ولكن لها مصالح دائمة".

ومن يراجع السياسة البريطانية يجد أن محورها يدور حول الاستفادة من الأحداث العالمية، والمضاربة فيها صعوداً وهبوطاً، ولم يكن عليها في أغلب الأدوار إلا أن تشرف من مكانها القصي البعيد على دول العالم وهي تتنازع وتتناحر فتدخل في الوقت الملائم، وتكسب من الغالب والمغلوب، وتكدس ثرواتها الملوثة بالدماء وراء البحار، وقد عرف العالم دولا قامت بدور العميل الناجح، ولكنه لم يعلم دولة قامت بهذا الدور مثل إنجلترا فهي تكسب دائماً، تكسب من السلم وتكسب من الحرب تكسب في الصعود، وتكسب في الهبوط وهي تقوم بأهون الأدوار وتظفر بأعظم الثمرات.

وقد رأت أن من الحماقرة أن تقيد نفسها بسياسة خاصة وخطة موضوعة في حين أنها تستطيع أن تكسب من سياسات الدول، فإنجلترا خلافاً لوهم القائم في أذهان الناس ليست دولة سياسية عريقة، ولكنها دولة تجارية أصيلة جعلت غريزتها التجارية المتأصلة في أعماقها من السياسة نوعاً رابعاً من التجارة الدولية قوامه المبادئ والحقوق وسوقه الأراضي والحدود، وسلته الجماهير والشعوب !

فطالما صممت الشعوب في الهند، وإيرلندا، ومصر فإن إنجلترا صامته متربصة، وإذا عملت، قامت إنجلترا بهجوم مضاد كثيراً ما يكون موفقاً، حسن التدبير فتكسب به أضعاف ما يكسب البادئ، وتربح المعركة الأخيرة وإن خسرت الأولى.

والعقالية الإنجليزية تفهم بذكائها المحدود المبادئ، والعواطف، ومختلف المشاعر والأحاسيس، ولكنها عند العمل لا تنفذ إلا ما توحى به ملكتها العملية، ولا تقدر في قراراتها سوى العمل والإيجاب فهي تعترف بحق مصر في الحرية، ولكن ما دامت مصر عاجزة عن أن تأخذ هذه الحرية بالقوة أو بطريقة عملية، فإن الإنجليز يرضون عليها بها، وفي وسع فلاسفتهم وشعرائهم أن يتغنوا بحقها، وحريتها، ولكنهم هم أنفسهم لو اقتعدوا مقاعد السياسيين فسرعان ما يتحكم في نفوسهم الوازع العملي فلا يكونون خيراً ممن كان قبلهم.

ولست أشك في أن المفاوضات البريطانية كان يقبل على المفاوضات المصريين وفي نفسه بعض الاحتقار لهؤلاء الساسة البلاداء، وهذا الشعب الغافل الذي يلح في نيل حقه بهذه الطريقة السهلة الهينة، ويصر عليها رغم الفشل المتكرر ولا تثور ثائرتة أو يبذل مجهوداً عملياً لعلاج حالته.

وأهم من ذلك أنه تأكد من أن الجانب المصري قد يرفض عروضه ولكنه لن يثور لهذا الرفض، فلم يأبه لانقطاع المفاوضات، ولم يتنازل قيد شعرة عن مطالبة في سبيل إنقاذها.

ولو كان الشعب قد ثار ثلاث أو أربع ثورات مثل ثورة سنة ١٩١٩م لفهم الإنجليز باللغة التي يقدرونها جيداً ضرورة الإذعان والتسليم بما يطلبه المفاوضات المصري، ولأيقنوا أنهم مكروهين في هذه البلاد وأن إقامتهم لن تكون هنيئة، هادئة، رغبة، ولكن الشعب لم يفهم بذلك، ولم يشد أزر المفاوضات المصري بمدد عملي من هذا النوع، فكان حتماً عليه أن يقطع المفاوضات ويؤوب مخذولاً أو يرضى بعروض الإنجليز، ويعود مغلوباً.

أما لماذا لم يؤد الشعب واجبه، فإن ذلك يعود إلى المفاوضات أنفسهم الذين ابتدعوا سياسة عدم الثقة بالشعب، وكتمان الحقائق عنه، وبتوا ما بينهم وبينه من العلائق، وأقاموا بينهم وبينه سوراً من الرسميات البغيضة، واعتزوا بأبهة السلطات وصدقة الإنجليز فلم يغنهم ذلك شيئاً عند الشدة، ووقت الحاجة، وهكذا عوقبوا بما فرطوا في حق الشعب، وجوزوا من أصدقائهم وحلفائهم بالعقاب الذي وقعوه من قبل على الشعب المسكين.

والعامل الثاني الذي كان دائماً حجرة عثرة في طريق نجاح المفاوضات هو المصالح البريطانية، ولنترك جانباً المصالح الاقتصادية لأن المصالح السياسية قدمت في المفاوضات، فمصر بحكم موقعها تسيطر على طريق الهند والشريان الحيوي في الإمبراطورية، وإنجلترا تريد دائماً المحافظة على هذا الطريق وهي تدخل المفاوضات بروح التوفيق بين المصالح البريطانية من ناحية والاستقلال المصري من ناحية أخرى، وقد تكون صادقة في رغبتها الخير لهذا الوطن، ولكنها قبل ذلك تريد الاطمئنان على مواصلاتها وقد بدا ذلك جلياً واضحاً في كل مفاوضة ومباحثة ففي أولى هذه المفاوضات، مفاوضات ملنر - سعد زغول جاء في المادة الأولى للمشروع الإنجليزي "تتعد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف ببريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية، وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة

مصالحها الخاصة ولتمكنها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطي للدول الأجنبية لتحقيق تولى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات"، ومحاولة التوفيق واضحة فإن بريطانيا العظمى تعترف باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية "في مقابل" أن تمنح مصر بريطانيا الحقوق اللازمة لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها.. الخ.

وجاء في المذكرة التي وجهها الفيلىد مارشال اللنبى إلى عظمة السلطان فؤاد في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ .

"إن حكومة جلالة الملك ترغب في الشروع في تبادل الآراء مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول إذا أمكن إلى استبدال الحماية بعلاقة (؟) تضمن المصالح الخصوصية لبريطانيا وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر، والشعب المصري"، ففي هذه المذكرة يسفر اللنبى عن رغبته الصريحة في حماية المصالح البريطانية أولاً ثم استبدال الحماية بعلاقة لم يشأ أن يحددها فيقول الاستقلال، تطابق الأمانى المصرية الذي حددها بكلمته المشروعة، من وجهة نظره طبعاً !

وجاء في المذكرة التفسيرية لمفاوضات عدلى - كرزون المقدمة من اللورد اللنبى في ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١م تحت عنوان "تبليغ من نائب جلالة الملك إلى حضرة صاحب العظمة سلطان مصر"، "وهناك حقيقة جلية سادت العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر مدة أربعين سنة، ويجب أن تبقى هذه الحقيقة سائدة في هذه العلاقات على الدوام، وهي التوفيق التام بين مصالح مصر نفسها إن استقلال الأمة المصرية وحريتها كلاهما عظيم الأهمية للإمبراطورية البريطانية، إن مصر واقعة على خط المواصلات الرئيسي بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك في الشرق، وجميع الأراضي المصرية هي في الواقع ضرورية لهذه المواصلات لأن مصير مصر لا يمكن فصله عن سلامة منطقة قنال السويس، لذلك فإن حفظ مصر سالمة من تسلط أية دولة عظيمة أخرى عليها هو في الدرجة الأولى من الأهمية للهند وأستراليا ونيوزيلاند ولجميع مستعمرات وولايات جلالته في الشرق ويؤثر في سعادة وسلامة نحو ثلاثمائة وخمسين مليوناً من رعايا جلالته، ثم إن نجاح مصر يهم هذه البلاد، ليس لأن كلا من بريطانيا ومصر هي أفضل عميلة للأخرى فقط، بل لأن كل خطر جسيم على مصلحة مصر التجارية أو المالية يدعو إلى مداخلة الدول الأخرى فيها، ويهدد استقلالها، وهذه كانت البواعث الرئيسية للعلاقات بين بريطانيا العظمى مصر وهي لا تزال الآن على ما كانت عليه من القوة في الماضي".

وبعد أن استطرقت المذكرة فأشارت إلى فضل بريطانيا في إنقاذ مصر من الإفلاس المالي، وإقرار الأمن والسعادة والنظام بها، ثم حمايتها من العدوان الأجنبي عند نشوب الحرب، ونجاتها من المصير المحزن للدول الأخرى بفضل الجنود البريطانية، ورفاهيتها حين تدهور مالية الأمم الأخرى وغير ذلك من الشنشنة المعروفة التي أعادها لورد كيلرن على أسماع هذا الجيل عقب الحرب الثانية، أشارت المذكرة إلى أن حكومة جلالة الملك "مقتنعة بأن الاتفاق التام في المصالح بين بريطانيا ومصر الذي جعل ائتلافهما لكليهما في الماضي هو دعامة العلاقة التي يجب على كليهما استمرار المحافظة عليها".

وفي تصريح ٢٨ فبراير برز عنصر المصالح جلياً في البند الثالث منه الذي ينص على أنه "إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك، وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الأني بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة من الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بنوع هذه الأمور وهي:

(١) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر.

(٢) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.

(٣) حماية المصالح الأجنبية والأقليات.

(٤) السودان.

وحتى مستر ماكدونالد لم يستطيع أن يهمل أو يقلل من أثر هذا العامل، ففي المذكرة التي أرسلها إلى اللنبي سنة ١٩٢٤م عقب المفاوضات الفاشلة التي جرت بينه وبين سعد باشا زغول قال: "وقد أثرت مباشرة مسألة قناة السويس لأن في سلامتها مصلحة حيوية لنا ولمصر في السلم والحرب، ومن المؤكد اليوم، كما كان مؤكدا سنة ١٩٢٢م، أن سلامة مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر تظل مسألة حيوية لبريطانيا، وكان ضمان بقاء قناة السويس مفتوحة في السلم وفي الحرب لتمر السفن البريطانية فيها مرورا حرا، هو الأساس الذي تقوم عليه خطة الإمبراطورية الدفاعية، وكان اتفاق سنة ١٨٨٢م المتعلق بحرية الملاحة في قناة السويس هو الأداة التي أعدت للحصول على تلك الغاية، ولكن ظهر في سنة ١٩١٤م أنه لا يفي بهذا الغرض، فاتخذت الحكومة البريطانية نفسها التدابير اللازمة بعد ذلك الاختبار أن تجرد نفسها تجريدا تاما - ولو من أجل حليفة - من مصلحتها في حراسة هذه الحلقة الحيوية في مواصلات الإمبراطورية، ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة في أي اتفاق يعقد بين حكومتينا، فأنا لا أرى سببا يجعل التوفيق مستحيلا مع وجود حسن النية، وفي رأيي أنه من الممكن ضمان التعاون العملي بين بريطانيا ومصر لحماية هذه المواصلات بعقد معاهدة تحالف وثيقة وهذه المعاهدة الذي يعدها الفريقان بالحري والاختيار على قاعدة المساواة تنص على وجود قوة بريطانية في مصر، ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر، بل يكون دليلا على وجود صلات (?) وثيقة خاصة بين البلدين، وعلى تصميمهما على التعاون في مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما".

فهذه المذكرة كمذكرة اللنبي تتحدث عن صلات وعلاقات وثيقة خاصة، أما كونه هذه الصلات في مذكرة ماكدونالد، والعلاقات في مذكرة اللنبي، وماذا يمكن أن تسمى من الناحية السياسية وماذا يكون وضعها، فهذا ما لا تتحدث عنه المذكرتان.

وكذلك لم ينس النواب الإنجليز الذين دعاهم سعد باشا زغول سنة ١٩٢١م، والذين كانوا أشد نصراء القضية المصرية وممثليها في البرلمان الإنجليزي، وأصدقاء الوطني المتطرف زغول باشا، المصالح البريطانية عند ما ذكروا استقلال مصر.

فقد روت وكالة رويتر ضمن أخبار يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢١م أن "النواب العمال الأربعة في البرلمان والنائب الحر الذين عادوا من مصر عقب زيارة غير رسمية وقفوا أثناءها على الحالة في مصر يؤكدون أن الاستقلال التام حق للمصريين بشرط عقد معاهدة تصون مصالح إنجلترا والأجانب.

وفي مفاوضات هندرسون - النحاس باشا، برزت المحاولة العقيمة للتوفيق بين مظهر الاستقلال، وضمان المصالح البريطانية في المادة التاسعة التي تقرر أنه: "لما كانت قناة السويس جزءا لا يتجزأ من مصر، وكانت في الوقت ذاته طريقا عاما للمواصلات، وواسطة جوهرية للمواصلات بين الأجزاء المختلفة في الإمبراطورية البريطانية، فإن جلالة ملك مصر يرخص للحكومة البريطانية في وضع الجنود التي تراها لازمة لمساعدة الجيش المصري على حراسة القناة".

ولا تختلف صيغة المادة الثامنة من معاهدة سنة ١٩٣٦م عن صيغة المادة السابقة إذ جاء بها "بما أن قناة السويس - الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر - هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات، كما هو أيضا طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه

الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع فيها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال، وسلامتها التامة، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القنال، بالمنطقة المحددة بملحق هذه المادة، قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال".

ومن المؤسف أن هذه النقطة قد دقت - للمرة الأولى - على ذكاء المفاوض المصري في المفاوضات الوحيدة التي انتهت باتفاق، وفي الحق أن ذلك العامل الأول في نجاح هذه المفاوضات، لأنه - كقاعدة عامة - ما دام المفاوض المصري ذكيًا فلا بد أن تنتهي المفاوضات بالفشل.

كما حدث في مفاوضات أذكي رجالنا، عدلي، وثروت، وصدقي لأن المفاوض المصري سيكشف خديعة الإنجليز وأقوالهم المطاطة، ولما كان الإنجليز لن يؤخذوا بالذكاء كما تعجز البراعة الدبلوماسية عن أن تغير نواياهم العملية، فإن الذي يحدث هو الرفض من الجانب المصري، والجمود من الجانب الإنجليزي، ولعمري إن في ذلك لخير عزاء للمفاوضين المصريين الذين فشلت جهودهم الطويلة المضنية، وعجز ذكائهم وتفكيرهم عن إدراك مطالبهم من عدو لا يؤمن بالذكاء أو التفكير ولا يرضخ إلا للعمل، والقوة.

وفي المفاوضات الحالية برز هذا العامل في فكرة الدفاع المشترك التي هي، على أقل تقدير، ضمان كاف لحماية المصالح البريطانية.

ويسوغ لنا بهذه المناسبة أن نقول إننا لا نوافق على مبدأ مجلس الدفاع المشترك مهما كان، وقد برر المفاوض المصري قبوله هذا المبدأ بمبررين الأول أن نصوصه لن تمس الاستقلال والثاني أنه قد أتبع مع دول مستقلة مثل كندا والولايات المتحدة التي يجمع بينهما مجلس دفاع مشترك وردا على ذلك نقول إنه حتى لو كان المجلس لا يمس حقًا استقلال مصر إلا أن افتراض ذلك عمليًا هو ثقة في غير محلها، وإسراف في حسن ظن ليس له ما يبرره فإنجلترا لا تعدم حجة تتمك بها ولها في ذلك سوابق عديدة أما مجلس الدفاع المشترك بين كندا والولايات المتحدة فإنه يختلف عن المجلس المصري - البريطاني في نقطة هامة، وحيوية، هي أن كندا المستقلة، والولايات المتحدة المستقلة، أسستا هذا المجلس بمحض رغبتهما المتبادلة، عند ما تطلبتة فعلا الظروف العملية للحرب، أما هنا، فإن مصر ليست عمليًا مستقلة تمام الاستقلال، عندما يراد منها الموافقة عليه، كما أنها لا تبادل إنجلترا نفس الرغبة فيه، ولا تعطيه المكانة التي تراها بريطانيا، ولا يقال إن الفرق شكلي فلا قيمة له لأن نتائجه عملية في الدرجة الأولى وليس الخلاف الذي أوقف المفاوضات الحالية حول اختصاصات المجلس إلا نتيجة من نتائج هذه النقطة.

وكان الواجب يقضى على بريطانيا بأن تؤخر هذه المسألة بعد الاعتراف بالاستقلال التام ووحدة وادي النيل وجلاء جنودها ليكون ذلك عربونًا على حسن ثقتهما، وليتم الاتفاق بين دولتين مستقلتين، تتوفر فيهما الرغبة والمساواة، وليختفي أي ظل للإرغام المعنوي أو المادي كما أنه لا يجوز أن يورد في صك الاستقلال أي قيد يظهره كأنه نتيجة مساومة أو يحدده بشرط يكون انتهاكه، انتهاكًا للاستقلال نفسه.

والخلاصة أن بريطانيا كانت تدخل كل المفاوضات ليس للاعتراف باستقلال مصر، ولكن لضمان مصالحها وتأمين مواصلاتها ومحاولة اكتساب الصفة الشرعية لتدخلها وهي ترى بالسذاجة والبراءة المأثورة عن بريطانيا في التاريخ القديم والحديث، وكما هو واضح من مذكرة النبي، وماكدونالد، ونصوص مفاوضات سنة ١٩٣٦م ومفاوضات سنة ١٩٤٦م أن وضع عدد من الجنود على القتال لا يمس استقلال مصر، كأن هؤلاء

الجنود لا يفعلون شيئاً سوى لعب كرة القدم ومشاهدة السينما، أو كأنهم لم يرسلوا إلى هذه البلاد إلا حباً فيها وللتبرك بأوليائها !

وأما العامل الثالث الذي كان يؤدي إلى فشل المفاوضات فهو دعاة الاستعمار، والرجال العسكريون، والموظفون الإنجليز في مصر، والجاليات الأجنبية بها، ولكل من هؤلاء فائدة من بقاء مصر مستعمرة بريطانية يحكمها موظف إنجليزي ويحرسها جنود بريطانيون.

للاستعماريين مصلحة لا تخفى، فإن زهوهم بالإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس سيتضاءل باستقلال الماسة الثمينة في التاج البريطاني التي تلي الهند مباشرة.

ولعل القراء يذكرون أن تصريحات وزارة العمال البريطانية الحالية (١٩٤٦م) الخاصة بالجلاء قد قومت أعظم مقاومة من رجلين من كبار السياسيين الاستعماريين وهما مستر تشرشل والمارشال سمطس، وقد وجدنا في تاريخ هذين السياسيين ما يؤكد لنا أن ماضيها ليس خيراً من حاضرهما، وأن موقفهما الجديد إنما هو امتداد لموقفهما القديم، فعندما خلف مستر تشرشل اللورد ملنر على وزارة المستعمرات البريطانية في فبراير سنة ١٩٢١م قام خطيباً في مأدبة أقيمت للورد ريدنج قبل سفره إلى الهند فقال: "ومن المحتمل أن يكون لهذا المبدأ (مبدأ اشتراك أجزاء الإمبراطورية في المشورة) فائدة كذلك فيما يتعلق بأجزاء الإمبراطورية البعيدة والمختلفة اختلافاً تاماً مثل أرنلدا ومصر ثم قال: وفي الأمل والثقة بأن لا تمضى بضعة أعوام حتى تقل مشاكلنا الحالية في أرنلدا ومصر كثيراً، وأن الأمم التي هي الآن بمثابة عقبة أو حجر عثرة في سبيل القضية العليا يمكن أن نراها إذ ذاك تدبر شئونها الخاصة وتتهيئ مصيرها الخاص آمنة وناجحة في حدود الدائرة المرنة للإمبراطورية البريطانية" ورغم أن هذا التصريح قد أثار زوبعة من الاستياء، حملت إلى لندن سيلاً من الاحتجاجات، فقد عاد مستر تشرشل في يونيو فخطب بمنشستر قائلاً: "ولا مندوحة لنا من تغيير علاقاتنا بمصر، وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا لنكفل للشعب المصري مركزاً سياسياً شريفاً غير أن أعمالنا في مصر لم تنته بعد، ولا أرى أن الموقف فيه حان لسحب الجيوش البريطانية، فقد يتخلص رعا القاهرة والإسكندرية من الجالية الأوروبية والأجنبية في الحال، ويقوضون الصرح العظيم الذي قضت الإدارة البريطانية أربعين عاماً في تشييده!"

ويظهر أن مستر تشرشل شديد الزهو "بالعمل العظيم" لأنه تحدث عنه، منذ وقت قصير، بنفس اللهجة بعد أن جعل المدة ستين عاماً !

أما المارشال سمطس فقد تكلم يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٢١م فقال: "إن ظهور الممتلكات المستقلة السعيد في مضمارها الجديد يعد من المفاخر العظمى للبراعة السياسية البريطانية، وهذا مما يدعو إلى أن تحقق في مصر والهند مبادئ الحرية والاستقلال التي تعتمد عليها الإمبراطورية ذاتها في وجودها.

ومن البديهي (?) أنه ليس من الممكن في مثل حالة هذه البلاد تطبيق الحل الذي وضع للممتلكات المستقلة".

وهذا تصريح غريب، يجعل المصري يظن أن قائله مجنون أو مختلط العقل، لأنه يناقض نفسه في سطرين فيذكر في الأول ضرورة تحقيق مبادئ الحرية والاستقلال في الهند ومصر، ثم بجحد ذلك في السطر الثاني بوقاحة، وعلى أنه بديهي، ولكن المارشال سمطس لم يكن مختلط العقل، ولكنهم هكذا يفهمون السياسة في إنجلترا !

وللرجال العسكريين فائدة في فشل المفاوضات وبقاء مصر في وضع الدولة المحمية الخاضعة لأنهم بقدر ما يسرفون في تقدير أهمية ناحيتهم الفنية، ككل الخبراء، بقدر ما يتناسون باقي الاعتبارات التي قد تفوق الاعتبارات العسكرية كلها، لذلك يرون أن الحل الوحيد المأمون هو بقاء قوات بريطانية كبيرة في الأراضي المصرية أو ضمان الأشراف على الدفاع والهجوم بمثل مجلس الدفاع المشترك، بدون أي تقدير لكل ما عدا ذلك.

أما الموظفون البريطانيون في مصر فمصلحتهم في بقائهم واضحة ظاهرة للعيان، فإن معظم هؤلاء الموظفين من ذوى المواهب العادية، إن لم تكن الضئيلة، ولم يكن المجال أمامهم متسعاً في بلادهم، وقد حل الاحتلال البريطاني مشكلة تبطلهم حلاً ذهبياً سعيداً لم يكونوا ليحلوا به، ووضع في أيديهم سلطات استثنائية كبرى، فغدا كل أعور منهم أميراً في مملكة العميان، وأصبح ذا حول وطول بعد أن كانت مشكلة الغذاء والكساء هي شغله الشاغل فكيف يترك مصر وخيراتها الوافرة، ويعود إلى بلاد قاسية مظلمة، ضاقت به من قبل، وستضيق به أكثر وأكثر، إن الجلاء في نظر هؤلاء الموظفين جريمة ليس ضدّهم فحسب وإنما ضد الإنسانية جميعاً !

وفيما عدا هذه الناحية الخاصة، فإن احتكاكهم بسياسيين لا يثقون في أنفسهم، ولا في شعبيهم، وتتسلط عليهم الأوهام البريطانية، ووضعهم بسبب مراكزهم الكبيرة وسلطتهم المطلقة في جو مفعم بالرياء والنفاق والمداينة وغيرها من نواحي الضعف التي غرس الإنجليز أنفسهم بذرتها في المدارس والوظائف، وإطلاعهم على مدى الفقر والجهل الضارب أطنابه في البلاد مع جهلهم للمعنويات القوية والوراثة العميقة في نفوس أفراد الشعب، كل ذلك كان من شأنه أن يجعل فكرتهم عن البلاد ومقدرتها سيئة، مشوهة مغرضة، وكانوا من الثقة والاعتزاز بهذه الفكرة بحيث كانوا يخالفون أوامر دوننج ستريت إذا تعارضت معها ولا شك أن اللورد اللنبي عندما خالف أوامر حكومته في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤م وقدم إنذاره المهين إلى حكومة مصر عقب مقتل السيرلي ستاك وأن اللورد كيلرن عندما تجاوز سلطته وأوامر دولته في الفترة الأخيرة من عهده إنما كانا يعملان بوحى فكرتهما المؤكدة عن السياسيين الذين يتعاملون معهم ، ولإيمانهما بأن هؤلاء السياسيين سيسلمون في الحال مهما كانت فداحة القرارات، ولئن صدقت فراستهم فيما يختص بالسياسيين فإن فكرتهم عن الشعب نفسه لم تكن إلا مجموعة أخطاء لعجزهم عن فهم روحه، ولجهلهم باللغة العربية، ولاقتصار اتصالاتهم على الموظفين والخدم.

وما يقال على الموظفين الإنجليز يقال على الجاليات الأجنبية التي أجاز لها الاحتلال أن تقيم مشروعاتها بطرق التدليس، وعلى حساب مصلحة البلاد وقدم لها كل مساعدة ممكنة وادعى حمايتها ضد المصريين، ورغم مسامحة الجمهور المصري ووداعته، وكرم ضيافته، وهي صفات اتصفت بها مصر من أقدم العصور، فإن الجاليات الأجنبية لم تفتأ تصرخ كلما درس موضوع الجلاء، بأن جلاء القوات البريطانية يعني تدميرهم، والقضاء عليهم بأيدي الجماهير المتعصبة وما أكثر ما أظهر الأجانب من البذاءة والاحتقار لهذه البلاد في كل مناسبة، وما أكثر ما استغلوا حوادث فردية، تحدث في كل أمة، لكي يرموا المصريين بالوحشية، والهمجية والبعد عن التمدن الأوروبي.

والمصريون لا ينسون أن ثلاث مشاغبات في الإسكندرية في أوقات متفاوتة، قد اتخذت مناسبات لعدوان إنجليزي الأولى شجار يوم ١١ يولييه المدبر،، الذي تذرع به الأميرال سيمور لضرب الإسكندرية، والثانية حوادث سنة ١٩٢١م (يومي ٢٢، ٢٣ مايو) التي بدأ بها الأجانب وكان قتلى المصريين أضعاف قتلى الأجانب،

والثالثة هي حادثة قذف أحد النوادي الإنجليزية في يونيه الماضي بقنبلة، وقد أثرت الحادثتان الثانية والثالثة على مفاوضات عدلي سنة ١٩٢١م وصدقي سنة ١٩٤٦م.

- ٣ -

وجهة نظر المفاوض المصري

إن العوامل الثلاثة الماضية كانت كافية لإسقاط كل سعى لتحقيق المطالب المصرية وقد كانت فعلا الصخور التي تحطمت عليها كل المفاوضات باستثناء مفاوضات سنة ١٩٣٦م التي نجحت في عقد المعاهدة المصرية الإنجليزية، وليس معنى ذلك أن المعاهدة تغلبت على هذه العوامل - ولكن معناه أن مصر لظروف خاصة لم تكن في مصلحتها قبلت شرائطها المهينة، لذلك ارتفعت الأصوات، بمجرد انقضاء هذه الظروف بضرورة تغييرها، أو إلغائها، ومع أن تأثر إنجلترا بهذه العوامل الثلاثة كان معناه فشل المفاوضات مهما بذل المفاوض المصري الأمين فلا بأس من أن نوضح للقراء وجهة نظره، وعلى أي قاعدة كان يعالج المشكلة.

كان المفاوض المصري يتقدم طالباً، قبل كل شيء الاعتراف الرسمي بالاستقلال واستكمال مظاهره الدولية، وكان المفاوض الإنجليزي يتفق معه في هذا، لأن هذا الاعتراف لا يضيره في شيء ما دام سينتقص منه في كل مادة جزءاً، لذلك نجد على اختلاف مشاريع المعاهدات أن المادة الأولى في كل منها تتضمن الاعتراف بمصر كدولة حرة ذات سيادة.

وتبدأ الصعوبة الكبرى في مسألة "المصالح" فالمفاوض المصري يعترف بمصالح إنجلترا، ويتعهد أن تقوم مصر بحمايتها بنفسها بصفقتها حليفة مخلصه وفيه لتعهداتها.

وهذا المعنى صاغه عدلي باشا خير صياغة في رد الوفد الرسمي المصري على مشروع اللورد كرزون فقال "إننا لما قبلنا المعاهدة التي عهد بها إلينا عظمة السلطان كنا نؤمل الوصول إلى إبرام معاهدة تحالف مؤيدة لاستقلال مصر تأييداً حقيقياً وكفيلة في الوقت نفسه بصيانة المصالح البريطانية وعندئذ فإن مصر حليفة بريطانيا كانت تعد من واجبات كرامتها الوفاء بإخلاص بما تقطعه على نفسها من التعهدات ولكن التحالف بين أمتين لا يمكن أن يتحقق إلا على شريطة أن لا يقضي على إحداهما بالخضوع الدائم".

كما حاول ثروت باشا أن يفهم ذلك البريطانيين في ملاحظاته على مشروع تشمبرلين، إذ بعد أن انتقد فقد إنجلترا ثققتها في مصر، واتخاذها أساليب الحيطة والحذر مما لا يكون بين حليفين قال: "وإذا أتيح لبريطانيا العظمى بمثل هذا المشروع أن تحرز بالفعل ما ترمي إليه من النتائج الحسنة المقصودة فإن الثقة المتبادلة بين البلدين لن تستفيد من ذلك شيئاً".

أما بريطانيا العظمى فإن شعورها بأن مصالحها لن تصان بغير الوصاية التي جاء بها المشروع لا بد أن يقوى على توالى الأيام.

وأما مصر فإن ثقل هذه الوصاية لا بد مبهظها، ولن تشعر في صميم نفسها بأي فضل لها في محافظتها على المصالح البريطانية إذا كانت أعمالها وتصرفاتها في هذا السبيل مسيرة بإرادة الدولة الوصية لا صادرة عن وحي نفسها.

وربما قيل إن المصالح البريطانية تتطلب التدبر والحذر وتقضي أن يبدأ بوسائل الحيطة، وينزل عنها شيئاً فشيئاً إلى أن تنقطع تاركة مكانها ثقة بنتها إنجلترا وجربتها فحمدت آثارها.

ولست أنكر هذه الحقيقة، بل لقد اتخذتها نبراساً لي في وضع المشروع الذي تشرفت بتقديمه غير أنني لا أزال أرى بكل احترام أن المشروع البريطاني قد تجاوز الغرض المقصود منه بما احتواه من نظام وصاية ضاغطة، ومراقبة لاتني ولا يغفل لها عين.

وإني لمدرِك جد الإدراك أن الواجب في السياسة تقدير أسوأ الفروض ولكن لا لكي تبني عليه المعاملات اليومية وإنما لكيلا يغيب عن النظر، وإنه ليكفي بعد تقديره أن توفر الوسائل لاتقاء تحقيق ذلك الغرض السيئ أو لمعالجته إذا تحقق، ومن هذه الناحية، أستطيع أن أقرر أنه ليس للمشروع الذي قدمته ما يفقد بريطانيا العظمى أي مزية محسوسة يمكن أن يكلفها لها المشروع الآخر، نعم إن المشروع البريطاني يربو على المشروع الذي قدمته في الاحتياطات، ولكن ليس في تلك الاحتياطات ضمان أكبر للمصالح البريطانية، وكل ما فيها أنها تدل على عدم الثقة، وعلى الرغبة في وضع مصر تحت الوصاية.

على أن ما تطمح إليه مصر، وتحرص عليه هو إقناع بريطانيا العظمى بصداقتها وجعل الثقة تسود العلاقات بين البلدين، وهي لم يفتها في هذا السبيل أن تقترح جميع الضمانات الكفيلة باتقاء كل خطر، بل الكفيلة بمنع المشاكل البسيطة ولكنها ترى من كرامتها ومن حقها على نفسها أن تحتفظ بحريتها كي تقيم الدليل لبريطانيا العظمى عن أن هذه الحرية تتفق كل الاتفاق مع حماية المصالح البريطانية، وكيف يكون ثمة شك في ذلك أو كيف يفترض أن مصر - بعد أن حصلت على محالفة تكفل لها - مع تحقيق أمانتها المشروعة معاونة أقوى حليف في الدفاع عن أرضها يمكن أن تسبب لبريطانيا العظمى أي قلق دون أن تعرض نفسها للاتهام بأقبح ضروب الحماقة والجنون".

ولكن إنجلترا لم تقبل، بعد كل هذا البيان، وجهة النظر المصرية لأنها وقد أقامت دولتها على النهب والخداع تعتقد أن العالم كله يسير على هذا المنوال، وكما أن التاجر اليهودي لا يؤمن إلا بالواقع، ولا يطمئن إلا عندما يسجل ديون عملائه فهي كذلك لا تثق في مصر وتشتترط ليس تسجيل ضماناتها فحسب في المعاهدة، بل وأن تبقى قوة الجيش أو إشراف على القيادة أو مشاركة في الدفاع.

ولعمري إن إصرار إنجلترا على طلب الضمانات، وتمسكها بوضع جنودها لحماية مصالحها لهو من أعجب الأوضاع التي تقررها الأطماع، فلم تكن الضمانات لتطلب من الضعيف للقوى، ولا من المظلوم البري للظالم الآثم، وكان الوضع الطبيعي أن تطلب مصر من إنجلترا ضماناً على احترامها لاستقلالها ولاسيما وقد حنثت إنجلترا بكلمتها أكثر من مرة، وأثبتت الأيام أنها لا تعرف كلمة الشرف في قاموس سياستها.

ولكنها القصة القديمة عن التحكم التي يظلمون الذئب والشاة بنسبتها إليهما وكان يجب أن ينسبوا إلى الإنسان القوي مع الإنسان الضعيف والدولة المسلحة مع الدولة العزلاء.

ولسنا نلوم بريطانيا على كل حال ولكننا من ناحيتنا الخاصة علينا أن نفتتح بأن نتيجة المعاهدات بهذه الروح - التي لن تتغير - عقيمة، وأنها لن تكون سوى الفشل في سبيل استبقاء شرف البلاد أو النصر على حساب هذا الشرف، وكلاهما مر.

من نقط التحول في السياسة المصرية

عالجنا في الفصول السابقة قصة المفاوضات كما حدثت فعلا، وسردنا فصولها العديدة كما مثلت على مسرح الوطن خلال نصف قرن أو يزيد وانتهينا إلى نتيجة يقينية هي أن المفاوضات لن تحقق، مطلقاً مآربنا بصفة كاملة صحيحة للتناقض الصريح بين وجهة النظر الإنجليزية والمصرية، وأنها رغم ذلك كانت المظهر الوحيد للجهد الرسمي، ونرى من الأهمية بمكان أن نشرح الأسباب التي أوقعتنا في هذا الخطأ، وجعلتنا نطرق باب المفاوضات دون غيره من وسائل المطالبة بالحقوق حتى يمكننا استدراك هذا الخطأ في الحاضر.

بدأ الجهاد المصري بمجرد دخول الإنجليز، وكان جهادا سليما يسير في الطريق الموصل، ويتخذ الوسائل الفعالة ويهدف إلى الغاية الجوهرية المتفق عليها، فكان يقوم على عداوة صريحة للاحتلال وللمحتلين، فلم يجامل أبداً، ولم يعترف بصداقة تقليدية بين هذه البلاد وبريطانيا ورفض على الدوام أن يضع يده في أيدي الإنجليز أو ممثلهم من المصريين، وكان (الجهاد) شعبياً يسري في عروق الشعب، وتؤمن به الجماهير، ويتزعمه قادة شعبيون ليس لهم أية صفة سوى إخلاصهم وكفاءتهم وإيمانهم وتفانيهم في سبيل الأوطان، وكان يعتمد على العاطفة النبيلة في النفس ويستوحى أشرف مشاعر الوطنية والحب والكفاح والمبادئ ويضرب على الأوتار الحساسة وكان من حسن حظه أن وجد في شخص مصطفى كامل زعيماً شاباً مؤمناً، وفي شخص الخديوي عباس أميراً شاباً وطنياً، وفي شخص "اللورد كرومر" عدواً قاسياً صريحاً، يمثل كل فظاظة وغطرسة واستئثار وكبرياء الفاتح الغازي فأخذ الجهاد وضعه الصحيح فقاد الزعيم الشاب الجماهير بدعوة الجلاء، وعاون الأمير الشاب الحركة وغذاها بنفوذه وماله وجاهه وقاومها اللورد كرومر بوسائل العنف والقسوة فانتشرت، وزادت وعمت وكان يرجى لها كل تقدم وفلاح لو لم يحدث ما لم يكن في الحساب، فإن إنجلترا انتبعت إلى خطئها في مقاومة الحركة الوطنية فسحبت كرومر وأرسلت بدلا منه السير دون غورست فكان ذلك نقطة تحول خطيرة في السياسة المصرية، إذ لم تكن المسألة مسألة استبدال معتمد، بمعتمد آخر ولكن المسألة كانت استبدال سياسة صريحة باطشاة بأخرى ملتوية خفية، تعتمد على الدس والتفريق والحكم وراء الستار والتظاهر بالبراءة والسذاجة.

وسرعان ما أخرجت هذه السياسة ثمرها المر، فانحاز الأمير الشاب إلى جانب الإنجليز الذين أغروه بشتى المغريات ونفض يده من الحركة الوطنية، بل وحاربها فيما بعد، وسرعان ما ظهر حزبان في سنة واحدة وابتدأت الأمة تتفرق، وسار الكفاح في الطريق الذي انتهى به إلى ما نحن فيه الآن وكانت أبرز نتائج نقطة التحول هذه انقلاب الكفاح في سبيل طرد الغاصب إلى جهود دبلوماسية وسياسية تسعى للاستقلال ولكن ليس بطريق الطرد أو وسائل القوة، ولكن بطريق التعاون والإقناع والمفاوضات، والمحالفات وبعد أن كان جهادا صريح العداوة صار سعيا مشربا بالتودد، وبعد أن كان شعبيا صار رسميا، وبعد أن كان يعتمد على العاطفة والعمل صار يعتمد على المهارة الدبلوماسية والفنية.

واستطاع الإنجليز أن يفصلوا الوزراء عن الشعب فمنعوا عنهم أعظم مصادر القوة والتأييد وحصرهم بين المطرقة والسندان وإما الحكم كما يريد الإنجليز وإما العزل، وإما الرضا بما يعرضه الإنجليز، وإما الفشل.

وبعد أن كان مصطفى كامل يكتب إلى رئيس الوزارة الإنجليزية يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٧م (يوم الذكرى المئوية لطرده الإنجليز من مصر في عهد محمد علي والذكرى الخامسة والعشرين لدخولهم مدينة القاهرة

في عهد الخديوي توفيق) يقول: "أن أمة كأممتنا، جمعت مدة قرون عدة قوى من الصبر والهمة والإرادة، لا تعرف اليأس ولا تقف أمام أي عائق لاسترداد استقلالها، ولإنجلترا الحرة أن تقرر كيف يكون هذا الاستقلال بإرادتها أو بالرغم منها"، صار مفاوضونا، واحدا بعد واحد يركبون الصعوبة والذلول ويريقون ماء وجههم، ويهدرون كرامة بلادهم في سبيل أن تكسب مصر شرف التحالف مع بريطانيا "العظمى" !

نعم إن الفرق شاسع، والبون بعيد، إنه الفرق بين الشعب وبين الحكومة بين الإيمان والعاطفة وبين المهنة والفن.

كان مصطفى كامل يكتب بوحى ضميره وإيمانه، وحبه لبلاده وتقديسه لحريتها، وكان يعرف أن وراءه الألوف والملايين على استعداد لبذل حياتهم في سبيل تحقيق أمل البلاد، أما من جاء بعده من المفاوضين فقد كان يعمل بوحى قريحته وذكائه، وعبقريته وبراعته ويستلهم السوابق التاريخية والمراجع الفنية ويستعين بالفرص والأحداث فإذا لم يغنه ذلك كله أمام العقلية الإنجليزية البطيئة الفهم، حاول أن يسافر إلى لندن ليشرح وجهة نظره إلى من هم أكبر من الوفد المرسل للمفاوضة أو ليستعين بالرأي العام الإنجليزي كما خطر لاثنين من رؤساء وزرائنا ولم يفكر واحد منهما في الالتجاء إلى الشعب، ومصارحة الناس بالحقائق ومناشدتهم المساعدة.

وهكذا تفرقت بنا الطرق وأخطأنا سبيل الجهاد فكانت المفاوضات هي "ثمرة الخطيئة" ثم كان هذا الجهاد الحقير التافه بين رؤساء الوزارات المصرية وبين الساسة البريطانية الذي خدر - خلال نصف قرن - الشعب وحصره في أفق ضيق، وقصره على دائرة خاصة، وأفقدته الثقة في نفسه وشككه في قواه العملية وأحمد جذور الكفاح والنضال وسورة الغضب والحمية في قلبه حتى أصبح قسم كبير من الشعب ينأى بروحه عن مواطن التعب والتضحيات، ويستصعب العمل الجدي في سبيل الاستقلال، ويضحى بالحريية في سبيل الراحة والرغد والهدوء.

- ٥ -

الواجب الآن على الحكومة والشعب

والآن وقد ألمنا بقصة المفاوضات، ترى ما هو واجبنا إزاء ذلك وماذا سيكون موقفنا من هذه الحال، وبأية طريقة سننال حقوقنا، وندرك آمالنا.

لقد رأينا من ناحية، أن المفاوضات لن تبلغنا استقلالنا المنشود، ولن يكون لتعلقنا بها وتهافتنا عليها أي أثر سوى تبجح الإنجليز وبخسهم حقنا وزيادة شعورهم بقوتهم وضعفنا كما رأينا من ناحية أخرى أننا أضعف من أن نبارز إنجلترا بالعداوة الصريحة، ونقاومها بحد السلاح.

إن هاتين الفكرتين تظهران المشكلة في وضع ليس له حل إلا إذا انتحرننا ماديا أو أدبيًا، أو إذا أراح الله سكان البسيطة من بريطانيا وأهلها بمعجزة سماوية، وهذا وذاك ليس منتظر.

ومع ذلك فهذه الاستحالة التي تبدو أكيدة للوهلة الأولى تذوب شيئًا فشيئًا بإدمان النظر ودقة الفحص فنحن أصحاب حق لاشك فيه، ولا بد أن ننتصر، ومن التعالى أن نعمل ونطالب بالثمرة في وقت واحد كما أن من التعسف أن نتصور جمود المشكلة على هذا الوضع.

وإذا راجعنا تاريخ الأمم والشعوب أيدتنا عشرات الشواهد فهذه بولندا وأرلندا وهذه أسبانيا وأمريكا، وهذه سوريا ولبنان، استعمرت كلها فترة من الزمن بلغت من الطول حدا يصل إلى ثمانمائة سنة كما في أسبانيا

وتراوحت بين الفشل والظفر ثلاث مرات في قرن كما في بولندا ومع ذلك فقد استقلت هذه الدول أخيرا لأنها تمسكت بحقها، ولم تقبل المهادنة فيه، ولم تعتمد على المفاوضة وحدها في نيل حريتها.

ومثل ذلك سيكون مصيرنا ولا تخالجنى ذرة من الشك في مستقبل مصر العريضة وفي أنها ستنال استقلالها في المستقبل وستحتل مكانتها القديمة وستعود مرة أخرى دولة عظيمة كبيرة مؤثرة في تاريخ العالم نافعة للجنس البشري، عاملة على تقدم الإنسان.

لقد قر رأي الحكومة منذ وقت طويل على المفاوضات وفتحت بابها فعلا، وحضر المفاوضات البريطانيون، وارتفعت نوبة التفاؤل والأمل كما طنطنت الصحف وكما أعلن رئيس المفاوضات المصريين أكثر من مرة، فحسبنا أننا قد أخطأنا خطأ سعيًا عندما قدرنا فشل كل مفاوضة، وباركنا هذا السعي الجديد الذي يكاد يبلغ أوجه ويدرك نهايته ثم فوجئنا كما فوجئ المفاوضات المصريون أنفسهم بتقهقر الجانب البريطاني بعد موافقته وتراجعته بعد اقتناعه وظهر أنه بعد طول الأخذ والرد، والقبل والقال، غير مفوض ! وهذا من أعجب عجائب المفاوضات.

فلئن كنا قد وافقنا مغالطين أنفسنا وتجاربنا على الدخول في مفاوضات ولئن كنا قد احتملنا على مضمض الألعاب المكشوفة التي أظهرها الإنجليز عندما طلبنا فتح باب المفاوضات في سبتمبر سنة ١٩٤٥م ولئن كنا قد أعجبنا بموقف المفاوضات المصري وأزرناه على أمل النجاح، فالآن قد تحطم هذا الأمل، وها هي ذي إنجلترا تعيد دورها البغيض المملول فتبتدع فكرة الدفاع المشترك لتشرف بها ليس على الدفاع المصري فحسب، ولكن على دفاع الشرق الأوسط كله.

فإذا لم تفلح إنجلترا عن هذه الفكرة، فسيكون من حسن حظ مصر أن تخفق المفاوضات، وعندئذ يتحتم على الحكومة أن تقوم بدور إيجابي بمعنى الكلمة فإن الحكومة المصرية المحتلة أو المحمية ما كانت تستطيع أن تفعل شيئًا عند فشل المفاوضات سوى التسليم ولكن الحكومة المستقلة يجب أن تقوم بما يثبت أمام العالم الشاخص إليها أنها مستقلة فعلا وأنها تقف من إنجلترا على قدم المساواة ولا تسمح لأي دولة بأن تمثل معها دور السيد الأمر أو الحامي المطاع.

وما أكثر ما تستطيع الحكومة المصرية أن تفعله لو أنها رفعت رأسها ونزعت النير الذي في عنقها، والحجاب الذي على عينها ورفضت أن تدير الساقية، كما كانت تفعل في عهد الاحتلال.

لتفكر الحكومة المصرية بعقلية الدولة المستقلة لتحرر نفسها من الروتين القذر القديم، لتخرج إلى العالم الحر الواسع الآفاق، لتمارس شؤون السياسة العليا الحرة والدبلوماسية الرفيعة.

إن الأوراق الراحبة عديدة في يد الحكومة المصرية لو أنها أرادت اللعب بمهارة وجسارة ووطنت النفس على المجازفة وسط الأمواج بدلا من التلهي على الشاطئ بالألعاب الصبانية التي يشغلها بها الإنجليز، إن مصر مستقلة أمام دول العالم وقد رأس مندوبها مجلس الأمن خير رئاسة، فيجب أن تكون مستقلة فعلا، ويجب أن لا تكون دار السفارة البريطانية هي قصر الدويارة العتيق، ويجب أن لا يكون السفير البريطاني هو المندوب السامي القديم.

إن مصر على قدم المساواة مع إنجلترا في حكم السودان فما هذا الإهمال والتراخي، وما هذا السكوت والجمود والحاكم الإنجليزي يبسط سلطانه كديكتاتور، ويُمحي كل أثر مصري وينال سرا وجهرًا من شرف

مصر، وحكومتها، ويعمل بكل الطرق على تمزيق السودان نفسه وفصله عن مصر، وينشر الأكاذيب البريطانية والخدع السياسية، ثم بعد ذلك كله لا يقدم تقريره إلى حكومة مصر، ولا يأتزم بأوامرها.

لماذا نسكت عنه ولا نستعمل حقنا وسلطتنا في إيقافه عند حده؟

إن استهتار الجنود البريطانية في مصر قد وصل إلى درجة لا تحتمل فسياراتهم التي تسير بسرعة جنونية لا تأبه لشارات المرور، وتخطف الأرواح، وتحصد النفوس وتصطم بعربات الأهلين ثم تفر سالمة آمنة غانمة لا يستطيع أكبر كبير أن يوقفها، وكيف يمكن أن يوقفها وفد ضاعت دماء ثاني أو ثالث رجل في البلاد هدرا في حادثة تصادم ولم تستطع الحكومة على حولها وطولها أن تتأثر لخادم الوطن المخلص ويد الملك اليمنى، والحامل لأرفع وسام مصري لقد كتبوا - وبالسخريه - مذكرة في القسم ! ثم نامت الأوراق وطويت أضيابير القضية ولاشك أن الجاني يمرح ويصدم من يشاء، وأقسم لو أن سيارة حسنين باشا صدمت غفيرا أو جنديا أو متشرداً إنجليزياً لقامت قيامة إنجلترا، ولرمتنا بالوحشية والهمجية ولما سكنت إلا بعد أن تتأثر له.

لماذا لا تسن الحكومة القوانين لإيقاف هذا الطغيان والفساد، وتستعمل القوة في سبيل ذلك.

إن النظام الاقتصادي لمصر ورقة رابحة أخرى فبريطانيا مدينة لنا بمبلغ يربو على أربعمائة وخمسين مليوناً من الجنيهات وعليها أن تدفعها راضية أو راغمة، فأنها قد أباحت لنفسها التدخل في شئون مصر للمحافظة على مبلغ يقل عن ربع هذا المقدار، ثم ما هذه النظم المالية العجيبة، ما لنا، وكتلة الإسترليني وما هذا الحظر على التصدير والاستيراد وما هي هذه المؤسسة التي تدعى البنك الأهلي، أهى الأهلي المصري أو الأهلي الإنجليزي، فإذا كانت الأولى فيجب أن تخضع لرقابة الحكومة خضوعاً تاماً ولاسيما فيما يختص بالعملة، ثم هذه الشركات الإنجليزية التي تفوز بنصيب الأسد من عطاءات الحكومة والسكة الحديد والتي تتسمى بأسماء مصرية، وتخفي حقيقة إنجليزية وهؤلاء الأجانب من كل من هب ودب والذين يدخلون البلاد ليستغلوا مواردها، وينافسوا أهلها، ولا يحفظون مع ذلك كرامتها.

يجب أن يوقف ذلك كله، فتسن القوانين اللازمة وتستخدم القوة لتنفيذها بلا لين أو هوادة أو تردد.

وميثاق جامعة الأمم العربية ورقة رابحة في يد الحكومة المصرية ولو أخلصت لقضية العروبة، ولنفسها ورفضت الاستخذاء للدول الأوروبية أو التأثر بسعائياتهم لوجدت في سوريا ولبنان والعراق والحجاز حكومات تناصرها بالقوة وتعمل معها بإخلاص وتساعدتها حتى النهاية وترفض أن تكون بلادها للاستعمار مقراً، أو لوكلائه ممراً وتجعل من الشرق الأوسط كله شعلة نار تحرق بها بريطانيا.

ومجلس الأمن ورقة رابحة في يد الحكومة ومع أن الدول هناك لا تأبه لكلمات الحق والعدل ولا تعطيها قيمة عملية إلا أن باب المضاربة مفتوح على مصراعيه ونحن نستطيع أن نوقع إنجلترا في أخرج المأزق وأن نضع في طريقها الأشواك والعقبات، ونحن نستطيع أن نشير إلى روسيا أو أمريكا لتتزعج لندجتنا ولن تكون إحداهن شراً من إنجلترا ولئن تساوتا في الشر، فأولى بنا أن نغير المناظر ونجدد الحلفاء ونجرب الحظ مع أمم أخرى.

هذه وكثير غيرها أوراق رابحة في يد الحكومة المصرية تستطيع أن تلعب بها فتكسب لأن وضوح حق مصر وحكمتها في طلبه، والتجاء الحكومة إلى أساليب اللين والأناة عناصر ينقصها سحر العمل النافذ، وحيوية الغضب القوى وسرائر النفوس أعمق من أن تؤخذ بطرق الحكمة واللين وحدها، ولا بد للحلم من قوة تحمى صفوه أن يكدر، وتحول بينه وبين أن ينحط إلى مرتبة الجبن والضعفة.

ولو غضبت الحكومة المصرية، ونهجت سياسة القوة، وأخذت الإنجليز ما أمكنها ذلك، وبذلت في هذا السبيل نصف ما تبذله في "محايلة" إنجلترا، والأخذ معها والعطاء لعلمت إنجلترا جيداً أن في مصر حكومة لا تتردد في العمل، ولا تجوز عليها الخزعبلات القديمة، والمساومات الماضية.

أما إذا استخذت الحكومة المصرية فستقول كل دول العالم، إن إنجلترا كانت مصيبة في ضنها على مصر بالاستقلال، فإنها لا تستأهله ولا تزال في مرتبة التابع القاصر، الذي لا يحسن الدفاع عن نفسه ولا المطالبة بحقه.

هذا واجب الحكومة، وأنه لهين إذا قيس بواجب الشعب لأن الحكومة ستستند إلى القوانين المتبعة في كل الدول الأخرى ولن تكون أشد وطنية من حكومة أي دولة أخرى صغيرة مستقلة كالعراق وأسبانيا وتركيا، وسيكون من السهل عليها أن تتردد على حكومة إنجلترا وغيرها بأنها إنما تطبق في مصر ما تطبقه الحكومة الإنجليزية على الأجانب في إنجلترا، أما الشعب فسيكون مطالباً بواجب عظيم يتطلب منه عهداً جديداً من التضحيات، والعمل، والمتاعب، ويخالف بل يناقض عهد الأمن والهدوء والوداعة الذي عاش فيه طويلاً جداً.

لقد جربت الأمة المصرية سياسة الوفاق والتعاون مع إنجلترا، وعاملتها بالكرم المصري المأثور فلم تظفر إلا بكل شر، ولم تلق إلا كل خيبث، ويجب الآن أن تطوي هذه السياسة وتمحي إحماء من ذاكرة كل مصري، ويستبدل بها سياسة فعالة حاسمة تبدأ بالمقاطعة التامة ثم تثني بالمضايقة إلى أكبر حد ممكن ثم تثلت بالثورة^(١) إذا لم تُجدِ السياستان السابقتان.

ليس في هذا البرنامج مغالاة، والمسألة أولاً هي: هل نريد حقاً الاستقلال، فإذا كنا نريده - وذلك هو الواقع - فإن هذه الخطة تبدو واضحة وضوح البديهيات لأن الذين يطلبون الاستقلال يعلمون أن الهوادة في طلبه خيانة، وأن الأرواح في سبيله رخيصة زهيدة وأن شجرة الحرية لا تزوي إلا بالدماء ولا تزدهر إلا في جو التضحية، وإنكار الذات وضبط النفس.

والواقع أننا نرى في هذا البرنامج تراخ أجبرتنا الضرورة والظروف على الرضا به، وإلا فقد كان يجب أن يثور الشعب والجيش تحت قيادة ملك البلاد، وقائدها الأعلى في سبيل الاستقلال التام، ورفع هذه المهانة، فإن كل سنة بل كل شهر، بل كل يوم يمر على بقاء الإنجليز في هذه الديار عار نوصم به، ونسأل عنه أمام ضمائرنا، وأبنائنا وأحفادنا.

وما دمنا لا نستطيع الآن، ومرة واحدة أن نرفع هذا العار فلا أقل من أن نسعى إلى ذلك وهذا هو برنامجنا الذي يطبق على ثلاث مراحل تبدأ بالمقاطعة، وتنتهي بالثورة.

النواحي المادية في هذا البرنامج، أي طريقة المقاطعة ووسائلها، وطريقة المضايقة وأساليبها، وكيفية الثورة وتكتيكها هي أسهل ما فيه، على عكس ما يظن الناس، والناحية الصعبة، هي الروح التي تؤدي بها هذه الأفعال والإيمان الذي تنهض عليه.

هذا الإيمان لا ينتشر في جو مصر، ولا يخلق في سماء النيل إلا بجناحين وثيقين من الحب، والبغض الحب للوطن والشعب والحرية، والبغض للإنجليز، والذل والاستعمار.

(١) من الواضح أن الغرض من الثورة هنا هو تحقيق الاستقلال عملياً وتدعيم نظام الحكم المصري ومحو كل أثر للتدخل الإنجليزي والعدوان الأجنبي.

ومع أن هذا الإيمان سيعتمد على العاطفة إلا أنه لن ينافي الحقائق التاريخية الثابتة، ونحن لا نقول: "مصر فوق الجميع" ولا نطلب أن تسود مصر العالم وتحكم أممه وشعوبه، ولا نزعج أن عنصرنا أسمى من غيره ولكننا نريد أن نبدد سوء الفهم الذي أحاط بالقضية الوطنية والتاريخ المصري فضخم الأخطاء ونواحي الضعف والنقص ومرغ الأماجد التاريخية والحضارية بالطين، وأظهر الشعب بمظهر الشعب المستذل الضعيف، المتهاون في شرفه وكرامته أمام الأمم الأخرى العديدة التي غزته واحتلت بلاده، والذي قلب سيئات الاحتلال البريطاني حسنات وموه على الناس بالمظاهر والزخرف، وستر جرائم الاستعمار الحقيقية أو أخفاها.

لا يتسع المجال لتمحيص هذا الموضوع وقد نقوم في رسالة أخرى بدراسته وإيفائه حقه من البحث والمهم الآن هو أن يتم بحيث يتسلح به كل مصري، ويزود به كل وطني فإذا أمكن ذلك فسيكون من السهل عليه أن يبدأ أولى درجات الجهاد، وهي المقاطعة.

وتنصرف أذهان الناس، عندما نذكر المقاطعة إلى المقاطعة الاقتصادية، وقد تكون فعلا أهم أنواع المقاطعة ولكن هذا لا يمنع من أن هناك أنواعا أخرى هامة من المقاطعة، كمقاطعة نوادي الصداقة المختلطة، ومقاطعة العلاقات الفردية الخاصة، ومقاطعة العادات والتقاليد الإنجليزية.

أما المقاطعة التجارية، فيجب أن تشمل كل شيء.

ضروريات وكماليات، بيعاً وشراء، تصديراً واستيراداً حتى تغدو الجملة المعروفة "صنع في إنجلترا" ماركة مسجلة للكساد في السوق المصري خاصة والأسواق العربية عامة.

وبدهي أن هذه المقاطعة تشمل أيضاً المفاوضات فلسنا من البلاهة بحيث نخدع أنفسنا بعد كل ذلك بسراب المفاوضات وما كنا لنقبل النكوص عن برامجنا لأي شيء ما عدا الجلاء العملي، الكامل العاجل،

وإني لأتصور أن إنجلترا ستسرع فترسل وفداً للمفاوضة لا ليعرض الجلاء، ولكن ليفرق بين الأمة بشتى الحيل وليوقف الحركة حتى تهدأ ثورتها، ويبرد حماسها.

وأتصور كذلك أن الشعب سيقول له "إننا لا نريد أن نفاوض، ولماذا نفاوضكم، لماذا نقبل مساعدة نحن في غني عنها أو نرحب بمشاركة في الدفاع أو نسجل على أنفسنا كما سجلنا في معاهدة سنة ١٩٣٦م المخزية، عدم كفاية الجيش المصري للدفاع، عن بلاده، وتاريخه يشهد له بعكس ذلك، ولماذا نرضى بصداقة دولة لم تكن في يوم من الأيام صديقة لنا.

وقد جمعت بيننا وبينها أشأم المصادفات، وأسوأ طرق الاعتداء.

إننا لنصادق الشيطان نفسه، ولا نصادقكم، إن في الإسكندرية، والقصاصين، والتل الكبير، وفي دنشواي وفي كل قرية دمرتموها وحرقتموها سنة ١٩١٩م وفي كل شارع صدم فيه مصري بسيارة بريطانية، في كل هذه الأنحاء أرواح مصرية تحتج على هذا التحالف، وتكذبنا لو زعمنا أن هناك صداقة أو شبه صداقة.

إننا لن نخدع بعد الآن، وليست المسألة مسألة مفاوضات وإنما مسألة جلاء نراه بعيوننا، ونلمسه بحواسنا، ولا نؤمن به ما لم يكن كذلك، فإذا تم بهذه الطريقة فسيكون كرمًا منا أن ننسى الماضي المؤلم، ونعتبر ذلك تكفيراً عن جرائمكم في هذه البلاد لمدة ٦٥ عاماً، وقد يمكننا فيما بعد أن نفكر فيما تعرضونه من عروض.

أما أن تكون بلادنا طريقاً للمواصلات فهذا ما لا يعيننا في شيء وإذا أردتم صيانتها، فأخلصوا للمصريين يخلصوا لكم، وادفعوا أكثر من باقي الأمم يرسى عليكم المزداد فإنكم قد علمتمونا أن السياسة يجب أن تظل بعيدة عن العواطف وأن يكون قياسها الوحيد، هو المصلحة، والكسب.

فإذا قبلتم ذلك كان بها، وإلا فالحرب بيننا وبينكم".

وقد تقبل إنجلترا وقد لا تقبل، ولكن الشيء الأكيد هو أننا سنظفر بغايتنا أخيراً برضاها أو على رغما.

والمرحلة الثانية هي المضايقة وهي الصورة الإيجابية للمقاطعة والمضايقة تشمل كل ما تعنيه هذه الكلمة باللسان وباليد وبالسلاح، ما عدا نوعاً واحداً لا يبرره الشرف وإن بررته الغاية وهو (الاعتقال) الذي لا نوافق عليه، وفي غيره من الوسائل مندوحة عنه.

وعند ذلك سنكون قد اقتربنا جداً من المرحلة الثالثة الحاسمة مرحلة الثورة والقتال الصريح، الكامل.

ونحن نعني الثورة قتال شعبي، ورسمي يوجه إلى عدو واحد وهو الإنجليز، ويشترك فيه الجيش كما تشترك فيه طوائف الشباب.

ولست أدري هل سننتصر أول مرة أم لا، وهل سيكون عدد الضحايا جسيماً بالغا أم ضئيلاً تافهًا، ولكني أعلم، علم اليقين، أننا حتى وإن هزمنا مرة ومرات، وحتى لو فاقت خسائرننا كل تقدير، فإننا سنكون دائماً أقوى من بريطانيا لأننا أصحاب حق لا شك فيه، وسنظل أقوى منها ما استمسكنا بهذا الحق وأصررنا عليه وسننتصر أخيراً ما عملنا وضحيننا وسهرنا في سبيل الدفاع عنه، وسنتمكن أن نضايق إنجلترا أكثر، ألف مرة، مما تستطيع هي أن تضايقنا لأنها لن ترسل جنوداً أكثر خبرة بمصر من أهلها وجندها، أو في مثل تعداد سكانها، كما لن يبلغ إيمان هؤلاء الجنود بعدالة قضيتهم وثباتهم عليها إيمان الشعب المصري الذي يجاهد في سبيل أنبل معنويات الحياة وأرفع قيمتها وأمس ضرورات الوجود بالنسبة إليه كشعب.

حقاً، لا نجد مثل هذا الإيمان في نفوس الشباب الآن ولكننا سنجده في المستقبل وعن أنفسنا نقول، إن مهمة حزب العمل الوطني الاجتماعي الأولى هي غرس هذا الإيمان، وفيما عدا ذلك فإن واجب الحكومة الأمانة والقادة اليقظين أن يتعهدوا هذه الروح، بالسقيا والرعاية حتى تنمو وتزدهر، وإذا لم تعمل الحكومة أو الزعماء على ذلك فسيضمهم الشعب إلى قائمة أعدائه، وسيعتبرهم خائنين للأمانة المقدسة التي وضعت في أيديهم وقد يستغرق ازدهار الإيمان في هذه الحالة وقتاً أطول، ولكنه على كل حال سيتم.

ومن الخير أن تعرف الحكومة والزعماء هذه الحقيقة لأن الشعب لن ينسى بعد اليوم، وهو على غير استعداد للمسامحة من جديد فعلى الحكومة أن تقلع عن السياسة الخاطئة التي تتبعها، سياسة الخفاء والتكتم والثقة بالأغراب والأجانب والاستخذاء أمامهم، والاستهتار بالمصريين وعدم الثقة بالشعب، سياسة الجبن والاستسلام للتهديد الخفي أو الصريح يجب على الحكومة من الآن أن تشرك الشعب في مداولاتها وأن تطلعه أولاً بأول على ما يتم، وأن تثق به ثقة تامة، وتعتمد عليه اعتماداً رئيسياً، إن فطرته السليمة واستعداده للتضحية، وعاطفته النبيلة هي القوى الوحيدة التي ستأزر الحكومة في موقفها الوطني وهي القوى الوحيدة التي يمكن أن تصمد للعدوان الإنجليزي والأسلحة الحديثة فتهمها وتنتصر عليها، وواجب الحكومة أن تعد الشعب لهذا العهد المقبل الجديد وأن تزوده ما أمكن بالأسلحة المادية والثقة المعنوية، ولن يضرها ذلك في شيء، بل على العكس سيفيدها أعظم فائدة لأن قوة الشعب قوة لها، ومهما يثر الشعب فإن في ثورته رحمة ونفع ومهما يجامل الإنجليز ففي مجاملتهم خداع وعداوة وليس ذلك حماس عاطفي ولكنه منطلق الحوادث الذي لم يتغير منذ أن عرفنا الإنجليز.

ملحق

عن حزب العمل الوطني الاجتماعي

- (١) تعريف.
- (٢) الغاية والمبادئ.
- (٣) بيان الحزب عن المفاوضات.
- (٤) بيان الحزب في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦م.

- ١ -

تعريف

- (١) حزب العمل الوطني الاجتماعي هيئة سياسية واجتماعية تعمل لتحقيق غاياتها في ميدان السياسة والاجتماع على أساس المبادئ وبالوسائل الواردة في قانونها الأساسي.
- (٢) ليس للحزب علاقة خاصة بأية هيئة أو جماعة، وهو لا يستوحي غير مبادئه ولا يعمل لغير مصر ولا يمت بأية صلة إلى الدعايات المغرضة الداخلية والخارجية المنبثقة في الأفق السياسي المصري.
- (٣) يعمل الحزب في جو من الوضوح والعلانية، ويستظل بحمى الدستور المصري ويحكم القانون بينه وبين الحكومات كما يحكم المبادئ بينه وبين غيره من الأحزاب والجماعات.
- (٤) أسس الحزب في مايو سنة ١٩٤٦م ويبلغ أعضاؤه الآن بضع عشرات ولم يتخذ له بعد مقرًا رسميًا خاصًا.
- (٥) لا يهتم الحزب بالمظاهر والشكليات وليس على أعضائه اشتراك جبري محدد ولكل مصري أن يشترك فيه إذا آمن بمبادئه وتعهد باحترام قانونه، والقيام بتبعاته كعضو.
- (٦) مؤسس الحزب، وصاحب فكرته هو الأستاذ احمد جمال الدين مؤلف كتاب "ثلاث عقبات في الطريق إلى المجد" و "ديمقراطية جديدة" وغيرها، يعاونه بضعة من خيرة الشباب العاملين في ميدان الخدمة الاجتماعية والثقافية، ويمكن الاتصال به بعنوانه الخاص ١٧ شارع الهامي باشا بالحلمية الجديدة بمصر.
- (٧) يرحب قسم التبادل الثقافي بأي اقتراح، وهو على استعداد لنشر الرسائل التي ترد إليه إذا لاءمت فكرة الحزب أو عالجت الموضوعات الحيوية.

- ٢ -

الغاية والمبادئ

الغاية:

- (أ) إنهاء فترة الانتقال العصبية، وبدء عهد جديد يتيح الحياة الموفورة لكل فرد، ويضمن له الحرية والعمل والصحة، والعلم ويرفع المستوى المادي والمعنوي للحياة.
- (ب) نشر فهم جديد للحياة أساسه الفرد القوى الذي هو "غاية في ذاته" ودعائمه العمل والشرف والخلق في المجتمع والحرية والنظام والعدل في الدولة.

(ح) تنشئة جيل قوي لا يكذب ولا يخدع ولا ينافق ويؤمن بالمثل الأعلى، والشرف القومي، وعظمة الوطن.

(د) تحقيق الاستقلال التام الكامل لوادي النيل من منبعه إلى مصبه.

المبادئ:

- (١) محاربة الرياء والنفاق الاجتماعي والتعدد والتنافر في الآداب والتقاليد ومحو الترهات والخرافات.
- (٢) إقامة دعائم الديمقراطية الصحيحة ولا مركزية الدولة، ومحاربة الاستبداد والطغيان أيا كان، وتعزيز الحرية الفردية، وتطهير الجو السياسي من المهاترات الحزبية والأغراض والأناثية.
- (٣) العمل لتحقيق العدل الاجتماعي وتقريب مستوى المعيشة بين مختلف طبقات الشعب بأن تفرض الدولة الضرائب التصاعديّة على الدخل والتركات وغيرها، وتوزع هذه الضرائب في شكل خدمات اجتماعية تشمل التعليم والصحة والعمل.
- (٤) تحرير المرأة وإعطائها حقوقها كاملة حتى تستطيع مشاركة الرجل في خدمة الوطن، وإن كان مفهوماً أن الأمومة هي المهمة السامية المدخرة للمرأة، وأن البيت هو المكان الطبيعي لها.
- (٥) تعميم التعليم للجميع وإصلاحه بحيث يكون الغرض منه تنشئة الرجال وإبراز الشخصيات، وكفاية حاجات العصر الحديث.
- (٦) محاربة الضعف والرذيلة والأمراض والعاهات حرباً لا هوادة حتى لا يحمل لقب "مصري" إلا كل فرد قوى ممتاز والعناية بالنسل والسهر على النشء حتى يظل قوياً ونقيّاً ونبيلاً.
- (٧) استلهام مبادئ الدين ونشر أدبه والاستعانة بأثره الروحي في سبيل رفع القيم المعنوية التي هي عماد الحضارة.
- (٨) دخول الميدان الصناعي واستخراج المعادن واستغلال القوى المحركة حتى لا تظل مصر بلداً زراعياً فحسب.
- (٩) محاربة الاحتكار، وكل دخل غير مشروع ومحو الاستغلال التجاري من مرافق الحياة وتمصير الشركات الأجنبية.
- (١٠) تقوية الجيش والأسطول وسلاح الطيران حتى نستطيع أن ندافع عن أرضنا وبلادنا.
- (١١) الابتعاد بمصر عن مثار المناورات السياسية الدولية إذ أن مركزها الجغرافي الممتاز يحتم عليها أن تكون علاقاتها ودية بكافة الدول وأن لا تقتصر هذه العلاقات على دولة واحدة حتى لا تكون أرضها ميدان حرب لا مصلحة لها فيها.
- (١٢) إصلاح القرية وتجديد مساكنها والعناية بمرافقها الحيوية، واستثمار الأراضي البور، وتجفيف المستنقعات وتنفيذ مشاريع الري والصرف.
- (١٣) نشر الرياضة والسمو بالفنون على اختلاف أنواعها حتى تشارك في تدعيم أركان المجتمع والفرد مادياً ومعنوياً.
- (١٤) التعاون مع الأمم العربية الشقيقة ما أمكن ذلك وتأييد ميثاق الجامعة العربية، ومحاربة الاستعمار حيثما كان.

(١٥) إن مصر، ستظل في المستقبل كما كانت في الماضي كريمة مضيافة ولكنها لن تقبل أن تستغل ضيافتها استغلالاً شائناً ولن تسمح بأن يوجد فيها سوى سيد واحد هو "المصري".

— ٢ —

بيان من حزب العمل الوطني الاجتماعي إلى حكومة مصر

وشعب وادي النيل بخصوص المفاوضات

إن حزب العمل الوطني الاجتماعي، بعد أن درس الأدوار التي مرت بها المفاوضات الحالية بين مصر وإنجلترا واستعرض وجهات النظر المختلفة يقرر أن هذه المفاوضات قد فشلت وأنه لا يحق لا للشعب ولا للحكومة أن تنتظر منها أي خير وهو يبني قراره هذا على الأسباب الآتية:

(أ) التجارب الطويلة السابقة مع بريطانيا فيما يزيد عن عشرة مفاوضات أخفقت كلها ولم تنجح سوى مفاوضات سنة ١٩٣٦م التي كان نجاحها شرا لا نريد أن يتكرر، وانتهى بتقرير معاهدة سنة ١٩٣٦م المذلة، وهذه التجارب العديدة التي تمت على أيدي أحزاب مصرية وبريطانية متباينة يرأسها وزراء مختلفون تثبت أن وجهة نظر بريطانيا كانت دوما واحدة لا تتغير وأنها تنافي وجهة النظر المصرية الاستقلالية.

(ب) ما دار في هذه المفاوضات من الأخذ والرد، والقييل والقال والمطل والتسويق ومحاولة التحايل على النصوص بالكلمات المبهمة وتلكؤ المفاوضات الإنجليزي بل رفضه لوجهة النظر المصرية في النقط الحساسة كالمسألة العسكرية والسودان فضلاً عما تنشره الصحف البريطانية من الفصول المسهبة عن ضرورة التمسك بإبقاء القوات الإنجليزية أو الإشراف على الدفاع والهجوم وما يقوم به حزب المحافظين من محاولات عنيفة في سبيل إخفاق المفاوضات الأمر الذي يؤكد المعنى السابق ويدل على أن الشعب البريطاني لم يفهم بعد قضية مصر وأنه لا يزال ينظر إليها من وجهة النظر الإمبراطورية.

(ج) ما تقضي به الطبيعة البشرية بصفة عامة، والعقلية الإنجليزية بصفة خاصة من تغلب الظلم ومحاولة الغشم وعدم الارتداع إلا بالقوة والاستهانة بالحق ما دام ضعيفا وهي أمور لم تكن لنفترضها لو لم تثبتتها النتائج العملية المتعاقبة للسياسة المصرية والعالمية.

لهذه الأسباب يرى حزب العمل الوطني الاجتماعي أن التشبث بأهداب الأمل، وإبقاء الباب مفتوحا لن يزيد الإنجليز سوى تشبثا بمطالبهم لأنهم سيعتبرون ذلك دليلاً جديداً على عجز المصريين عن القيام بأي عمل حاسم، وتمسكهم الدائم، وعلى طول الخط بسياسة المسالمة والمفاوضات والانتظار.

ويعتقد الحزب أن الحكومة الآن تخطئ خطأ كبيراً إذا لم تعلن حالا قطع المفاوضات وبطلان معاهدة سنة ١٩٣٦م ورفع قضيتها إلى مجلس الأمن والوقوف من الإنجليز موقفا حاسما ومصارحة الشعب بالحقائق والاستعانة به في موقفها الجديد الوطني المشرف.

ومن ناحية أخرى يهيب الحزب بقيادة البلاد وزعمائها أن يتعاونوا ويقفوا صفاً واحداً ويتناسوا الألقاب والمناصب وكراسي الحكم ويدفنوا ما بينهم من أحقاد وخصومات ويخلصوا لمصر وحدها، ويؤكد الحزب لهم

أن الشعب المصري قدير على أن يأخذ استقلاله بالقوة مستعد لأن يبذل دماؤه في سبيله فلو رسموا خطة العمل للإستقلال فسيجدوا منه كل تشجيع وسينتهوا إلى النصر المحقق إن شاء الله.

أن وسائل العمل متعددة ويقترح الحزب أن يبدأ الشعب بالمقاطعة كخطوة أولى تتبعها خطوات أشد أثرا وأنفذ فعلا، ويجب أن تنفذ هذه المقاطعة بدقة وأمانة وأن تشمل الناحية الاقتصادية والمعنوية وأن تنفذ في مصر وبلاد الشرق العربي، التي هي على استعداد لمؤازرة مصر حتى النهاية.

وحزب العمل الوطني الاجتماعي لا يعنيه في شيء التعديلات الوزارية أو التشكيلات الحزبية وهو لا يعرف سوى مصريين وإنجليز (أصدقاء، مهما أساءوا أمام أعداء مهما أحسنوا ولم يحسنوا في الماضي ولن يحسنوا في المستقبل ولن يتظاهروا حتى بالإحسان) فالى العمل فإن الوقت ثمين وإن الفرصة سانحة وإن كل يوم يمر علينا وراية الإنجليز المقيتة تظل بلادنا لهو وصمة عار سنسأل عنها في المستقبل أمام أبنائنا وأحفادنا فيم رضينا بها ولماذا لم نعمل لإزالتها.

حزب العمل الوطني الاجتماعي

الذكرى الخامسة والستين للاحتلال البريطاني

١٤ سبتمبر ١٨٨٢م - ١٤ سبتمبر ١٩٤٦م

أيها المصريون..

أمس أتم الاحتلال البريطاني عامه الرابع والستين واليوم يستهل عاما جديداً ولم تكن مظاهره واضحة بينة كما هي اليوم فالجنود البريطانيون يملأون الشوارع ودور اللهو ويحتلون أرقى المساكن، وأجمل الأحياء وسياراتهم تدهس المارة بدون شفقة أو رحمة ولم يكن فشل مفاوضات الأمس إلا صفة أخرى لشرفكم وجرح جديد لكرامتكم فالأم ترضون بهذا الذل وتقبلون هذا الضيم وتحاربون أنفسكم وعدوكم أولى بحربكم وتشتغلون بالحزبية والوطن أولى بشغلكم.

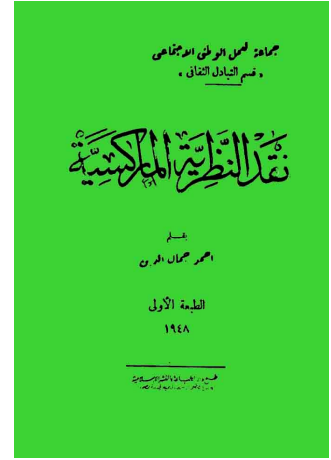
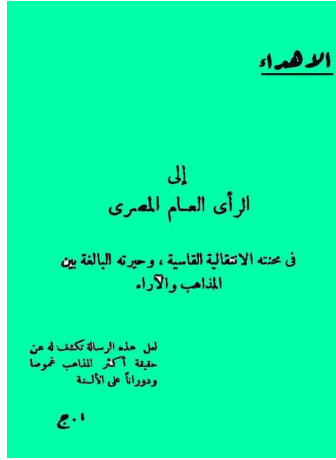
أيها المصريون..

لنقف اليوم صفاً واحداً على اختلاف أحزابنا، وتباين مشاربنا وتعدد أدياننا ولنكن مصريين أمام إنجليز، أصدقاء مهما اختلفوا أو أساءوا إلى بعضهم أمام أعداء مهما تظاهروا بالصدقة أو الإحسان، ولنبدأ جهادنا العملي ضد هذا العدو الوحيد لبلادنا، نحن لا نقول لكم أعلنوا الحداد في هذه المناسبة المؤلمة فالحداد ملاً قلوبنا ولكن نقول لكم أعلنوا البغض والكراهية للإنجليز، نحن لا نقول لكم تجمهروا وأظهروا شعوركم إزاء الاحتلال فإن شعوركم معروف بالبداهة ولكننا نقول لكم قاطعوا الإنجليز، وأبدوا شيئاً عملياً، وكفى كلاماً.

إن حزب العمل الوطني الاجتماعي يدعوكم، ويدعو زعماء البلاد وقادتها إلى إعلان المقاطعة لكل ما يمس الإنجليز من معاملة إلى غيرها وإلى تنظيمها كخطوة أولى عملية جادة هادئة ينفذها كل منا في نفسه ومنزله وعلى عمله وتجارته ولئن كانت سلبية فإن فيها الكفاية الآن، وهي نعم الرد العملي على العدوان البريطاني المستمر ولاسيما وقد آلت المفاوضات إلى ما تعلمون.

(٢)

نقد النظرية الماركسية



ص [٣]

ص [١] و [٢]

ص [٤]

صدرت رسالة « نقد النظرية الماركسية » عام ١٩٤٨م، ومن المعروف أن الحركة الماركسية في مصر قد ظهرت في مناسبتين، الأولى في أعقاب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤-١٩١٨م عندما تملكتم الحماسة بعض المفكرين من ذوي الاتجاه اليساري بالقاهرة فأسسوا الحزب الاشتراكي وكان له اتجاه معتدل ويحمل بعض قسماات الضابية، ولكنه انتقل إلى الإسكندرية ورزق دعم يهودي هو روزنتال وتحول إلى الحزب الشيوعي ورفع الشعار المعروف المطرقة والمنجل وأوفد مندوبه حسني العرابي إلى موسكو لحضور مؤتمر الأممية الثالثة التي أسسها لينين، وكانت تضع شروطاً قاسية تسلم أعضاءها قلباً وقالباً للكومنترن، كما أطلق على قياداتها في موسكو وكان منها القيام بسلسلة من الاضرابات تأييداً للاتحاد السوفيتي الناشئ، ولما عاد حسني العرابي وانصاع الحزب الشيوعي لتعليمات الكومنترن وقام ببعض إضرابات اعتصم في بعضها بالمصانع ورفع عليها العلم الأحمر، وردت الحكومة بقوة قضت على الاضرابات وحلت الحزب وحاكمت قياداته وانطوت هذه الصفحة ليعود في أعقاب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥م مدعماً بتأييد يهودي آخر هو هنري كورييل وتعرضت الحركة لجدل مذهبي أدت إلى سلسلة من الانشقاقات.

كانت هذه هي الملابس التي كتب في ظلها « نقد النظرية الماركسية »، وكما سيرى القارئ، فقد كان النقد الأساسي هو افتقاد الحرية التي أعادها المؤلف إلى أصل نظري عريق في الماركسية هو إيمانها أن العامل المادي هو أقوى العوامل في تطور المجتمع، ولعله بهذه الصفة ابتعد عن فكرة حرية الإنسان ودوره في تطوير المجتمع.

وقد نضت نسخ هذه الرسالة ورأينا أن من الضروري إدراجها في هذا الجزء الذي خصص للبحوث، وقد يكون فكرنا قد اختلف شيئاً ما عما كان عليه سنة ١٩٤٨م، ولكن يظل النقد الرئيسي وهو انتفاء الحرية قائماً.

وقد صدرت الرسالة عن جماعة العمل الوطني الاجتماعي سابقاً، حزب العمل الاجتماعي وباسم « أحمد جمال الدين » وهو الاسم الذي أحمله والذي ظهر في كل كتابات هذه الفترة، قبل اصطناع اسم « جمال البنا » الذي تبنته الأسرة بعد استشهاد الشقيق الإمام حسن البنا.

مُتَكَلِّمًا

منذ أربعين عامًا تقريبًا أخذت أمواج المادية الأوروبية تداعب الشاطئ المصري في رفق وهدوء، فلم تستطع أن تخترقه إلى الداخل، ثم كانت الحرب الأخيرة وما صاحبها من تقدم سريع في العلوم والمعارف وتقارب بين البلدان النائية ونزول كثير من أشتات الأمم، وأفراد الشعوب في هذه البلاد، فعلا مدها، وطغت غواربها، وتدفتت على السهل الخصيب تمزج ماءها الأجاج بمائه العذب، وتدخل إلى أعماق حصونه - نفوس أبنائه - فزلزلت إيمانهم القديم ببلادهم، ومعنوياتهم التي فطروا على تقديسها واحترامها وأعطتهم نظرة جافة قاصرة، وأخذت منهم إيمانًا سخيًا كريمًا، فأصبحوا يرون أن كلا من الفرد والمجتمع مسير لا مخير، مقضي عليه بأداء الأعمال بحكم هذه الجبرية التي تتمثل في الغرائز عند الفرد، وفي المادية الاقتصادية بالنسبة للمجتمع، كما أخذت من الجماهير والسواد اطمئناتهم ومطالباتهم بالحقوق على أساس التفاهم والتعاون، وأعطتهم بدلاً عنه فكرة جامحة عن قطع الرؤوس، وملء البطون، وسيادة القوة والقهر.

ولكن مع ذلك نخطئ أعظم الخطأ إذا حسبنا أن ذلك هو السبب الأول في سيطرة المذاهب المادية على نفوس كثير من شباب هذا الجيل، فما كانت أمواج المادية لتستطيع التسرب إلى داخلية البلاد لو أن السدود كانت محكمة، ولكن الذي حدث فعلاً هو أن السدود كانت في أضعف حالاتها عندما ارتفعت المادية إلى أقصى قوتها.

ومن ناحية أخرى، فإن المذهب المادي الذي يتمثل هنا في الماركسية، يستمد جزءاً كبيراً من قوته من مظهر الإنقاذ الذي يتلبس به فهي تتراءى للفقراء والمحرومين والطبقات المظلومة المضطهدة في شكل المنقذ البريء، و"المختار" لإنهاء حالة الشقاء والتعاسة التي يتخبطون فيها، وبدء حياة رغبة سعيدة.

وهو مظهر خادع ولا شك، والاشتراكية العلمية أو "الماركسية" مذهب مادي وجبري، وهو النتيجة النهائية لمعادلات رياضية وحسابية ومن غير المعقول أن تهدف مثل هذه المعادلات إلى غاية اختيارية أو معنوية معينة، فهي كحاصل ضرب رقم في رقم آخر، أما الناحية الإنسانية والإرادية فإن الماركسية لم تتجاهلها فحسب بل اتخذت منها وسيلة للسخرية والتهكم، وقد حملت حملة شعواء على الاشتراكية السابقة لها لأنها كانت تهدف لإنصاف الفقراء وإصلاح الحالة الاجتماعية على أساس العدالة والمساواة، والحرية وغيرها من المعاني التي ترى فيها كلمات جوفاء.

وهي كمذهب كل كامل لا يتجزأ، فلا يمكن الإيمان بنزعتها نحو المساواة، ومحوها للملكية دون الإيمان بنظريتها في التطور المادي، والصراع الطبقي، وإنكارها للأديان والمثل العليا واستهانتها بالحرية الشخصية، فأما الإيمان بالمذهب كله وإما رفضه كله، وفي الحالة الأولى لا بد من دفع الثمن كاملاً من حرية الإنسان ومعنوياته، وإنسانيته.

فما أفدح هذا الثمن! وما أعجب هذا الإنقاذ! إن الكفاح وسط أمواج الديمقراطية والرأسمالية العاتية لهو خير وأرحم وأكثر إبقاء من أن نتعلق بقرش^(١) الماركسية المفترس نبتغي عنده الراحة من السباحة المجهدة وليس عنده إلا الافتراس العاجل السريع، والموت بصورة بشعة ثم الغرق أخيراً^(٢).

(١) القرش نوع من السمك المفترس.

(٢) ليس معنى ذلك رضاعنا عن الديمقراطية والرأسمالية، فهما في حاجة إلى إصلاح كبير أشرنا إليه في كتابنا "ديمقراطية جديدة"، ولكن معناه أن الإصلاح يجب أن لا يكون على حساب الحرية لأنه في هذه الحالة سيكون إصلاحاً لناحية العدالة وإفساداً لناحية أهم منها، وهي الحرية، التي تضمن صلاح العدالة، بل والتقدم البشري كله.

وكذلك تضيق الشعوب بحياة الحرية والتزاماتها القاسية فتضعف أمام إغراء الماركسية المريحة وتتصاع لصيحة الماركسيين في الثورة على الرأسماليين والفاشييين والاستغلاليين، فإذا فعلت وانتصرت وضعت السلطة المطلقة في يد قادة آخرين، وعندئذ تجد البيروقراطية^(١) مكان الديمقراطية، والاستبداد مكان الاستغلال، والعدالة المشوهة، مكان الحرية القاسية، فكأنهم انتكسوا إلى الوراء، ولم يتقدموا إلى الأمام لأنهم دفعوا من الثمن أضعاف ما أخذوا من السلع، وهم بعد ذلك لا يستطيعون المعارضة، فضلاً عن الثورة، لأنهم آثروا الراحة من قبل فألقوا بأسلحتهم، وطلبوا من الدولة إطعامهم فنزعت أنيابهم، فكيف يستطيعون الثورة عليها أو المعارضة لها.

إننا لننتهز هذه المناسبة ونحیی من كل قلوبنا الشهداء الأول في سبيل الاشتراكية الإنسانية، الذين ثاروا على ظلم الأفراد والملوك في مطلع العصر الحديث، ونادوا بحق كل فرد في حياة حرة سعيدة، ونحیی كتابها المثاليين وزعمائها السابقين أمثال سان سيمون وفورييه وكوريتيكنين وباكونين ولويس بلان وأوين ومور وتولستوي وجوركي، إنهم وإن أخطئوا كثيراً في آرائهم إلا أنهم كانوا ذوي قلوب كبيرة، وخلق كريم، وجلد رائع على الكفاح.

* * *

وهناك كلمة أخيرة شديدة الأهمية والحساسية، فالماركسية هي المذهب السياسي لدولة كبرى ترزع العالم بمواقفها الغامضة وميولها العدائية وإتقانها لفن المراوغة والمناورة ونزعتها نحو التدخل في شئون أمم العالم قاطبة بترويج مذهبها واتخاذ دعائه طابوراً خامساً لهم، كما حدث في إيران، وفنلندا، ولتوانيا، وتشيكوسلوفاكيا، واليونان، وفرنسا، فإن زعماء الشيوعية يأترون بأمر قادة الكرملين، ويعرقلون سياسة بلادهم وأوطانهم، وقد نشأت ناشئة من هؤلاء في مصر قليلة العدد، شاذة المنهج، بعيدة عن الروح المصرية، بقدر قربها من الروح الأجنبية، واتخذوا من جهل الناس وفقدهم المدقع وجدة المذهب وسائل للتغريب بهم وضمهم إلى صفوفهم كما استثاروا ملكة الاستطلاع في المجتمع المصري فكثرت القيل والخلط بين الاشتراكية والشيوعية والماركسية وغيرها، فهذه الرسالة الموجزة توضح للجميع حقيقة المذهب الماركسي، وتهتك الستر عن نقط القوة والضعف والصحة والخطأ، متخذة صفة الحياد الدقيق والنقد البريء والرد رداً علمياً على نظرياتها ومسائلها، ووجهاتها إلى الرأي العام والمجتمع المصري، لعلها تفيد النفوس الحائرة بين مختلف المذاهب وتعيد إلى الصواب كثيراً من ضحايا هذا المذهب، وتثير البقية الباقية من الضمير الوطني في نفوس الآخرين الذين يعملون لغير مصر، ولا يقدرون خطورة ما يقترفونه، وقد خلت من بين أيديهم النذر والمثلات.

تعريفات

(الاشتراكية.. الماركسية.. الشيوعية.. الخ)

نرى من الأهمية بمكان أن نحدد معاني كلمات الاشتراكية والماركسية والشيوعية، وما يتفرع عنها، والفرق بين الواحدة والأخرى حيث أن الخلط قد كثر في هذه الناحية من ذلك أن الأستاذ السيد صبري^(٢) الأستاذ بكلية الحقوق يرى "أن الشيوعية هي الجناح الأيسر من الاشتراكية"، ويستطرد فيقول: "هذه المذاهب ترمي إلى القضاء على الرأسمالية بصفة عامة على اعتبار أنها أساس المحن والحروب، غير أن أصحابها لم يجمعوا على رأي واحد، بل انقسموا شيعاً وأحزاباً، ولعل أهم هذه المذاهب مذهبان: الجماعية Collectivism والشيوعية

(١) البيروقراطية: هو الحكم المركزي للموظفين والمكاتب.

(٢) هذه المقتطفات من رسالة عصر الاشتراكية للأستاذ إسماعيل مطهر، ص ٢٠.

Communism، وكلا المذهبين يرى أن تقوم الحكومة على الإنتاج والتوزيع، غير أن الجماعيين يرون أن يكون التوزيع على أساس مقدرة كل شخص على العمل، بينما يذهب الشيوعيون إلى أن يكون التوزيع على أساس حاجة كل فرد، لأن اختلاف القدرة من عمل الطبيعة ولا دخل للفرد فيه".

وقريب من ذلك ما ذهب إليه الأستاذ الدكتور أحمد زكي بك الذي قال: "إن الفرق بين الاشتراكية والشيوعية، بصرف النظر عما قد تفهمه من معاني أسمائهما فرق ابتداء وانتهاء، أنهما يبتدئان مختلفين، ولا شك أنهما سوف ينتهيان مجتمعين، الاشتراكية بدأت بالحياة الواقعية كما هي، ورضيتها ورضيت أوضاعها، ثم أخذت في تعديلها برفق وفي حذر، وفي غير معارضة كبيرة للطبيعة البشرية خشية أن تثور، فهي تؤمن بالفروق غير الكبيرة، وهي تؤمن بالحرية العاقلة الراحمة، وهي تؤمن بالأمال الفردية أن لها مجالاً لا يجب أن يضيق فتضيق به النفوس كما تضيق الأنفاس، وهي تؤمن بحق الفرد أن يشكل حياته اختياراً، ولكن في غير استغلال لغيره أو عدوان عليه.

أما الشيوعية فبدأت بالحياة كما خالتها أن تكون، وقد خالتها في أول الأمر كحياة الجند ساوى بينهم المأكل والملبس، وانقسموا فرقاً وأطاعوا نظاماً، وما كان لهم أن يعصوا أمراً ونظروا إلى الحياة الواقعة فوجدوها أبعد ما تكون مما خالوا فحطموها تحطيماً ليبدأوا من جديد، فالملكية ألغوها، والإرث ألغوه، والادخار منعه، واستئجار الناس بعضهم لبعض في عمل نسخوه، فلا أجر غير الدولة، ولا تاجر غير الدولة، ولا طاعم ولا كاسي غير الدولة، حطموا الحياة ثم بدأوا من جديد يركبون من حطامها على التساوي من بعد دماء كثيرة سالت.

ثم تطور السنون فإذا المتساوون يبدأون يختلفون كسباً ويختلفون نصيباً من نعمة الحياة واضطروا تحت ضغط الطبيعة الإنسانية أن يجيزوا الادخار ويجيزوا الثراء للفرد على أن تستغله الدولة له واضطروا تحت ضغط الحيلة البشرية أن يجيزوا الإرث في حدود، فالشيوعية سوف تنتهي صاعدة إلى ما انتهت إليه الاشتراكية هابطة"^(١)

أما علماء الاقتصاد السياسي فإنهم يقسمون الاشتراكية والشيوعية إلى أقسام عديدة تختلف تعريفاتها حسب تبويبهم لها، فهي حسب التبويب التاريخي^(٢).

اشتراكية خيالية:

وهو تصور نزعات مثالية، وآمال خيالية إلى حد ما في مدينة فاضلة تصورها كتاب القرنين السادس عشر والسابع عشر، منهم توماس مور الإنجليزي، وكاميلانا الإيطالي، ومورلي وكابيه، ولكل واحد من هؤلاء مؤلف يمثل تصوراته في المدينة المثالية الفاضلة، ومنهم أيضاً: سان سيمون، وفورييه وبلان، وبرودون، وروبرت أوين، وليس هؤلاء كتب كالكاتب السابقة، ولكن لهم مذاهب وآراء تقرب بينهم ول بعضهم محاولات عملية في هذا السبيل لم تتجح، فيما عدا أوين الذي ازدهرت حركته تحت راية التعاون.

اشتراكية علمية:

مهد لها رودبرتنس (١٨٠٥-١٨٧٥) وهو ألماني، ولاسال وهو ألماني أيضاً (١٨٢٥-١٨٦٤)، ومؤسس الجمعية العمومية للعمال الألمان وصاحب قانون الجور الحديدي، وصاحبها الأشهر الذي برز بها وفسرها وأعطاه شكلها الحديث هو كارل ماركس الذي ولد في ترفز (ألمانيا) في ٥ مايو سنة ١٨١٨، ومات بلندن في

(١) عدد مايو سنة ١٩٤٨ من الهلال، الجزء ٥ من المجلد ٥٦، ص ٤٩.

(٢) انظر كتاب الاقتصاد السياسي للأستاذ الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك، ص ٥١ - ٦٣.

١٤ مارس سنة ١٨٨٣م، وسيرى القارئ نظرية كارل ماركس مشروحة بإفاضة في هذه الرسالة وهي تدور حول التطور المادي للتاريخ وصراع الطبقات، وقيمة العمل وفائض القيمة والأزمات.

والاشتراكية والشيوعية في نظر علماء الاقتصاد السياسي من حيث الإنتاج والملكية والمساواة تنقسم إلى عدة مذاهب أهمها:

الجماعية Collectivism أي استيلاء الدولة على وسائل الإنتاج ورؤوس الأموال باعتبارها ممثلة للمجموع، وإلغاء الملكية الفردية الكبيرة في الزراعة والصناعة، والإبقاء على الصغيرة منها، وكذلك أموال الاستهلاك لأنها ناتجة عن العمل، ويأخذ كل فرد تبعاً لعمله a Chacun selon son travail.

الشيوعية Communism:

إلغاء الملكية أيًا كانت صغيرة أو كبيرة، وكذلك أموال الاستهلاك ويأخذ كل فرد ما يحتاج إليه، كما في العائلة De chacun suivant ses forces, a chacun suivant ses pesoin.

والفرق بين الاشتراكية الخيالية وبين الاشتراكية العلمية أن الأولى لا تبحث الوسائل العملية التي يمكنها أن تحقق بها أهدافها لأنها تعتمد على فكرة العدالة والمساواة والإخاء العاطفي، أما الاشتراكية العلمية فإن ماركس يرى أنها مستمدة من طبيعة الأشياء ودراسة التاريخ وملاحظة الوقائع، وهي ثمرة نظام معين هو الرأسمالية.

ويلحظ هؤلاء العلماء أن تسمية المنشور الذي أصدره ماركس وإنجلز في سنة ١٨٤٨م وختم بالعبارة المشهورة "أيها العمال.. في جميع العالم.. اتحدوا" بالمنشور الشيوعي Manifeste Comuniste خطأ لأنه يقول بالجماعية.

والنظام القائم بروسيا الآن ليس شيوعياً ولكنه اشتراكي جمعي، فقد جاء لينين عندما استولى على الحكم سنة ١٩١٧م بخليط من الفوضوية والاشتراكية الماركسية ثم تطور بعد ذلك إلى الشيوعية محاولاً تطبيقها منذ أكتوبر سنة ١٩١٧، ولكنه اضطر للعدول عنها في سنة ١٩٢١م بإعادة طبقة صغار الملاك التي ألغيت مرة أخرى ٢٥-١٩٢٦م وأعيدت ثانية في أوائل عام ١٩٣٢م.

الماركسية Marxisme:

والماركسية هي الاشتراكية العلمية التي ابتدعها ماركس مضافاً إليها التصورات العملية التي إرتأها أتباعه، فإن ماركس لم يذكر صراحة شيئاً عن تنظيم الهيئة الاجتماعية حسب نظريته، ولكن أنصاره وصفوا تفصيل ذلك وهو:

أولاً: تقوم الدولة بالانتاج فتلغي الملكية الفردية وكل رؤوس الأموال تصبح ملكاً للمجموع الذي تمثله الدولة، أما أموال الاستهلاك فتظل ملكاً خاصاً للأفراد لأنها نتيجة العمل، وهذا - كما رأينا - يوافق الجماعية.

ثانياً: قيام الدولة بجميع المشاريع الزراعية أو الصناعية.

ثالثاً: تحديد ثمن الأشياء بحسب ساعات العمل التي أنفقت في صنع السلع بمعنى أن سلعة تعتبر لأغلى من الأخرى لأن مقداراً أكبر من الوقت أنفق في صنعها^(١).

(١) انظر كتاب الاقتصاد السياسي للأستاذ الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك، وكتاب الاقتصاد السياسي للدكتور زكي عبد المتعال.

وأهم من ذلك نظريتهم في الوصول إلى الحكم فإنهم يرون أن الثورة، لا الإصلاح، هي الطريقة الصائبة الصحيحة.

* * *

وللأستاذ إسماعيل مظهر رسالة موجزة عن الاشتراكية بعنوان "عصر الاشتراكية" انتقد فيها تعريف الأستاذ السيد صبري الذي أوردناه في أول هذا الفصل ورأى أن الشيوعية لا يمكن أن تكون الجناح الأيسر للاشتراكية "إلا بكثير من التجوز الذي هو أقرب إلى الشذوذ عنه إلى الحالات السوية القائمة في مجتمعات هذا العصر"، وأحتج على صحة نظريته بأمرين:

أولاً: بعد "ديمقراطية بريطانيا الاشتراكية" عن شيوعية روسيا بعداً يجعل من العسر وجود أي نسب بين الاشتراكية والشيوعية.

والثاني: أن الاشتراكية نظام اقتصادي في دولة، أما الشيوعية فهي نظام اقتصادي ودولة.

ورغم تقديرنا لغزارة علم الأستاذ وتمكنه، والرسالة العلمية الكبيرة التي يؤديها في المجتمع المصري إلا أننا لا نوافق على رأيه وأغلب الظن أن شدة التدقيق في بعض النواحي قد أبعدته عن ملاحظة اعتبارات جديرة بالعناية، فالنظر إلى الاشتراكية كإصلاح أو توجيه للنظام الرأسمالي فحسب مع عدم المساس بالوضع السياسي يجعلنا نتجاهل وراثته الأدوار التاريخية التي مرت بها الاشتراكية ويجردها من الأصول الأولى لها التي تحدرت منها فلم تكن الاشتراكية أول أمرها نظاماً اقتصادياً فحسب، ولكنها نهج في الحياة ومذهب خاص في المجتمع يتناول فيما يتناوله تنظيم الدولة وشكلها، وكذلك قرأنا "جمهورية أفلاطون" وأتوبيا الجديدة لتوماس مور، و"مدينة الشمس" لكامبلانا، و"قانون الطبيعة" للورلي، و"رحلة إلى إيكاريا" لكابيه، وآراء سان سيمون وفورييه وبلان وبرودون، وهي تتناول واجبات الدولة وشكلها بالتعديل والتنقيح، أما الماركسية والشيوعية فتدخلها صريح ونظامها شامل، فالاشتراكية في أخف صورها، تناولت فيما تناولته شكل الدولة وواجب الحكومة وعنيت بالنظم السياسية، وذلك بديهي لأن الدولة عندها ممثلة المجموع، ولأنها على اختلافها تميل للعمل الجماعي، وتنفر من العمل الفردي، والاقتصاد بعد ذلك قريب الأصرة، وثيق الرابطة بالدولة ونظامها، فمن الظلم أن نقول إن الاشتراكية نظام اقتصادي لا علاقة له بشكل الدولة ولا تدخل له في شئونها السياسية، لأن تنفيذ مناهجها يقتضي تغييراً أساسياً في شكل الحكومة، ولأنها تستوحي مثلها العليا، من المثل الأعلى الذي استوحته الديمقراطية، فمثل الاشتراكية الأعلى جماعي، ومثل الديمقراطية فردي.

أما المقارنة بين بريطانيا وروسيا، فأمر لا يمكن على إطلاقه لأن بريطانيا اشتراكية كما ذكر الأستاذ لمجرد وجود حزب العمال، فلا يزال بها حزب قوي للمحافظين لا بد أن يملك مقاليد الحكم يوماً ما، وفيها مجلس للوردات هو الوحيد من نوعه في العالم، ولا يوجد له مثيل في أشد الدول محافظة، وحزب العمال البريطاني نسيج وحده في سياسته بحيث لا يمكن اتخاذه مثلاً للمذهب الاشتراكي فإنه حتى وإن اعتنق المبادئ الصريحة للاشتراكية إلا أنه لا يعمل بها كلها أو يعمل بها على الطريقة الإنجليزية، والإنجليزي لا يعمل لأنه يؤمن بنظرية، ولكنه يعمل لأن العمل يتطلب نظرية ما، وقد قال هربرت موريسون "نحن لا نطالب بتحويل المرافق ملكاً للأمة لأن ذلك هدف في حد ذاته، ولا لأنه شعار حزبي، بل لكي ننتفع بمواردنا القومية أفضل انتفاع من أجل الخير العام، وإذا كلن تحويل المرافق ملكاً للأمة يحقق هذا الغرض فيجب أن نحولها، وإذا كان في وسع النشاط الاقتصادي الحر أن يحققه فلنطبق على النشاط الاقتصادي الحر".

ولا شك أن جملة كهذه كفيلة بأن تثير الشك في مدى إخلاص حزب العمال للمبادئ الاشتراكية من الناحية الموضوعية وتجعل من الغرابة بمكان أن نتخذ هذا الحزب بالذات مثالاً للأحزاب التي تحسن فهم الاشتراكية وتؤمن بها.

ويرى الأستاذ مظهر، بناء على فهمه للاشتراكية، أننا في عصرها، ولا شك أن ذلك صحيح إذا قصد بها "التوجيه" من إشراف رئيسي على الصناعات، ومنح العمال التأمينات اللازمة وعلاج البطالة والاحتكار والعدالة الاجتماعية مع الاحتفاظ بالملكية والحرية والمنافسة إلى حد ما، ولكن إذا صح ذلك فأولى بنا وأقرب أن لا نسمي ذلك اشتراكية وأن نسميه "ديمقراطية معدلة" أو نظام توجيه Planning أو ديمقراطية اجتماعية أو غير ذلك، لأن مثل هذا النظام يستوحي النظام الديمقراطي أكثر مما يستوحي النظام الاشتراكي، وبيان ذلك كالآتي:

استلهمت الحضارة الأوروبية الغائية الإنسانية، فكان هدفها الأول، هو كما وضحه كانت "أن يكون الإنسان غاية في غاية"، وقد كانت الديمقراطية هي ثمرة هذا الهدف الأساسي، وقد عنيت الديمقراطية بالحرية السياسية أولاً، وأهملت العدالة الاجتماعية لعدة أمور منها أن الناحية الاقتصادية لم تكن قد تضخمت كما هي الآن، بعد التقدم الآلي والانقلاب الصناعي، ومنها أن الحرية الفكرية هي رمز بقية الحريات، وضمن المعارضة والثورة عند الظلم، ومنها أن الحكم وقتئذ كان للملوك وليس للشعوب، فكان همها الأول أن تكف أيدي هؤلاء عن ابتزاز الأموال، وسلب الثروات بطرق المصادرة والضرائب، وكان ذلك حسبها، وفيه كل الغناء وقتئذ بالنسبة لعهود الاستبداد والتحكم.

فلما تأثر الحكم للشعب وتضخمت الناحية الاقتصادية كان من الضروري - بدون الحاجة إلى الاشتراكية - أن تعني الديمقراطية بهذه الناحية وأن تشملها، ولاسيما وأن الغائية الإنسانية تقتضي أن تكون النظم في خدمة الإنسان وأن تلين وتتطور حسب ظروفه، والإنسان اسم جنس تمثله الأمة حسب القواعد الديمقراطية، لذلك كان الإصلاح الاشتراكي المزعوم في إنجلترا إصلاحاً ديمقراطياً حقيقياً يستوحي المثل العليا للديمقراطية ويتأثر بورتاتها وتعاليمها، فهذا العصر هو صفحة جديدة من صفحات الديمقراطية.

الفصل الأول

الأصول الأولى للنظرية الماركسية

"النظرية" في الماركسية تجميع لوقائع وحوادث ومراقبة لمجرى الأحوال، واستدلال بمنطق الإحصائيات المادية، وليست فروضاً علمية قائمة بذاتها أو ابتداع فكري خالص أو كيان مستقل عن البيئة، فهي في الحقيقة هدم للمعنى النظري في الكلمة، وهي تعوض هذا النقص في الإبداع الفكري بالتفوق في الناحية العملية والزعم بأن ما يحدث دائماً يطابق فكرتها، وليست لها في الحقيقة أن تفخر بذلك لأنها لم تفترض الواقع على أسسها، ولكنها أخذت أسسها من الواقع، فكان من البديهي أن تتطابق معه وحتى هذا لا يضطرد معها ولا يتأتى لها دائماً لأنها كثيراً ما تسئ فهم الواقع وتصويره، وبالتالي تستنتج نتائج خاطئة.

ولو أننا آمنة بالنظرية الماركسية في تبويب هذه الرسالة لكان يجب أن نبدأ بالكلام عن الحالة الواقعة في البلاد الشيوعية ومنها نستنتج النظرية نفسها، لأنها تفترض سبق المادة على الفكرة، واستلهاها الواقع، ولكن لما كان الواقع نفسه قد كذب عملياً هذه الفكرة، لأن النظريات قد سبقت وفرضت إلى حد كبير نفسها على الواقع

واستطاعت أن تنال منه بالتغيير والتبديل بدون أن تدين بذلك إلى غير ذهن واسع، وذكاء لامع، وبضعة مئات من السطور، كذهن كارل ماركس، وذكائه، وكتابه، لما كان ذلك هو ما حدث فعلاً فإننا سنبدأ بتفسير الأصول الأولى للفلسفة الماركسية.

وتتوغل هذه الأصول في أقدم العصور، فإن العالم كان يعيش في حياته البدائية الأولى في الفردوس الذي يعدنا إياه الشيوعيون "التقدميون" ! ففي هذا الوقت كانت الملكية مشاعة بين جميع أفراد القبيلة، وكانت هي المالكة الوحيدة للإنتاج والمسئولة عن عمل الفرد، فإذا كانت أقصى غايات الماركسية هو أن نرتد عصوراً إلى الوراء، فلسنا نعلم كيف يتسق ذلك مع قوانين التطور التقدمي التي تدعيها.

وقد كانت لمصر بالذات تجربة في هذا الصدد في تاريخها الحديث إذ مرت بدور جماعي عندما أعلن محمد علي محو الملكية الفردية للأراضي واعتبار الدولة هي المالكة الوحيدة.

ومن قبل فعل الفاتحون المسلمون الأول مثل ذلك بالأرض التي فتحوها، فكان للأفراد حق استثمارها واستغلالها دون ملكيتها.

والفلسفة الماركسية وليدة المذهب المادي الذي يرى أن المادة في كافة صورها هي المؤثرة والسابقة والوجود الحقيقي الذي يطبع المجتمع بطابعه، ويسم الأفكار والعقائد باسمته وإن لها - وليس للمعنويات - القدر المعلي في مصائر الأمم والشعوب.

هذه هي الفكرة الأساسية في المذهب المادي، وقال قال بها في العصر القديم الفيلسوف اليوناني هيرقليطس (٥٤٠ - ٤٧٥ ق.م)، وليوسبس (٥٠٠ - ٤٣٠ ق.م) الذي وضع النظرية الذرية، وإن كانت تنسب عادة إلى تلميذه ديمقريطس (٤٦٠ - ٣٧٠ ق.م) الذي يلقب "بأبي الفيزيقا"، ويقرر ديمقريطس أن الحقائق المطلقة هي الذرات والفضاء، وإن الذرات هي "حروف الهجاء" للكون، وليست هذه الذرات ساكنة، بل هي متحركة هائمة من تلقاء نفسها تشبك بعضها ببعض فتكون الأجسام، حتى إذا تهيأت الظروف اصطدمت وتفتت، وهكذا دواليك، أي أن النظرية الذرية القديمة وضعت تفسيراً ميكانيكياً محضاً للكون قائماً على أساس المادة والحركة، ثم تقدمت بها الاكتشافات العلمية، والنهضة الفكرية التي تلت عهد النهضة فنأدى بها فرنسيس بيكون (١٧٦١ - ١٥٢٦)، وهوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) الذي حاول أن يطبق على عالم الحقيقة نوعاً من التفسير الميكانيكي كالذي استحدثه غاليليو وديكارت في الظواهر الطبيعية فقط، وذلك اضطره إلى القول بأن المادة والحركة هما وحدهما الحقيقتين المطلقتين وأن المعرفة الإنسانية تأتي عن طريق الإحساس وكل الإحساسات تنشأ عن ضغط المادة على الحواس، والعقل أو النفس في ذاته مادة، وقد أيدته في ذلك أحد مواطنيه تولاوند (١٦٧٠ - ١٧٢١) فأكد "أن المادة ليست ذلك الشيء الخامد الذي صورته لنا ديكارت، بل هو مادة فعالة أو هي قوة، المادة هي القوة والحركة والحياة والفعل بعض خواصها، والتفكير هو وظيفة العقل كما أن الذوق وظيفة اللسان"، وكذلك اعتنق هارتلي (١٧٠٤ - ١٧٥٧) الفلسفة المادية وحاول أن يرد علم النفس إلى علم وظائف الأعضاء "الفسولوجيا"، وربما كان بريستلي (١٧٣٣ - ١٨٠٤) أعظم فيلسوف مادي بريطاني في القرن الثامن عشر، وقد عدد أسباباً كثيرة جديرة بالثناء تأييداً للمادية (وبعضها بالفعل مقتبس من الكتب المقدسة) وحاج قومه بأنه لا يمكن فهم الفكرة المسيحية التي تقدر أن الله في كل مكان إلا إذا افترضنا لله وجوداً مادياً، وفي فرنسا قويت المادية بفضل ديكارت من غير أن يقصد هو إلى ذلك فقد كان ديكارت مؤمناً أثنيانياً، وكان في الواقع من الكاثوليك الأرثوذكس، ولكن اعتباره الحيوانات مجرد آلات وتفسيره كيف أن الأعضاء يمكن تحريكها بمؤثر حسي من غير تدخل الروح، كل ذلك أدى بلاماتري وآخرين إلى أن يستغنوا عن الأرواح بناتاً ويفسروا الأشياء كلها تفسيراً ميكانيكياً، فقد أكد لا ماتري (١٧٠٩ - ١٧٥١) أن الإنسان ليس كائناً ممتازاً، وإنه لا فروق جوهرية بين النباتات والحيوانات وبني الإنسان، فكلها خاضعة لقوانين واحدة وهي تمثل أدواراً مختلفة في عملية النشوء والارتقاء، ومن الفلاسفة

الماديين الفرنسيين أيضاً: ديدرو (١٧٣١-١٨٤٨)، وهلفتيوس (١٧١٥-١٧٧١)، ودالامبير (١٧١٨-١٧٨٣)، ودولباخ (١٧٢٣-١٧٨٩)، وكاباني (١٧٥٧-١٨٠١) ولكاباني ترجع بعض العبارات المادية الشائعة مثل "الجسم والروح شيء واحد"، "الإنسان ليس إلا مجموعة أعصاب"، "العقل يفرز التفكير كما تفرز الكبد الصفراء"، "وكل الأشياء حتى ما يسمى بالظواهر العقلية والخلقية تتبع قوانين المادة وخصائصها"، وكان علم القوى العقلية (الفرولوجيا) وليد هذا النوع من المذهب المادي^(١).

وبعثت الفلسفة المادية في منتصف القرن التاسع عشر بفضل تقدم التجارب العلمية، والفنون الصناعية، فوصف موليشوت (١٨٢٢-١٨٩٣) كل دورة الحياة بعبارات المادة والطاقة "فإذا لم يكن ثم كبريت.. فلا تفكير"، وزاد وجت (١٨١٧-١٨٩٥) على هذه الكلمة كلمة كاباني وهي أن "المخ يفرز الفكرة كما تفرز الكبد الصفراء"، وربما كان كان بخنر (١٨٢٤-١٨٩٩) أهم هذه الطائفة من المفكرين فكتابه "القوة والمادة" ظل زمناً طويلاً عدة الفلسفة المادية ودرعها، وقد كان يرى القوة والحركة شيئاً واحداً واعتبر كل شيء نتيجة المادة والحركة، ومع أنه ميز بين المادة والحركة فقد أصر على أنهما متلازمان لا تتفصلان وقد نبذ فكرة الحيوية واعتبر الحياة تتولد من تلقاء نفسها من المادة في ظروف معينة كما اعتبر العملية العقلية مجرد "إشعاع في خلايا المادة السنجابية للمخ لحركة صدرت عن مؤثر خارجي"^(٢)، ومن العجيب أن يأخذ المذهب المادي شكله الماركسي بفضل فيلسوف من اكبر فلاسفة "المثالية" وهو "هيجل"، وذلك يعود إلى طريقته الجدلية^(٣) التي اتبعها ليثبت أسبقية الفكرة على المادة، فإن هذه الطريقة نفسها تلائم المذهب المادي، ولعلها أقدر على البرهنة على أسبقية المادة منها على البرهنة على سبق الفكرة، وفي الحقيقة أن الاشتراكيين اتخذوها وسيلة وغاية في نفس الوقت، وعلى كل فلما كانت كلا من الفكرة والمادة لها وجودها الثابت فإنه ليبدو لنا أن إثبات سبق إحدهما للأخرى إنما يعود إلى الحقيقة نفسها التي كما سنرى يعد، لا تنظر إلى الصلة بينهما كسبق، ولكن كعلاقة لا يمكن تحديدها تحديداً دائماً مطلقاً، وإنما تعود إلى أمهرهما في الجدل، وأمعهما في الفكر، وقد كان هيجل لا يشق غباره في الفكر والفلسفة، فرأى سبق الفكرة "وإن كان فردريك إنجلز يقول إنه إنما فعل ذلك اتباعاً للتقاليد المأثورة التي تقضي بأن ينتهي كل مذهب فلسفي بنوع من الحقيقة المطلقة"، بينما كان تلميذه ماركس ثاقب النظر موفق الخطى في التطبيق العملي فانتهى إلى عكس ما انتهى إليه أستاذه.

وفضلاً عن ذلك فقد ظهر ما بين هيجل، وماركس لودوفيج فيورباخ الذي حسم كثيراً من متناقضات مذهب هيجل في كتابه "جوهر المسيحية"، ولكن ماركس وإنجلز يريان أن فيورباخ ليس مادياً على طول الخط وأنه فيما يختص بالدين والأخلاق مثالي، وهو نقص يقلل من أهمية فيورباخ المادية.

وهكذا قدر لكارل ماركس أن يكون هو الفيلسوف المدخر للمذهب المادي الذي استطاع بألمعيته أن يلم شتاته وينتقل به من مجرد مذهب فلسفي في المادية إلى نظرية وثيقة البنيان، متصلة الحلقات، تحمل اسمه وتكيف الأوضاع الاجتماعية والفكرية والتاريخية لمختلف الأمم والشعوب، بل وتنتبأ بما سوف يحدث في المستقبل.

* * *

(١) عرض تاريخي للفلسفة والعام، أ. ولف، ص ١٠٠ - ١٠٢.

(١) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٢) الجدلية Dialectics مأخوذة عن الكلمة اليونانية Deal ego ، أي يجادل وينافش، وكانت الجدلية في العصور القديمة هي طريقة الوصول إلى الحقيقة بالكشف عن متناقضات حجج الخصم.

وقد تولى ستالين تصوير القسمة الرئيسية "للمادية"، و"الجدلية" كل على حده، فقال إن المادية على عكس المثالية أو الميتافيزيقية لا تؤمن بالفكرة المطلقة أو "الروح الكونية" أو غير ذلك من المعاني الموضوعية لأنها ترى العالم بطبيعته الأصلية مادي، وهي ترى أن الفكرة نتاج المادة وإن كافة الظواهر ما هي إلا صور مختلفة للمادة في حالة الحركة، وإن العالم يتطور وفقاً لقوانين حركة المادة وإنه - كما كان يعتقد الفيلسوف القديم - شعلة حية تتوهج بانتظام وتخبو بانتظام.

ويغالي إنجلز فيقول "إن العالم المادي الذي ندركه بحواسنا والذي نحن جزء منه هو الحقيقة الوحيدة وإن إدراكنا وتفكيرنا مهما لاح عليهما من السمو على الحواس هما نتاج لعضو من أعضاء جسمنا هو المخ، فليست المادة من إنتاج العقل، بل إن العقل نفسه ما هو إلا أسمى إنتاج للمادة"، وهي ترفض الإيمان بوجود "أشياء في حد ذاتها" أو حقائق ثابتة لا يحيط بها القانون العلمي، ونؤكد أن العلم الحديث سيهتك ستار الغموض المستتر وراءه هذه الحقائق.

أما الجدلية فإن ستالين يرسم لنا خطوطها الأولى فيقول إنها لا تعتبر المظاهر المختلفة والحوادث المتعدد تجمعاً حدث بمحض الصدفة دون أن يكون لها ارتباط بعضها ببعض، ولكنها تنظر إليها كأجزاء متصلة الروابط وثيقة الوشائج يؤثر بعضها على بعض فلا يمكن فهم ناحية منها بمعزل عن النواحي الأخرى أو في غير زمنها ومكانها.

وهي ترى كذلك أن الطبيعة في حالة تغير وتحرك وتجدد وتطور أو كما يقول إنجلز "إن الطبيعة كلها من أصغر الأشياء إلى أكبرها، من حبة الرمل إلى الشمس، من الخلية البدائية إلى الإنسان كلها في حالة مستمرة من النشوء والاندثار كلها في تدفق دائم وحركة وتغير لا توقف فيها".

وهذا التغير لا يقتصر على التغييرات الكمية، بل إنه ينقلب إلى تغييرات نوعية أساسية بشكل وثبة سريعة مفاجئة نتيجة لتجمع كثير من التغييرات الكمية التدريجية، فهو لا يأخذ شكل دائرة مغلقة أو تكرار لما حدث من قبل، ولكنه يتم بصفة تقدمية تصاعدية من الأدنى إلى الأعلى، ومن البسيط إلى المركب، ومن الكم إلى النوع.

ويعتقد ماركس وإنجلز أن الاكتشافات الطبيعية هي خير ما يثبت صحة هذه النظرية في التطور وفي ذلك يقول إنجلز: "في علم الطبيعة كل تغيير هو انتقال من كم إلى نوع نتيجة لتغير كمي في شكل من أشكال الحركة الكامنة في الجسم أو المنقولة إليه فمثلاً نرى أن درجة حرارة الماء لا تؤثر لها أول الأمر في كيانه السائل حتى إذا ما ارتفعت درجة الحرارة أو هبطت وصلت إلى اللحظة التي يتحول فيها الماء إلى بخار أو جليد، ولكي يحمر سلك من البلاتين لأبد من حد أدنى ثابت من التيار الكهربائي، ولكل معدن درجة انصهاره ولكل سائل درجة غليانه وتجمده تحت ضغط مخصص على حسب قدرتنا على الوصول إلى تلك الدرجات الحرارية بما بين أيدينا من وسائل وأخيراً لكل غاز نقطته الحرجة التي يتحول عندها بفعل الضغط والتبريد المناسبين إلى حالة السيولة، إن ما يسمونه في علم الطبيعة بالمعامل ما هو في الواقع إلا تسمية لتلك النقطة الحرجة التي تنشأ عندها تغييرات نوعية في الأجسام إذا ما زيدت الحركة أو انقسمت والتي تتحول بالتبعية عندها الكمية إلى نوع".

وفي مكان آخر "يمكننا أن نعرف الكيمياء بأنها علم التغييرات النوعية التي تحل بالأجسام نتيجة للتغيير في التركيب الكمي خذ الأكسجين مثلاً إذا كان الجزيء يحتوي على ثلاث ذرات بدلاً من ذرتين كما هو معروف تكون الأوزون وهو جسم يتميز قطعاً عن الأكسجين العادي في الرائحة والتفاعل، وماذا نقول في النسب المختلفة التي يتحد بها الأكسجين مع النتروجين والكبريت وكل منها يتخذ جسماً يختلف نوعاً عن الأجسام الأخرى".

وترى الجدلية أن التناقض كامن في جميع الأشياء، فكل منها ناحيتها السلبية والإيجابية الماضية والمستقبلية والصراع يدور بين هذين الضدين، الصراع بين القديم والجديد، بين ما هو سائر إلى الفناء وبين ما تتمخض عنه الأيام بين ما هو في دور الاندثار وبين ما هو في دور النشوء، إن هذا الصراع هو لب عملية التطور والارتقاء أو كما يقول لينين "الجدلية" في معناها الصحيح هي دراسة المتناقضات في جوهر الأشياء"، وفي مناسبة أخرى "التطور هو دراسة صراع الأضداد".

ويرى كارل ماركس أن امتداد هذه القواعد إلى دراسة الحياة الاجتماعية وتطبيقها على المجتمع يؤتينا نتائج على جانب عظيم من الأهمية، لأنه يفسر تطور المجتمع على وجه الدقة، ويرجع حوادثه إلى أسباب عملية ومادية بحيث لا يترك شيئاً منها للمصادفة أو للإرادة الإلهية أو للأسباب العليا الخارجة عن الطبيعة أو غير ذلك، وبالاختصار فإنه يوجد علماً له من الدقة ما لعلم الحياة مثلاً.

ويبدأ كارل ماركس - وهذا هو الجزء الذي ابتكره من الموضوع - في تطبيق هذه القواعد على الظواهر والأوضاع وتوضيح آثارها فيرى أن المادة لم تقس بعد التفسير "المادي" أو "العملي" حتى من نفس فلاسفتها الذين نظروا إليها نظرة رمزية، أما هو فيرى أن الإنتاج هو الذي يمثل المادة خير تمثيل.

حقاً إن الوسط الجغرافي، من مناخ أو موقع له أثره الثابت في التطور، ولكن هذا التغيير يتم ببطء ولا يساير تطور المجتمع، فقد استبدلت أوروبا في مدى ثلاثة آلاف سنة على التعاقب ثلاثة نظم اجتماعية هي المشاعية البدائية والرق والإقطاعي، بينما إن تغير العوامل الجغرافية التي تستحق الاهتمام يستغرق آلاف السنين أو ملايينها.

فالإنتاج أكثر فاعلية من أية ناحية مادية أخرى، وهذا هو ما يجعله رمزاً للمادة عند ماركس، وهو يقصد بالإنتاج إنتاج المواد اللازمة للحياة الإنسانية، أي الغذاء والكساء والمساكن والوقود وما إلى ذلك، وهذا لا يقتصر على القوى الإنتاجية، بل يشمل العملية كلها من البداية حتى النهاية، أي ما يحيط بها من علاقات متبادلة، وطرائق في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والملكية.

فإذا كان الإنتاج هو الذي يمثل المادة في المذهب المادي، فإن ذلك يستتبع أن يدور الصراع والتباين والتناظر والتناقض الذي في الطريقة الجدلية حول الإنتاج ولأجله، وبذلك تتحقق المادية الجدلية تحقيقاً عملياً في المجتمع.

وماذا يعني ذلك بمنطق الواقع؟ ذلك يعني أن النظام الاجتماعي والسياسي والأفكار الروحية والمعنوية تختلف حسب اختلاف الإنتاج، وتدور دائماً حول محور الإنتاج وتلائم ما بينها وبينه فكيفما تكون طريقة الإنتاج يكون المجتمع نفسه، وهو يعني أيضاً أن التاريخ الحقيقي ليس هو تاريخ الزعماء والملوك والأنبياء وعظماء الرجال، ولا هو تاريخ المذاهب السياسية والغزوات والفتوح، ولكنه تاريخ الكتلة العاملة ودراسة قوانين الإنتاج.

وهو يوضح أسئلة تتردد في نفوسنا ولا نستطيع الإجابة عنها، فكيف وسع أفلاطون وأرسطو وسقراط والأديان السماوية الثلاثة أن تقر نظاماً كالرق مثلاً، وتبقي عليه؟ إن ماركس يقول إن هذا الإقرار كان ضربة لازب ولم يكن الرجال ولا الأديان بالذين يستطيعون التغيير أو التبديل لأن النظام الاقتصادي كان يستلزم وجود الأرقاء الذين يقومون بما تقوم به الآلات، ولم يكن إلغاؤنا الرق في العصر الحديث رحمة منا أو إنسانية، ولكنه كان نتيجة لظهور الآلات والاستغناء عن الأرقاء، ويمثل هذا التعليل يرجع ماركس أسباب وجود النظام الإقطاعي قديماً، والرأسمالي حديثاً.

فإذا صح ذلك فإن ماركس يرتب عليه نتائج أخرى فيجب أن تتسق العلاقات بين الإنتاج والمنتجين، ويضرب ستالين المثال لذلك بالمشاعية البدائية التي كان فيها كلا من الإنتاج والاستهلاك جماعياً، وكذلك

الجمهوريات السوفيتية، فإن الإنتاج جمعي والاستهلاك جمعي أيضاً، وعلى العكس من ذلك تتنافر علاقات الإنتاج بين المنتجين والمستهلكين في النظام الرأسمالي حيث ينتج المئات والألوف بينما يملك الأفراد والعشرات ويترتب على ذلك تضخم الرأسمالية ونشوء الأزمات والصراع بين الطبقات.

* * *

هذا عرض أمين وإن كان مختصراً للنظرية المادية من أقدم العصور حتى العهد الحديث، ولا شك أن فيها جوانب كثيرة من الصحة ولكنها مع ذلك متعددة المقاتل وبقدر توسعها وتعميمها يكون حسابها العلمي عسيراً.

فالعامل المادي له أثره البعيد في كافة الأوضاع، ولا أحد ينكر ذلك ولكن ما الذي يدعونا إلى أن نجعل منه أعظم العوامل إطلاقاً في كل العصور وفي كل البلاد؟ ليس لدينا مقياس دقيق أو ميزان صحيح يثبت ذلك، بل الواقع يوضح لنا أن الأمور تختلف، وأنه إذا كان التعليل المادي يصدق على بلد أو على عصر فإنه لا يصدق في البقية.

وليس لدينا كذلك من المقاييس أو الموازين الدقيقة ما يوضح سبق الناحية المادية، ودرجة هذا السبق وأثره.

وليس معنى السبق إذا وجد التأثير أو السيطرة، فمن المعروف أن النمو يبدأ من البسيط إلى المركب ومن الأدنى إلى الأعلى، وقد سيطرت المادة طويلاً على الرجل البدائي حتى انتشله الفكر من وهدتها وأنقذه من إسارها.

لا شيء يضايق الرجل العلمي مثل التعميم وإصدار الأحكام بصفة مطلقة والقطع بصحتها أو التعصب لها تعصباً أعمى، إن ذلك يصلح في الدعوات الشعبية، ويفلح في إغراء الجماهير وإثارة حماسها، ولكنه لا يدخل في باب العلم ولا تنطبق عليه أحكامه.

كانت المبالغة والغلو هي داء كثير من الفلاسفة من قديم، يتضح ذلك إذا وضعنا فلسفة بركلي المغرقة في المثالية أمام فلسفة ماركس المغالية في المادية، فبركلي^(١) ينكر كل الوجود المادي ويدلل على صحة فكرته بنظرية^(٢) جديدة في الرؤية، وماركس ينكر كل شيء ما عدا المادية ويزعم كما زعم من سبقه من فلاسفة المادة أن المخ يفرز^(٣) الأفكار كما يفرز الكبد الصفراء.

(١) هو جورج بركلي، ولد بإيرلندا سنة ١٦٨٤م، وتوفي سنة ١٧٥٣م، واشتهر بفلسفة المثالية ودفاعه عن الدين والروحانية..

(٢) ملخص نظرية بركلي في الرؤية هي أن البصر لا يمنحنا فكرة الامتداد، وما يخيل إلينا من رؤية الأبعاد والأطوال إنما هو عمل ذهني داخلي، والدليل على ذلك أنه إذا رد البصر على من ولد لأعمى فإن المرئيات لا تبدو له على صورة إحساس جديد، بل يخيل إليه أنها امتداد لشعوره وتفكيره القديم، وما نشعر به من أننا نرى عند التحديق بالعينين إنما هو أثر من عملية ربط الانتباه بالتحديق، ويشبه بركلي المرئيات بلغة أدها الله لتفاهم الأفراد كأداة التخاطب اللفظية، فهي عرف وتواضع متفق عليه وأداة لتصوير فكرة، ويستنتج بركلي من ذلك كله أنه ليس في الرؤية ما يقوم دليلاً على وجود المادة، لأن هذه إنما تعرف بصفات المادية، وقد بينا أنها كلها ذهنية.

(٣) يرى علماء الطب والفسولوجيا أنه يمكن إزالة أجزاء كبيرة من الفص الجبهي في السمع وهو الجزء الذي يظن أنه مكان التفكير والشخصية دون أن يفقد = الإنسان شخصيته كلها أو بعضها، وقد أجريت عمليات قطعت فيها الصلة التشريحية تماماً بين الجزء الجبهي من المخ كله وبين بقية المخ، ولم يتغير التفكير أو تفقد الذاكرة كأن الصلة بين المخ الجبهي والجسم صلة لا علاقة لها بالاتصال المادي التشريحي، ولعله اتصال كهربائي أو كيميائي أو غير ذلك، وهذا إن لم يهدم النظرية المبالغة، فإنه على الأقل يبرهن على أن المسألة أصعب مما يتصورها الناس، وأنها ليست من المسائل التي يطلق فيها القول على علته.

ولقد استفاد علماء النفس من نظرية بركلي ولفقت أنظارهم إلى الأثر النفسي في هذه المسألة، كما جذبت انتباه علماء الفراسة العلاقة بين المخ والذكاء، ولا تزال المذاهب الآن مختلفة في تحديد العامل المؤثر هل هو الحجم أو التلافيف أو المادة السنجابية أو غير ذلك، وبذلك استفاد العلماء من كلا النظريتين، وهذه هي قيمتهما الحقيقية بصرف النظر عن المغالاة والمبالغة.

وفيما عدا ذلك فهناك مذاهب فلسفية لا تقل عن المذهب المادي ولها فكرتها التي تخالف المادية، فهناك المذهب المثالي وأبطاله سقراط وأفلاطون وأرسطو في القديم، وكانت وهيكل وديكارت في الحديث، وهي أسماء تستحق أعظم الاحترام، وهناك المذهب الإرادي وفلاسفته شوبنهاور وهارثمان ونيشيه ووندت، وهناك المذهب الحيوي الذي وضع أسسه برجسون، وهو أحدثها وقد ألم ولا شك بالنظرية المادية.

وذلك ما يدلنا على أن في كل مذهب أجزاء من الحقيقة وأن الميدان متسع لها جميعاً، فالمذهب المادي صحيح، ولكنه لا يصور الصحة كلها ونقيضه كذلك صحيح، ومن الخطأ الزعم بأن مذهباً من هذه المذاهب بالذات هو الصحيح أو أنه وحده أعظم أثراً منها جميعاً.. الخ.

وجدير بفلاسفة يؤمنون بجدلية تثبت وجود الاختلاف والتعدد والتناظر والتنازع كظاهرة طبيعية، ووسيلة للتطور التقدمي أن يقتصدوا في تحديد هذا التنوع أو توجيه هذا التنازع، فإنهم وهذا من أعجب الأمور - قد كادوا يخطئون الخطأ الذي عابوه على هيكل، فهيجل قد أوقف تطور الديالتيك عند نقطة خاصة وبدئه من جديد لتقيده بالفكرة المطلقة، ومع أن الماديين قد تجنبوا هذا التوقف إلا أن قصره على المادة وربطه بها وحدها لا يختلف إلا قليلاً جداً عن ربط هيكل للتطور بالفكرة.

* * *

ومع كل فلسنا في حاجة إلى نقاش فلسفي، ففي وسع رجل الشارع أن يسأل عن أثر المصادفات في نظام ماركس الميكانيكي ومذهبه الآلي، فلا يسع أحداً من أتباعه الإجابة، فالصدفة تثبت وجودها في كافة العصور وكافة الميادين، وكافة الأمم، ومن اللحظة الأولى التي تبدأ فيها الحياة الإنسانية يظهر أثر الصدفة، فهي التي تجعل حيواناً منوياً واحداً من ملايين غيره يلتقي بالبويضة الأنثوية.

وفي الناحية السياسية في مصر مثلاً، ماذا كان يحدث لو أن كليوباترا كانت أقل جمالاً وفتنة، وأن "أنطونيوس" كان أكثر مناعة وحصانة مما كان، إن من العسير أن تربط بين جمال امرأة، وبين ناحية مادية، فالجمال بين الفقراء والأغنياء، في الشمال والجنوب، في القديم والحديث، ومع ذلك تغير وجه التاريخ لهذه الصدفة.

وماذا كان يحدث لو لم تطرأ لعمر بن العاص تلك الحيلة البارعة عندما كاد النصر يتحقق لعلي بن أبي طالب في صفين، حيلة رفع المصاحف، بنت البديهة السريعة ووحى الذكاء اللامع.

وماذا كان يحدث لو لم تمطر السماء ليلة موقعة "واترلو" أو كان "ناي" المنقزز محل "جروشي" البليد، أو أصابت نابليون الرصاصة التي اودت بصديقه "دوروك" وقد كان معه قبل إصابته بثوان، بل وألم يكن من المعقول أن الثورة الشيوعية نفسها لم تكن لتندفع لو لم يقتل البوليس القيصري الأخ الأكبر للينين، ولو لم يقع في يده مصادفة أحد الكتب الماركسية.

وفي الناحية العلمية نرى أن كثيراً من الاكتشافات قد أوحى بها صدفة عابرة أو حادثة نافهة، مثل "تفاحة" نيوتن، و"غلاية" ستفنسون، و"مفتاح" بكرل، وكل كشف من هذه الكشوف كان إيداناً بعهد علمي جديد، قانون الجاذبية، وكشف قوة البخار، ومعرفة الإشعاع الذري.

وماذا عن عظماء الرجال، والأنبياء، والمفكرين، والقادة الذين لعبت مئات الصدف الصغيرة في توجيههم نحو قصدهم المعروف، ولولاها لتغيرت حالهم، ولتغير تاريخ العالم.

يجيب الاشتراكيون بأن صدف ظهور زعيم أو كشف نظرية، إنما هي ضرورة ترجع إلى أصل اقتصادي، ولو أننا أبعدنا هذا الزعيم أو أخفينا هذا الكشف، لكان يجب أن يظهر رجال آخرون يقومون بنفس الدور، ويلبون نداء الضرورة، وهو رد تعوزه البرهنة، وتتقصه الدقة لأننا لا نستطيع المعرفة اليقينية للذي كان يحدث لو لم يحدث ما حدث فعلاً، وهل كان يبرز رجال يمثلون نفس الدور أم لا؟ فإذا افترضنا صحة ذلك، فمن المغالاة أن نزع أن البطل الجديد ستكون له نفس الصفات والخلائق التي كانت عند من ظهر فعلاً، فمن العسير أن نتصور نسخة أخرى من نابليون تحل محله، وتؤدي عمله، وتحارب في معاركه كما فعل هو، وإذا عللنا صدفة الظهور بأنها ضرورة اقتصادية، فبماذا نعلل مئات الصدف في حياة الشخص نفسه بالذات؟

ويبرهن إنجلز على صحة نظريته في ذلك بقوله: "حينما كشف ماركس النظرية المادية في تفسير التاريخ قدم تيبيري، ومينييه وجيز وجميع المؤرخين الإنجليز - حتى سنة ١٨٥٠م - البرهان على أنهم كانوا يسعون إلى تحقيق هذا الكشف، واكتشاف مورجان للنظرية نفسها دليل على أن الوقت كان مهيباً لها، وإنه كان لا بد حقاً من كشفها".

وإنجلز أدري من غيره في هذه الناحية بالذات، ولا بد أنه مصيب فيما ارتآه، وتاريخ العلم والاكتشافات لا يعدم أمثلة أخرى تؤيد نظريته يحضرنا من ذلك اكتشاف ليبنتز ونيوتن لحساب التفاضل والتكامل في وقت واحد، واكتشاف داروين والفريد رسل والاس لنظرية التطور في نفس الوقت، وقد سجل كل من بل وأساجراي اختراعهما للتليفون في يوم واحد، ولكن إنجلز لا بد أن يسلم معنا بأن اكتشاف النظرية على يدي ماركس قد ترتب عليه من النتائج الخطيرة الهامة ما لم يكن ليحدث لو اكتشفت على يد غيره من العلماء الإنجليز مثلاً.

وهناك اكتشافات واختراعات ظهرت قبل وقت الحاجة^(١) إليها أو تمكن الانتفاع منها كما أن الفصل كان تاماً بين المخترع لأصيل الذي أبرز الفكرة، وبين رجال الأعمال الذين تولوا الاختراع بالإخراج والاستثمار، وهذا وإن كان يدل على أن الانتفاع من اختراع أو اكتشاف إنما هو رهن بحاجته ووقته إلا أنه يثبت سبق الفكرة، ففي هذه النقطة لم تستطع الماركسية أن تربط بين الحاجة وبين الاختراعات والاكتشافات، ولم تحدد العلاقة بين البيئة وبين العظماء تحديداً يدل على أن كلا من المخترع والعظيم هو صدى الحاجة والبيئة، وأن اكتشافاته ونبوغه وعظمتها إنما تعود إلى المجتمع قبل أي شيء آخر، لأن الحقيقة في الواقع غير ذلك، فهناك رجال من القادة والمكتشفين هم أبناء بيئتهم ووقتهم، ولكن هناك آخرين يسبقون زمنهم ويبهرون معاصريهم بثمرات

(١) من الممكن ملاحظة ذلك من العرض الذي شرحناه لتاريخ المذهب المادي نفسه فإن ديمقريطس ابتكر النظرية الذرية قبل التقدم العلمي الذي أثبت ذلك، وقد وضع ليونار دافنشي في القرن الخامس عشر تصميم طائرة ذات مروحة أفقية فوقها كما في طراز طائرات هليكوبتروب وتصميمات بيوت تركب ويمكن فكها ونقلها وطاحون لفاف وبزال قاطع وآلة غزل ومجرافة تطهر المواني، وكان أول رجل ركب إبرة مستطيلة على محور أفقي وبذلك هيأ لنا البوصلة كما نعرفها الآن، وكان هو الذي اخترع ما نسميه الآن ناقل السرعة في السيارات ومقياس الريح، كما ابتكر جهاز الغوص وحزام النجاة، ووضع تصميمًا لغواصة.

قرائحهم وعزائمهم وعظمتهم، وهؤلاء هم الذين يقفزون بالبشرية ويؤثرون في تاريخها بفضل مواهبهم لا بفضل موآاة الطرف أو الزمان وكثيراً ما يفشلون، وفشلهم يؤيد ما ذهبنا إليه من قبل من سيق الفكرة للمادة.

ولو وضع أحد ما "الحب والبغض" مكان الإنتاج، وعلاقات العاطفة محل علاقات المادة لجااء بنظرية لا تقل أهمية وصدقاً عن النظرية الماركسية، وإن كانت ساذجة بسيطة، فإن كافة أعمالنا تتأثر بالحب الذي هو صفة فردية واجتماعية في نفس الوقت "أي تترتب عليه علاقات اجتماعية، والعلاقة ما بين الأب والابن، والزوج والزوجة، والرئيس والمرؤوس، كلها تخضع لعوامل عاطفية بعيدة عن النواحي المادية، وهي - أي هذه النظرية الجديدة تستند بعد ذلك إلى أساس علمي من نظريات علم النفس الحديثة والغرائز والطبيعة البشرية ولتمكن لمؤيديها من الاستعانة بأراء "فرويد"، و "أدلر"، و "يونج"، و "ماكدوجال" وغيرهم من علماء النفس الذين يفتحون آفاقاً لا تقل سعة وعظمة عن الآفاق الاقتصادية، بل لوجدوا في كتاب الاشتراكيين أمثال "تولستوي" و "جوركي" ما يثبت ذلك، فإن جوركي في قصته الصغيرة الخالدة "سنة وعشرون وواحدة" دلل لنا على أن الإنسان يتحمل الشقاء المادي، وتكاليف الحياة الثقيلة في حين أنه يعجز عن تحمل خيبة الحب وفجيرة العاطفة، ولاستطاعوا كذلك أن يقولوا إنه إذا كان الجوع هو الذي جعل للمادة أهميتها العظيمة، فإن الحرمان الجنسي يعطي الحب والعاطفة مثل أهمية المادة، ولعله من وجهة النظر الاجتماعية أهم منها لأن الإنسان يستطيع أن يشبع جوعه بيده، ولكنه لا يستطيع أن يشبع عاطفته إلا مع الآخرين.

وترى الماركسيين يكثرون من إقحام العلم في دعوتهم ويزعمون أنهم نصرأؤه وأن دعوتهم هي الوحيدة التي تقوم على العلم عندما تقوم باقي الدعوات على الإغراء والإيمان.

وهو زعم باطل ولاشك لأن الاشتراكية المثالية سبقت الماركسية، وكانت أنبل وأعظم وأكثر حرارة، واصدق إخلاصاً، فلما جاءت الماركسية كان لها "كدعوة" إغراؤها التي تدين بانتشارها إليه: إغراء صراع الطبقات ونصرة المحرومين، ولو كان نجاحها رهناً بالعلم وحده لكان يجب أن تنهار وتضعف لأن الماركسية قد خسرت قضية العلم عندما خرجت من الميدان الفلسفي الواسع إلى الميدان العلمي الضيق فعجزت عن تحديد التعميمات التي وضعتها كسبق المادة ومدى أثرها في بقية العوامل وتبعية الاكتشافات للعصر، وعظماء الرجال للبيئة وهي كلها نواح فلسفية لا يمكن في الحقيقة تحديدها، ولكن الماركسيين قذفوا بها إلى ميدان العلم فيجب أن نحاسبهم بحساب العلم.

وحتى لو كان المذهب الماركسي مذهباً يطابق القوانين والنظريات العلمية فإننا لننصح للماركسيين أن يقللوا من زهولهم بذلك، فالعلم بأسره ليس كل شيء، ومهما كان العلم فإن القواعد الأخلاقية ستفضله دائماً، وبأي حق تطلب من أحد الناس أن يقتنع بالمبدأ العلمي ويصم صوت ضميره؟ أن ذلك الرجل لمحق إذا رفض لأنه يرى أن المثل الأعلى القديم لدى سقراط مازال حياً صادقاً لم يتغير حتى الآن بينما سقطت المزاعم العلمية لأرسطو بعد أن آمن بها العالم عصوراً طويلة، وسيبقى دائماً أمثال هؤلاء الرجال الذين يحكمون بأن الصدق خير من الكذب بأسرع مما يحكمون بأن الأرض كروية ويرون أن العلم ما هو إلا إحدى وسائل الحكم على الأشياء وليس الوسيلة الوحيدة، وإن له دائرة اختصاصه المحدودة التي لا يصح له أن يتعدها.

ومع كل فمأذا نعرف عن العلم؟ إننا لم نعرف منه إلا القليل، وكل كشف جديد إنما هو برهان على جهلنا السابق به، ولو قلنا إنه مازال في جعبة العلم قوانين يناقض كل منها كل قانون لدينا لما قلنا مستحيلاً أو آتينا

بشيء لا يتسع له ميدان العلم، وأقرب ما يحضرنا من ذلك أن المادة نفسها تحت البحوث الحديثة^(١) تكاد تفقد خصائصها التي تمثلها إلى حد ما الطاقة، وكل عالم حقيقي يشعر إزاء تيه المعارف أنه – كما قال نيوتن – كالطفل قد عثر على إحدى الصدقات، وأمامه البحر اللانهائي الحافل بملايين الأصداف.

أو يقول كما قال الشافعي:

كلما علمني الدهر أراني نقص عقلي
وإذا ما ازددت علماً زادني علماً بجهلي

* * *

والواقع أن الماركسية لم تسرف في دعاويها على حساب العلم فحسب، بل أيضاً على حساب المادية نفسها، فإنها جعلت من الإنتاج وعلاقاته المتداخلة رمزاً للمادية المؤثرة واستبعدت بقية العوامل المادية مع أن بعضها يفضل الإنتاج قوةً وتأثيراً، وإن لم تكن مثله ظهوراً وسرعةً، فقد يكون الموقع الجغرافي في مصر أكثر أهمية من الإنتاج لأنه فرض عليها مصيراً تاريخياً استلزم لونها خاصاً من الإنتاج، وقد يكون المناخ في شبه الجزيرة العربية ووسط أفريقيا أو مناطق الشمال الباردة هو الذي حدد سمات الإنتاج وطرائقه ووسائله ولا نعدم أمثلة أخرى كثيرة من هذا النوع.

وأغلب الظن أن ماركس لما وجد شواهد صحة فلسفته في بعض النواحي تناسى بقية النواحي، ولم يعد يأخذ الوقائع من النظرية نفسها، بل أخذ يفرض عليها الوقائع ويحملها على تفسير كل ناحية من نواحي النشاط الإنساني رغم ما في ذلك من ابتسار ينطق بالتعمل والتكلف، وهي القصة القديمة للمذاهب، فالفيلسوف يؤخذ بالفكرة الواحدة التي تفسر كل شيء، ويبنى عليها نظاماً جامعاً يلم أطراف الكون، ومع أنه في الأول إنما يستنتج فكرته الأساسية، إلا أنه شيئاً فشيئاً يتحمس لفكرته تحمساً يحد من حريته العلمية ويجعله يجمد على رأيه، وقد كان الإغراء أمام ماركس قوياً لا يقتصر على التشييد النظري لفلسفة جامعة وإيجاد تفسير مادي للتاريخ، بل أيضاً يتعلق بالناحية العملية، لأن نتيجة هذه النظرية تأتي في وقتها المناسب، وتجعل من مبدعها فيلسوفاً وزعيماً في نفس الوقت، لذلك كان ماركس داعية عملي لمذهب معين ومؤسساً للجمعية الاشتراكية الدولية سنة ١٨٦٤م بقدر ما كان فيلسوفاً ومؤلفاً لكتاب رأس المال.

على أن أقسى نقد يمكن أن يوجه إلى الماركسية هو عدم معالجتها للناحية الإيجابية والإدارية، فإذا افترضنا جدلاً أن كل ما جاءت به النظرية الماركسية يطابق ما يحدث في الواقع فإننا نرى أنها قد قامت بشرط من حل المشكلة التي تتعرض لها الفلسفة، ولعله الشطر الهين، أما ما يجب أن نعمله لعلاج نقص الإنسانية وآلامها فإنها لا تقدم سوى حلاً هزياً يتجاهل الطبيعة البشرية، ويمكن الرد على خطئه بقواعده "الجدلية" نفسها، ومن وجهة نظر الماركسية إذا كان الإنسان شيئاً من الأشياء، وجزءاً لا يستطيع الفكك من أسر قوانين تحكم نشاطه، وتحدد مصيره، وإذا كان الكون من أصغر ذرة حتى أكبر جرم، ومن أعظم الأحداث حتى أتفه الحركات يسير حسب قوانين ميكانيكية آلية لا مكان معها لإرادة الإنسان أو حرية الاختيار، فما فائدة الجهد والسعي والعمل والإرادة، أو رسم الأهداف، وتنظيم الخطط.

(١) كان علماء القرن التاسع عشر يظنون أن الطاقة حالة تحل بالمادة، فالكهربانية مثلاً عرض من أعراض جوهر المادة، لأنك إذا حككت قطعة من حجر الكهرباء اكتسب الصفة التي تجذب الأجسام إليه، وقد تزول هذه الصفة عنه إذا لمست بيدك، مما يدل على أن المادة هي الجوهر، والكهرباء هي العرض، ولقد كان من أهم التطورات العلمية في القرن العشرين أن البحث في تركيب الذرة قد دلنا على أن المادة مؤلفة من كهرباء وبذلك صارت المادة نفسها نوعاً من أنواع الطاقة.

إنه لعجيب حقاً هذا الإسراف من الماركسية في تجاهل الناحية الإنسانية وأثرها فالتفرقة القديمة بين العاقل وغير العاقل، بين الإنسان وبين الشيء لا تنال أدنى اهتمام أو أقل عناية مع أنها أصيلة، لها من القوة ما تجعلها تقف أمام الطبيعة موقف الند للند، وسيان كان الامتياز الإنساني سراً من أسرار الذات الإلهية ونفحة قدسية من روح الله أو تقدم بضعة ملايين من السنين، فالمهم هو أن الامتياز الإنساني قد أفرد الإنسان بخصائص تجعله يصمد أمام تقلبات الطبيعة، ومن المعقول جداً أن القوانين التي يوردها إنجلز عن التطور الفجائي وغيره - لا تصدق تماماً على الإنسان - وإن صدقت على الأشياء والمواد وذلك ما يمكن أن يطلق أيضاً على كثير من النواميس الطبيعية الأخرى، وكل صفحة من التاريخ البشري تنطق بأن الامتياز امتياز أصيل، وأن التفرقة بينه وبين غيره إذا لم تكن نوعية، فإنها تمثل ملايين من السنين يجب تقديرها، وفي جميع الحالات فلا شك أن الإنسان له مميزاته الخاصة التي استطاع بها أن يفوق غيره من الكائنات وقد أشرقت الشمس من آلاف السنين على حيوانات لم تتقدم قيد شعرة عما كانت عليه بينما تقدم الإنسان تقدماً لا يكاد يتصور، فكيف نطبق عليه القوانين التي تسري على المواد الغفل أو الحيوانات والأنعام.

وأبرز مظاهر الامتياز الإنساني هي الذكاء، والخيال، والقدرة على الربط بين الحاضر والماضي، والمعنويات الكريمة أي الفنون والآداب والديانات والمثل العليا التي تصور ذروة الحضارة، أما الوازع الاقتصادي أو المادي فقد كان أقل العوامل أثراً في التقدم الإنساني، ولقد استهوت البشرية منذ قدماء المصريين حتى عهدنا الحاضر خيالات البطولة ومعنويات الأديان وبريق المثل العليا فعنيت بالجميل قبل أن تعنى بالنافع، ولم يبرز العنصر الاقتصادي كعامل مؤثر إلا في العصر الحديث عندما استطاع الذكاء الإنساني أن يخترع الآلات ويكتشف القوى فاستطاع أن يوفر لنفسه من الحاجات ما لم يتوفر له من قبل، وبالتالي أصبح عبداً لهذه الحاجات، فبرز العنصر المادي كعامل فعال وحتى هنا فإن الحاجات الاقتصادية كثيراً ما ترجع إلى النواحي الذوقية والنفسية والعاطفية أكثر مما ترجع إلى الناحية المادية الأصلية، فإن الناس تلبس وتتأنق لأن ذلك يرضي كبرياءها وخيلاءها، وهي تدخن عندما تتضايق أو لكي تسري عن نفسها، أي أن الحاجة المادية وهي الزي والتدخين هنا إنما هي استجابة لحالة نفسية هي التضايق والزهو وليس العكس.

وكما أننا لم ندرس بتفصيل، ما إذا كان الامتياز الإنساني سراً إلهياً في الإنسان أو أن تقدم ملايين من السنين جعل منه سيداً للطبيعة بعد أن كان عبداً لها أو منحه طبيعة أخرى مستقلة بعد أن كان جزءاً منها، لأن النتيجة واحدة، وهي تقدم مرتكز على امتياز أصيل، فإننا لن نتعرض لما إذا كان للمعنويات وجودها المعنوي المستقل أو أن الإنسان قد ابتدعها ابتداءً لينظم بها حياته وهو فرض لا يضيرنا على الإطلاق، بل على العكس يزيد من أهميتها، ويوضح ضرورتها لأن النتيجة في الحالتين واحدة وهي أن المعنويات قد خدمت البشرية خدمة كبرى، وكانت النجم الذي تهتدي به في جهادها العظيم لتشييد الحضارة ولولاها لما كان الإنسان كما هو فرداً يتغلب على ذاته، ويكبح جماح غرائزه ويقدر الغير ويحسب حساب المستقبل ويحفظ الاعتبارات الخلقية، فلو لم تكن موجودة لوجب على المفكرين إيجادها وخلقها وإسباغ ثوب القداسة والاحترام عليها.

والواقع أن الماركسيين لا ينكرون ذلك على إطلاقه، ولكنهم يردون أصول المعنويات إلى أسباب مادية، وهذا يمسحها مسخاً، ويجعلها وسيلة، وكل قوتها هي أنها غاية.

* * *

وخلاصة القول في هذا الفصل أن التطور البشري أعظم من أن يكون مادياً فحسب، وأن قواعد الجدلية تصدق في كثير من الحالات، ولكن ليس دائماً، وأن التاريخ البشري يعود إلى عوامل عدة يلعب فيها الأدوار

الرئيسية العامل المادي والمصادفات والمعنويات، وبطولة الفاتحين ونبوغ المكتشفين، وأهواء النفوس، وأن كل محاولة لتحديد النشاط الإنساني والتنبؤ بتطوره أو الزعم بأن كل شيء في الإنسان كما هو في المادة يرتد إلى أصل مادي، ويسير حسب قانون آلي ميكانيكي يمكن معرفته، هي محاولة ظالمة لتحديد شيء غير محدود ومعرفة شيء سيظل دائماً غامضاً مبهماً ولو عرفناه لجر ذلك علينا كثيراً من التعاسة والشقاء، لأن الأمل لن يقودنا إليه، ومعرفتنا به سنتبطننا عن إدراكه، ومن أجل ذلك أربدت وجوه أبطال الروايات أمام العرافة القديمة وحاولوا نسيان ما قالت، وتكذيب ما زعمت، وأن كل زعم عن سبق للمادة على الفكرة أو للفكرة على المادة إنما هو قول عام لا يمكن إثباته أو تحديده، ولو قدر علينا المفاضلة في أي العوامل أشد تأثيراً في التطور الإنساني لكان من المحتمل أن نرجح كفة المعنويات على الماديات لأنها هي ناحية الامتياز الإنساني والمعنى الحقيقي للحضارة، ولأنها حاولت علاج الواقع ونجحت إلى حد كبير، أما الاشتراكية فسنرى أن حلها الذي تقدمه لا يمكن أن يؤثر كثيراً، ولعله بتأثير ما يستلزمه من ملابسات سيئة يؤخر أكثر مما يقدم.

الفصل الثاني

النظريات الاقتصادية والاجتماعية للماركسية

يلجأ علماء الاقتصاد السياسي عندما تأخذهم الحيرة في تعريف الاشتراكية وتعدد مذاهبها إلى قاعدة عامة هي أن الاشتراكية هي المذاهب المتنوعة التي تتميز بخاصيتين هما تقرير المساواة العملية بين الناس وعداوة الملكية الفردية، وكان بإمكانهم أيضاً أن يقولوا إن الصفة العامة الغالبة على كل المذاهب الاشتراكية هي كما يفهم من دلالة الاسم نفسه "الجماعية" التي هي نقيض الفردية.

والاشتراكيون جميعاً على اختلافهم يؤمنون بأن العمل الجماعي خير من العمل الفردي، وأن مصلحة الجماعة خير من مصلحة الفرد، وأن النظام ألزم من الحرية، وأن الصفة العامة تغلب الصفة الخاصة، وهو ميل يتلاءم مع مطلبهم في المساواة، وعداوتهم للملكية - ثمرة الفردية - ويتسق مع فلسفتهم الطبيعية التي تحرم الفرد من الإرادة وتأبه للجنس فحسب، وليس الفرد.

والخطأ هنا هو الخطأ في الفصل الأول التعميم، وتناسى العوامل الخاصة والنفسية والمؤثرات الأخرى العديدة، ونكران أثر الوازع الذاتي.

تعج الأرض باليؤساء المحرومين والتعساء الأشقياء، كل منهم يعلم أن مستقبله شر من حاضره، وأن غده اسود من يومه، ومع ذلك فلا يفكر أحد منهم في القضاء على نفسه والتخلص من حياته، لأن حب الحياة أقوى من كل فشل والتعلق بها متغلغل في جذور النفس الإنسانية يغلب كل صعوبة، ويهون كل قسوة، وما الشهوات والربح والشهرة إلا وسائل لتوكيد ذاته وإثبات وجوده، وما الاكتشافات، والاختراعات والفنون، والفلسفات، والزعامات، والغزوات إلا انبعاثات ينظمها الوازع الحيوي الذاتي على اختلافها في سلوكه، وكل ما في العالم من خير أو شر إنما هو ثمرة من ثمراته، ومن الخطأ أن نحسب أن وازع الربح المادي، وازع مستقل أصيل، وإنما هو فرع من الوازع الحيوي لا يمكن محوه إلا بمحو الحياة نفسها، وقد برز على غيره في هذا العصر، لأن سلطة المادة قد تضخمت وأفاقها قد اتسعت.

وليس معنى ذلك أن يطلق له الحبل على الغارب، فكبحه وتوجيهه واجب، ولكن لا يجوز أن يقتل المريض نفسه، والأديان والمثل العليا وطرق التنظيم المستحدثة في البلاد الديمقراطية وسائل صالحة لهذا التوجيه، والماركسيون يرون أن طلب الربح "رذيلة برجوازية" لا يصح لهم اقترافها، وهذا جميل ونحن نوافقهم إلى حد كبير، ولكن لكي يتم ذلك يجب أن يكون الإيمان به صادراً عن اقتناع وحرية وليس اضطراراً وعجزاً، وإلا فلا قيمة للعمل به تحت ضغط السلطة أو استجابة لأمر الحكومة.

لذلك يجب علينا أن نقضي نهائياً على كل فكرة لمحو الطابع الفردي أو كل محاولة تصهر الفروق الفردية في بوتقة عامة بحيث تنعدم فيهم الخصائص الذاتية، لأن في تنوع النفوس، وتعدد الطبائع، وحرية الوازع، الضمان لتقدم الحضارة وحمايتها من ضيق الأفق، وجمود الأوضاع وانعدام الابتكار الفردي، ولأننا من وجهة النظر الاجتماعية البحتة، نجد أن الفرد القوي هو "وحدة" المجتمع القوي، ولن يوجد مجتمع قوي يقوم على أفراد ضعفاء، فإن مظهر التماسك والطاعة الذي يأخذه مثل هذا المجتمع سرعان ما ينقشع ويترك مكانه للفوضى والتحلل وهذه ملاحظة هامة جدية منا بكل اهتمام وتقدير فإن ميزة الحضارة الحديثة الأولى هي أنها أفسحت المجال أمام كل فرد، واعترفت بشخصيته ومنحته الحرية، واحتفظت له بحقوق عمله وكده، وحمته من سلطة الجماعة، وطغيان الأمراء والكهنة والملوك وكل انتقاص من هذه الحقوق إنما هو انتكاس في الحضارة وعودة إلى القديم وتقهقر إلى الوراء لا يقدر أثره الذين نشأوا في الحرية، ولكن صحائف التاريخ الحمراء الدامية تحدثنا عنه أبلغ حديث.

ويظهر أن الماركسيين لا يؤمنون بهذا الكلام لأنهم جعلوا الوحدة الإنسانية الطبقة وليس الفرد وتعدوا في سبيل ذلك الفرد والأسرة والمدينة والوطن وهي الوحدات التي تسبق الطبقة، كما ابتدعوا نظرياتهم في المساواة والملكية.

والمساواة المطلقة حلم لا يمكن أن يتحقق لمخالفته لطبائع الأشياء لذلك باءت جميع المحاولات التي جربها الماركسيون بالفشل وإن كان الإنصاف يقتضينا أن نقول إن صيحة المساواة إنما قامت على أكتاف فلاسفة الاشتراكية المثالية، أما ماركس فلم يعن بها كثيراً، ولكن الماركسية ظلت مع هذا حتى اليوم مقترنة في أذهان الناس بالمساواة.

وهناك عدة آراء في المساواة منها المساواة الشيوعية ومبدؤها "من كل شخص بحسب قوته ولكل بحسب حاجاته" *de chacun ses forces, à chacun selon ses besoin*، أي أن يعمل كل شخص بحسب قوته ويأخذ حسب حاجاته، وهو رأي خيالي، لأنه لن يمكن تقدير جهد كل فرد وحاجته ولو أمكن ذلك وطبق فإن نصيب الأقوياء في العمل والحاجة سيزيد، فلن تكون هناك مساواة، فإذا زاد في العمل فحسب وسوى في الحاجة بالباقيين ففي ذلك ظلم لهم فهو على أحسن الفروض - ولو أمكن التنفيذ - يحقق العدالة لا المساواة.

وهناك رأي آخر شعاره "كل شخص يعمل نفس العمل يحصل على نفس التمتع" *de chacun le même travail, à chacun la même jouissance*، أي أن يعمل الناس وتقدر حاجاتهم بنسبة واحدة هي متوسط الاثنين (العمل - الحاجة)، وهو أساس باطل لأن طبائع الناس تختلف وقواهم تزيد وتنقص، فلن يؤدي الضعيف نفس العمل، ولن يقنع القوي به، وكذلك حاجات الناس.

وآخر الآراء في المساواة هو المساواة في وسائل الإنتاج وأصحاب هذا الرأي يرون أن تملك بعض الأفراد لوسائل الإنتاج هو سبب عدم المساواة، فلا بد أن تتحقق المساواة في الإنتاج إذا أريد المساواة الفعلية بين الناس، وهم يقترحون لذلك ثلاثة حلول:

أولها: هو تقسيم كل وسائل الإنتاج على الأفراد بنسبة متساوية، ويعترض على هذا الحل بأنه ليس اشتراكياً بالمعنى الدقيق لأنه سيترتب على تقسيم رؤوس الأموال أن يكون كل فرد مالكا، والاشتراكية تحارب الملكية، كما يعترض بأنه لن يمكن فيه مراعاة المساواة فإن بعض الناس سيأخذون قطعة أرض بينما يأخذ الآخرون جزءاً من آلة، وحتى لو نفذ فلن تستمر هذه المساواة طويلاً لأن بعض الأراضي أكثر خصباً من غيرها، وبعض الصناعات أكثر إنتاجاً من البعض الآخر، كما أن بعض الناس أعظم مقدرة وأكثرهم همة.

ويتلخص الحل الثاني في جعل وسائل الإنتاج ملكاً لمن يستغلها أو يعمل بها فتكون الأرض للفلاحين، والمصانع للعمال، والمناجم للمعدنيين على أن تكون الملكية فردية فيما يمكن استغلاله فردياً ومشاعة في الموارد التي لا يمكن استغلالها إلا بواسطة عدة أفراد والاعتراضات السابقة تثار هنا أيضاً.

أما الحل الثالث فيرى أصحابه إلغاء الملكية الفردية والملكية المشاعة ولا يبقى إلا نوع واحد منها هو الملكية الجماعية collective فتؤول كل رؤوس الأموال إلى الدولة التي توزع على كل شخص بحسب عمله a chacun selon son travail، أي أن ساعات العمل هي التي تحدد الأجر الذي يتقاضاه العمال في نظام الجماعة وهذه النقطة هي أهم ما يثار بحق - على هذا الحل - لأنه لن يمكن تقدير هذا العمل الذي قد يأتي عفواً كما قد لا يتحقق في ساعات طويلة، لأن الجهد الذهني عمل أيضاً.

وبالنسبة للملكية فإننا نجد أمامنا⁽¹⁾ عدة آراء منها إلغاء جميع أنواع الملكية وهو مذهب الفوضويين Anarchistse، ففي النظام الشيوعي تلغى الملكة بجميع أنواعها "بالنسبة لأموال الإنتاج والاستهلاك"، أما الفوضوية Anarchisme ou doctrine libertaire، فتضيف على ذلك إلغاء الدين والدولة Ni dieu Ni maitre لأنهم يرون أن طاعة الإنسان لغيره فيها تنازل عن الكرامة ويقولون إن كل سلطة وسيلة إلى الاستغلال والدولة عندهم تؤدي إلى التعقيد فلا ضرورة لوجود قوانين أو بوليس أو عقوبة، فليس لأحد حق الإكراه على شخص آخر والمرشد الأعظم للناس هو العلم والعقل La raison et la science وهذا المذهب ظاهر البطلان والخطأ، فهو يسيء فهم معنى الحرية إذ المسلم به أنه يجب أن يتنازل كل شخص عن جزء من حريته للاحتفاظ بالجزء الباقي.

ومن هذه الآراء الجماعية Collectivisme، أي الاحتفاظ بالملكية الخاصة لأموال الاستهلاك المعدة لإشباع حاجات الإنسان مباشرة وقصر ملكية وسائل الإنتاج كالأرض والمناجم والسكك الحديدية على الدولة بصفتها ممثلة الهيئة الاجتماعية ويعاب عليه أن الناس يستبدلون فيه الاستغلال الرأسمالي بالإهمال البيروقراطي الحكومي، وهو أمر مشهود في كل حكومات العالم، فطبيعة العمل الحكومي تقضي عليه بأن يكون أكثر بطئاً وتبذيراً من العمل التجاري، ولعل الاستغلال الرأسمالي أرحم من الاستبداد الحكومي، لأن الأول يخلق الروح المناوئة له ويثير روح المقاومة بشكل مشروع ثم هو متفرق هنا وهناك، والدولة تستطيع أن تصلح فسادها بالقوانين، كما يمكن للعمال أنفسهم بفضل اتحاداتهم الحد منه، أما استبداد الدولة فإنه محيط شامل، وإهمالها عام،

(1) الاقتصاد السياسي للدكتور عبد الحكيم الرفاعي، ص ٥٥.

ولا يمكن الإصلاح إلا بثورة، والأمر بعد ذلك موكول إلى الطبيعة البشرية التي لا تستطيع أمامها القوانين الصماء شيئاً والطبيعة البشرية واحدة في الرأسماليين والحكوميين وكل أنواع الناس.

وبصفة عامة فإننا نلاحظ في جميع هذه المحاولات للإصلاح الابتسار والتعميم وقسر النظرية على تطبيق لا يستقيم مع الطبائع العملية وإذا قارنا هذه المحاولات النظرية المتكلفة بطريقة سهلة بسيطة كفرص الضرائب التصاعدية لرأينا أن هذه الأخيرة قامت بمحاولة المساواة والعدالة بطريقة هادئة، عملية، مستمرة، فالضرائب في بريطانيا تعيد توزيع الثروة مرة كل ثلاثة أجيال، وهي مع ذلك لا تقتضي ثمن هذه المساواة من حرية الفرد أو بمحاولة التصييق عليه".

* * *

ومن النظريات الاجتماعية التي يعطيها الماركسيون أهمية كبرى نظرية "صراع الطبقات" ولو صحت لكانت جديرة بها لأنها ثمرة تطبيق الجدلية المادية على المجتمع، وخلصتها أننا نجد في المجتمع كما نرى في الطبيعة الصراع بين الناس، ويأخذ هذا الصراع شكلاً طبقياً مادياً، فهو دائماً بين طبقتين متعارضتين أحدهما قليلة العدد عظيمة الثروة، والأخرى كثيرة العدد ضئيلة الثروة، وأن هذا عرف في كل الأدوار التاريخية، ففي المجتمع اليوناني كان هناك طبقة الأحرار الأسياد، وطبقة العبيد الرقيق، وفي المجتمع الروماني كان هناك طبقة الأشراف Patricain وطبقة العامة Plebien كما وجد في القرون الوسطى أصحاب الإقطاعيات ورقيق الأرض، وفي العصر الحديث يتكون المجتمع من الرأسماليين والعمال، ويرى ماركس أن النزاع دائم بين كل طبقة والأخرى وأن النصر دائماً للطبقة الكثيرة العدد الضئيلة الثروة، وإن المستقبل بناء على ذلك سيظهر طبقة العمال على الرأسماليين.

ولما كان هذا الصراع استجابة لقانون تطور قاسي عام ينتقل بنوبة مفاجئة من الكمي إلى النوعي، فمن الطبيعي أن يأخذ شكلاً حاداً لا هوادة فيه، وينتهي بالثورة.

ويصور ستالين هذه النقطة في رسالته عن المادية الجدلية تصويراً واضحاً فيقول "إذا كان تحول التغييرات الكمية البطيئة إلى تغييرات نوعية سريعة مفاجئة أحد قوانين التطور، إذن فمن الواضح أن الثورات التي تقوم بها الطبقات المقهورة هي ظاهرة طبيعية جداً لا يمكن تلافيها، فالانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وتحرير الطبقة العاملة من نير الرأسمالية لا يمكن تحقيقه بتغييرات بطيئة وإصلاحات، بل بتغييرات نوعية في النظام الرأسمالي، بالثورة فقط، ولكي لا يتخبط المرء في سياسته يجب أن يكون ثورياً لا إصلاحياً، وعليه أن يتبع سياسة طبقية بروليتارية لا تسامح فيها لا سياسة إصلاحية ولا سياسة تنسيق بين مصالح البروليتارية ومصالح البرجوازية ولا سياسة مساوم يسعى إلى تدرج الرأسمالية نحو الاشتراكية.

"يجب أن لا نغطي تناقضات النظام الرأسمالي، علينا أن نكشف عنها، ويجب أن لا نحاول كبح الصراع الطبقي، بل يجب أن نسير به إلى خاتمته".

وهذا كلام لا تنقصه الصراحة، ولعمري أن "الرقيق" ستالين جدير بالشكر على ذلك، ولكن هل هو كلام صحيح؟

لا شك أن فيه الكثير من معالم الصحة، ولكن إيراده بهذا الشكل خطأ محض، ومن السهل الرد عليه.

ففي الناحية التاريخية نجد أن تقسيم ماركس ليس دقيقاً، فالمجتمع اليوناني لم يتكون فحسب من السادة والأرقاء، بل كان هناك طبقة ثالثة بينهما هي طبقة التجار الأجانب، وكانت طبقة الأشراف مقسمة في العهد الروماني إلى عدة طبقات تبلغ الخمس، وكاد المجتمع ينقسم في عهد القرون الوسطى إلى سبع طبقات "الرقيق،

الرفيق المحررين، الأشراف، النبلاء، الحكام، رجال الدين.. الخ"، وفي العهد الحديث توجد بين العمال والرأسماليين طبقة وسطى لها اعتبارها وكيانها الخاص هي طبقة الموظفين وصغار التجار.

والواقع أن عدم التحديد يشمل الطبقة الواحدة، فكلمة العمال مثلاً تعني عدة طبقات لأن الطبقة هي حالة أو مستوى اجتماعي status وذو عقلية معينة، وبناء على ذلك يكون العمال الزراعيون طبقة غير العمال الصناعيين، ويكون عمال المدن طبقة غير عمال الريف، وهذا التحديد على الأساس الاجتماعي يفضل في نظرنا التحديد على الأساس المادي الضيق الذي لا تتحقق فيه المساواة الكاملة التامة بين جميع أفراد طبقة العمال.

وحتى في الطبقة الواحدة للمهنة الواحدة تجد الطبقات، فهناك بين عمال المهنة الواحدة - كما في أمريكا - العمال العاديون Unskilled Workers، وهناك طبقة العمال الفنيين Skilled، ثم طبقة العمال المنتجين الذين ينتجون لحسابهم الخاص في الأرياف، والطبقة الثالثة والثانية يعادل مستواها الاجتماعي مستوى الطبقة المتوسطة أو البرجوازية، وفي روسيا السوفيتية حالياً توجد بين العمال طبقة ممتازة هي "الستخانوفيين"، كما سنقرأ في الفصل الثالث.

وفكرة الصراع وتنازع البقاء ظاهرة طبيعية محضة لم يسلم أمامها الإنسان على طول الخط فهو إلى جانب فكرته وعاطفته وارتباطاته مزود بناموس طبيعي آخر هو ناموس التعاون الذي يضاد مفعول ناموس التنازع والصراع وهو أرقى منه لأنه من لوازم الأحياء العليا، وقد كان له اليد الطولى في ارتقائها، ولاسيما في ارتقاء الإنسان ولكن الاشتراكيين أسقطوا من حسابهم الإنسان كقوة مؤثرة، لذلك أخطأ حسابهم في النتيجة النهائية فالصراع موجود ولكنه ليس الوحيد أو المطلق، لأن معه قانون التعاون والإرادة الإنسانية، والواقع هو ثمرة تفاعل هذين بقانون التنازع التي تفترضه الجدلية في الطبيعة.

وليس هناك معنى لقصر هذا الصراع على الطبقات، فالصراع عام في كل شيء، موجود بين أفراد الطبقة الواحدة وموجود بين الإنسان وبين الطبيعة، بل هو موجود بين الإنسان ونفسه وموجود بين الأمة، وهي وحدة بضعة طبقات، وبين الأمم الأخرى، ولم تقم الحروب - وهي أظهر صور التنازع والصراع - لأسباب طبقية فقد حارب فيها العمال زملائهم، وبارز فيها الأشراف أقرانهم وأعلن علماء الدين في الجانبين أن الله يؤيد فريقهم وحده وقد أمل الماركسيون أن يكون عامل "الطبقة" أشد تأثيراً من عامل "الوطن" فلا تكون حروب إلا بين الطبقات وذهبوا إلى أن العمال لا وطن لهم، ولكن الأيام كذبت ظنونهم.

وكذلك لا نستطيع أن نقول إن الصراع مادي على طول الخط ومن الطبيعي أن يتأثر كأي شيء آخر بالعامل الاقتصادي وأثره البليغ الذي لم نجده قط، ولكن هذا لا يمنع من أن هناك عوامل أخرى ليست مادية قد أوجدت الصراع والكفاح، وما أكثر الحروب بين الأمم وبعضها لمجرد الزهو السياسي أو الخيلاء الدولي أو شهوات القادة أو اختلاف الأديان أو غير ذلك من الأسباب التي فاقت الأسباب المادية أو على الأقل عاداتها.

ومن التعسف أن نقول إن انبثاق ثورة الحياة الجديدة في العرب لظهور الإسلام، وتدفق جيوشهم على فارس والروم إنما يعود إلى سبب مادي هو الطمع في غنائم البلاد المترفة والفرار من الشظف والكفاف في بلادهم كما أن من التكلف أن نرجع هجوم الصليبيين على بلاد الشرق إلى مطامع اقتصادية راودت نفوس قادتهم وزعمائهم فقادوهم كالقطيع باسم الدين، من التعسف أن نقول ذلك، لأنه حتى لو صح أن الأفكار المادية كانت مؤثرة عند القادة الذين دفعوا بالعرب إلى فارس، وبالصليبيين إلى الشرق، فإن جمهرة الجيش، وكثرته الغالبة إنما اندفعت بدافع الإيمان فحسب ولم يكن ليخطر في ذهن المسلم الأول أو الصليبي أية شائبة مادية، ولو حدث

ذلك لانهم العرب، ولما تحرك الصليبيون، والتاريخ يقص علينا أن كلا منهما كان يرى أن الموت في سبيل عقيدته هو أسمى المراتب.

ولعل النظام الطبقي الوحيد الموجود حالياً والذي يعتبر من أعرق النظم الطبقيّة هو نظام الطبقات الهندي، يؤكد ما ذهبنا إليه من قوة الأثر الديني، فالطبقات في الهند لا تقوم على أساس مادي ولا ثقافي لأن بين المنبوذين حملة الدرجات العلمية من جامعات أوروبا وأمريكا ومنهم الثروة أيضاً والعامل الوحيد الذي يفرق بين الطبقات هو المبدأ الديني.

وفي تشبيه الانتقال الثوري بالتطور النوعي الطبيعي نظر، لأن التطور من كمي إلى نوعي عمل طبيعي له أصوله المحدودة المشروطة التي لا تتدخل فيها الإرادة الإنسانية فنتيجته معروفة مقدماً إذا تمت شرائطه، ولا بد أن تتم ما لم يتدخل فيها الإنسان، أما الثورة فإنها محاولة إنسانية تتأثر بتعدد الإيرادات، والعوامل الخاصة والصدف العابرة، لذلك يحدث كثيراً جداً أن تتطور الثورة نفسها وتنتكس وتبقى عجلة الصراع الدائرة، لأن التطور المنشود لم يتم بالثورة.

وفي أزمنة الثورة يحدث التغيير على عجل، وحتى إذا رسمت الطريق للثورة في تودة وتبصر ووجهت إلى غاية معينة، فإن الثورة تحقق أقل مما كانت ترمي إليه، وليست التقاليد المرعية تلك التي تعد نمطاً من التفكير والسلوك اللذين انحدرنا إليهما عن الماضي بالأمر الذي يمكن التغلب عليه ولم نعرف محاولة كانت غايتها الانفصال عن الماضي وإنشاء تاريخ على أساس جديد ثم قدر لها النجاح.

وقد كانت الثورة التي قامت في فرنسا عام ١٧٨٩م محاولة حاسمة حازمة لأحداث تغيير أساسي في كيان المجتمع الفرنسي واستطاعت في مدى ست سنوات أن تحدث تغييرات معتدلة بعيدة الأثر في النظم الاجتماعية والاقتصادية وفي شكل الحكومة، ولكن آمال اليقظة في نبذ الماضي، وبدء التاريخ لعام جديد، وبالقضاء على المسيحية وخلق عنصر من الفضيلة يقوم على ديانة جديدة للإنسانية، كل هذه الآمال قد باءت بالخيبة، وقد أحكم كذلك تدبير الثورة الروسية التي نشبت عام ١٩١٧م وأحدثت بدورها تغييرات فعالة في النظم الروسية حتى قضت على طبقة الرأسماليين وجعلت الأرض والصناعة ملكاً للأمة، ولكن أحلام الشيوعيين في خلق مجتمع لا يقوم على الطبقات وفي القضاء على الشعور القومي وإلغاء الدول والسيادات وفي نبذ الصالح القومي كمبدأ تسترشد به الحكومة في تنظيم العلاقات الدولية، كل هذا باء أيضاً بالفشل، وفي كلتا الحالتين كان الماضي أقوى من أن ينبذ^(١).

وإذا قارنا الثورة الفرنسية والسوفيتية وما تبعهما من انتكاس وتحول بالإصلاح التدريجي البطيء في إنجلترا لما ترددنا في تفضيل التدرج والبطء على التسرع والثورة، ولحكماً بأن التقدم الإنساني اعتمد على التدرج والهدوء والمواظبة والاستمرار وربط الحاضر بالماضي والانتفاع من القديم وزيادته، كما يظهر من تاريخ العلماء والمفكرين والفلاسفة المخترعين أكثر مما اعتمد على الثورات التي كانت في حقيقتها رد فعل للمظالم والاستبداد وحركة تنفيسية، فهي سلبية، وهدامة وليست إيجابية مشيدة.

وأخيراً فإن علينا أن نفكر طويلاً قبل أن نسلم بأن فكرة الصراع في مختلف أشكالها هي الصورة الوحيدة لما هي عليه الحياة والطريقة التي تسير بها الأعمال وتتحقق بها الأغراض، فإننا إذا آمنّا بها بذور الحقد

(١) كتاب السبيل إلى عالم أفضل، تأليف كارل بيكر، ص ١٦٦ - ١٦٧.

والبغض والكراهية^(١)، وجنيننا ثمر ذلك حروباً دائمة لا يستقر أوراها، ولا تخمد نارها، وخلافات في كل ناحية لأن الصراع هنا عام فهو لا يقتصر على ناحية ولا ينتهي بزمان، وليس في ذلك ما يروق أو يغري أو يحمل الناس على الإيمان به أو العمل له، بل إنه لجدير منهم بأشد المقت والكراهية وفكرة التعاون والحب أنبل وأعظم، وأكثر فائدة وجدوى من فكرة الصراع، وليس معناها التسامح المطلق أو التقريط في الحقوق، ولكن معناها أن يكون التعاون والحب هو المثل الأعلى، والطريقة الفضلى فإذا لم يكن هناك مناص من حرب أو إذا فشلت الطرق السلمية والإنذارات المتكررة، فلتكن الحرب ولتكن الطرق العنيفة التي يتوصل بها إلى الحقوق، وقد أشعل "لنكولن" - وكان محباً كبيراً للإنسانية - حرب أربع سنوات ليتحد الوطن، فالحروب والوسائل الثورية هي هنا وسائل يضطر إليها الإنسان اضطراراً وبعد استنفاد كل جهد وليست هي بالخطئة الدائمة أو الأسلوب العادي، إنها استثناء وليست القاعدة.

ولكارل ماركس نظرية أخرى بعيدة الأثر في الماركسية وهي هذه المرة اقتصادية وليست اجتماعية، تلك هي نظرية فائض القيمة ويقصد بها أن العامل لا يأخذ كل قيمة عمله^(٢)، فالذي يشتغل ثمانية ساعات يأخذ أجر ست ساعات فحسب والفرق هو فائض القيمة الذي يأخذه الرأسمالي لنفسه ويضيفه على رأس ماله ليستثمره في الإنتاج فترتفع المقدرة الإنتاجية بقدر ما تنخفض المقدرة الشرائية، لأن الزيادة على حساب العمال وهم الذين يمثلون المستهلكين، فينشأ من هذا الاختلال الأزمات الاقتصادية التي تروع البلاد ذات المذاهب الاقتصادية الحرة والرأسمالية.

وقد تولى علماء الاقتصاد السياسي^(٣) نقد هذه النظرية، فقالوا إن هناك بعض أشياء لها قيمة كبرى ولم يبذل فيها أي عمل أو جهد كالينابيع الطبيعية والبلاجات البحرية، كما أن هناك سلعاً تزداد قيمتها دون عمل كالأنبذة، وانتقدوا فكرة متوسط العمل لأنها لا تفسر كيف إن أشياء استغرقت ساعات متساوية في عملها تختلف في قيمتها كالصورة التي يرسمها مصور عبقرى، والأخرى التي يخطها مبتدئ، وهي كذلك أهملت الإدارة كما أهملت الذكاء ولم تأبه إلا لعمل العمال وهي أخيراً تتناقض مع إحدى نظريات الاقتصاد السياسي في الربيع^(٤)، وهي نظرية ريكاردو^(٥)، وخلصتها أن الربيع هو قيمة الفرق بين الأرض الخصبة والأخرى القاحلة، ويرى

(١) يذهب بعض العلماء إلى أن الحقد هو الصفة الرئيسية في الاشتراكية وفي ذلك يقول "جوستاف لوبون"، "والصفة الرئيسية للاشتراكية هي الحقد على جميع الأفضليات، أفضلية النبوغ، وأفضلية الثروة، وأفضلية الذكاء"، ويؤيده في ذلك الكاتب المصري الأستاذ عباس محمود العقاد الذي يقول "والشيوعية في لبابها قائمة على خلفية الحسد، فلا ترى شيوعياً إلا رايته حاسداً للممتازين من خلق الله كيفما كان سبيل الامتياز، وليس من يشعر بالعطف على الضعيف أو الفقير، ولكنهم جميعاً يحقدون على القوي والغني وعلى كل صاحب فضل يشيد به الآخرون، وليست التفرقة عندهم بين من يحب أو يكره ولا تفرقة بين من يكرم أو يلوم، وإنما هي على الجملة تفرقة بين من يحسد أو لا يحسد كأننا ما كان مثار الحسد عليه، وإنك لتستطيع أن تعلم مع من من الخصمين يكون الشيوعي كلما علمنا من منهما الراجح ومن منهما المرجوح، فهم في صف المرأة إذا نازعت الرجل، وفي صف الولد إذا نازع الوالد، وفي صف الجاهل إذا نازع العاقل، وفي صف الخامل إذا نازع المشهور، وفي صف الدهماء إذا نازعوا أبطال التاريخ" (ص ٤٨) من كتاب "في بيتي"، ولا شك أن ذلك هو إحدى الثمار المرة لفكرة صراع الطبقات.

(٢) معنى العمل عند ماركس هو ما يقوم به عامل متوسط المهارة في كل نوع من فروع الصناعة في الظروف العادية للإنتاج، ويرى ماركس أن السلعة عمل متبلور.

(٣) انظر كتاب "الاقتصاد السياسي" للدكتور عبد الحكيم الرفاعي، ص ٦٣، ١٠١.

(٤) الربيع هو المبلغ الذي يدفعه المزارع للمالك نظير استغلال الأرض.

(٥) ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣) اقتصادي إنجليزي مشهور يعتبر مؤسس علم الاقتصاد السياسي الحديث، وقد استعار ماركس كثيراً من آرائه.

ريكاردو بناء على ذلك أن قيمة الربيع في ازدياد دائم، فالناس بدأوا بزراعة الأرض الخصبة فلم يكن هناك ربيع، ولكنهم بعد ازدياد عددهم لجئوا إلى استغلال الأرض الأقل خصوبة فنشأ الربيع أي الميزة الفرقية للأرض الأولى على الثانية واستمر ذلك واستمرت معه زيادة الربيع.

ونظرية ماركس تناقض ذلك لأن العمل في الأرض القاحلة يكون أكثر واشق من العمل في الأرض الخصبة وهو مع ذلك لا يغل ما تغله الأرض الخصبة بأهون أسباب العمل.

وهي كذلك تناقض نظرية الغلة وزيادتها، فلو أن العمل هو كل شيء لما كانت هناك أنواع يزداد فيه الكسب والخسارة أو حد معين تقل عند الأرباح وتعظم الخسائر أو يكون العكس فيزداد الربح أكثر من زيادة العمل، وهي نظرية معروفة في الاقتصاد السياسي.

ولا توضح نظرية ماركس في الأزمات لماذا لا تكون الأزمات دائمة مادام استغلال العمال مستمراً؟ فالأزمات تحدث بصفة دورية بين مدد تتراوح بين سبع وإحدى عشرة سنة كما لا توضح لما كيف أن الأزمة إذا كانت ظاهرة قلة استهلاك كما يرى ماركس، تسبق دائماً بدور من أدوار الرخاء ترتفع فيه الأجور وتزدهر فيه الحالة الاقتصادية.

* * *

وقد تنبأ ماركس بناء على هذه النظريات، مضافاً إليها نظرية صراع الطبقات بأن شقة الخلاف ستوسع بين العمال المستنذلين المستغلين وبين الرأسماليين الجشعين، إذ بينما يزداد هؤلاء فقراً يزداد أولئك غنى كما ستضطر المشاريع الصغيرة إلى الإفلاس والاختفاء وتختفي معهم الطبقة الوسطى (البرجوازية) فلا يبقى إلا البلوريتاريا، والرأسمالية وجهاً لوجه.

ولكن هذه التنبؤات لم تصدق، إذ أنقذت الشركات المساهمة الاقتصاد الحر من هذا المصير، فانتشرت ودعمت الطبقة الوسطى وعظم أمرها حتى وصفها أحد الكتاب "الروا بوليو" بأنها "ملكة العالم، ووارثة الأرستقراطية والنظام الإقطاعي القديم، وسيكون العالم في قبضتها، والساعة التي يقسم فيها إلى أسهم قد دنت"، فرأس المال ينتشر بدلاً من أن يتركز حتى ليكاد يصير كل واحد مالكا لجزء من رأس المال العام وبذلك يتحقق الحلم الاشتراكي، ولكن بطريقة وصورة تخالف طرائق وتصور الاشتراكيين.

وقد وضح هذه الحقيقة بالإحصائيات أحد أصدقاء فريدريك إنجلز "هنري برنشتين" الذي نشر سنة ١٨٩٩م مؤلفاً بالألمانية قرر فيه أن الإنتاج الكبير لم يقض على الإنتاج الصغير، وأن التركيز لم يتم بالصورة التي تنبأ بها ماركس وإن الدعوة إلى تشجيع المشروعات الصغيرة صناعية أو تجارية أو زراعية زادت عما كانت، وقد أراد برنشتين أن يخلص النصيحة لزملائه وأصدقائه من الاشتراكيين فعدوا ذلك خيانة منهم ولكنهم انصاعوا أخيراً إلى أقواله ومنهم "فاندر فيلد" الزعيم الاشتراكي المشهور.

وكل يوم يمضي من ذلك الوقت حتى الآن يؤيد ما ذهب إليه برنشتين ويظهر ما في الطاقة الإنسانية من قدرة على إصلاح فساد النظم وما في المجتمع الديمقراطي من مرونة يستطيع بها إصلاح كل خطأ ومسايرة كل تطور، والتقدم ملحوظ في هذه الناحية، فإن تدخل الدولة بدأ في بريطانيا سنة ١٨٣٣م بسن قانون المصانع وانتهى حالياً إلى مشروع بيفرديج، كما أن تدخل الحكومة الأمريكية الذي بدأ سنة ١٨٧٣م بقانون يحمي المستهلكين من استغلال شركات السكك الحديدية انتهى الآن إلى إيجاد أنواع شاملة من إصلاح للنظام الديمقراطي مثل النظام العادل Square Deal لتيودور روزفلت، والحرية الجديدة New Freedom لودرو ولسن، وليس لدينا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد ان هذه الوسائل رغم فشلها حالياً في علاج المشكلة علاجاً كلياً حاسماً، ستعجز عن أداء هذه المهمة في المستقبل أو أن غيرها من النظم الشيوعية أو الفاشية ستحل محلها لهذا العجز، فما زال

في الديمقراطية بقية تمكثها من الثبات أمام النظم المستحدثة، فضلاً عن أن مشكلتها الأساسية وهي التوفيق بين الباعث الفردي على الربح بما يوجد من توسع ومنافسة وتكديس وبين الرغبة في تحقيق المنفعة العامة بما تفرضه من تضحية وبذل ومشاركة محلولة من نفسها، ومؤلف هذه الرسالة يعتقد اعتقاداً جازماً أن الجمع بينهما ليس فحسب ممكناً، بل هو الوضع الطبيعي وأن سوء الفهم أو تعقد الأوضاع هما وحدهما اللذان يجعلان الرأسماليين يظنون أن مصلحتهم تنافي مصلحة الجماهير أو المستهلكين، لأن النظام الرأسمالي نظام فردي، والفردي مهما عظم فإنه جزء من كل هو المجتمع وهو صغير ولو كثرت ثروته أمام الكثرة العددية، ومصلحته رهينة بمصلحة المجتمع، وكل تقدم ورفاهية للمجتمع يحمل إليه توسعاً وازدهاراً لأعماله، كما أن أي تهديد للمجتمع كقيام ثورة أو حرب أو انتشار وباء يهدده قبل غيره بنهب العدو الغازي أو الجماهير الحانقة لمصانعه أو موت عماله المدربين واضطراره إلى استئجار غيرهم من الجدد بأجور مرتفعة لقلّة عددهم تبعاً لقانون العرض والطلب، والنظام الرأسمالي نظام حر كما هو فردي، وذلك يجعله شديد التأثير والحساسية بالتغيرات الخارجية كالصحافة والتعليم وحرية المعارضة وازدياد الوعي الاجتماعي، فلا بد له من المسابرة، ومن المستحيل أن ينأى بمعزل.

فإذا كانت المصلحة الأساسية للطرفين واحدة، فإن تعقد النظم وسوء الفهم هما وحدهما اللذان يحولان دون الوصول إلى العلاج الكامل وهما رغم صعوبتهما، هينان يمكن التغلب عليهما بمختلف الجهود الشعبية والحكومية وأثر الزمن.

وقد بدأ بعض الرأسماليين يدركون ذلك، ففي أمريكا تبذل محاولات كثيرة لإشراك العمال في الإدارة مع أصحاب الأعمال والمديرين، وهناك دعوة لمنحهم نصيباً من الربح السنوي للمؤسسات يعادل ٢٥ % منه ويحمل هذه الدعوة بضعة من رجال الأعمال المتتورين مثل أريك جونسون وهنري والاس وسيسل آدمسون، كما استطاعت الحكومة الإنجليزية عقب هذه الحرب أن تنفذ صناعة النسيج في منشستر بفضل تعاون العمال وأصحاب الأعمال، وقد كانت مطالب العمال معقولة جداً، وسلم لهم بها على طول الخط.

ولست أشك أن المستقبل القريب يدخر طرائق أخرى لعلاج المشكلة فقد ينشأ نوع من الشركات العمالية البحتة، كما قامت شركات المساهمة، وهو نوع من الشركات طالما تعجب جوستاف لوبون من عدم ظهوره والسبب واضح، فإن تماسك العمال وثقافتهم ودرجة إدارتهم وروح الإقدام والمخاطرة كلها لم تكن قد وصلت فيهم إلى الحد الذي تمكنهم من إنشاء الأعمال والاستقلال بإدارتها، ولكن هذه الصفات كلها في طريق الاستكمال والنضوج.

الفصل الثالث

الماركسية عند التنفيذ

التفرقة بين الطبيعة النظرية والطبيعة العملية تفرقة أصيلة تعود إلى الاختلاف بين أداة النظر وأداة العمل، أي بين العين واليد، وقد أدرك هذا الفرق الحكيم الشعبي الذي صدر عنه المثل المشهور "العين بصيرة واليد قصيرة"، فإن اليد قصيرة دائماً عاجزة عن أن تبلغ مدى الرؤية أو تلاحق الأبعاد التي تدركها العين، ومن هذا الفرق تتباين الطبيعة النظرية عن الطبيعة العملية، ولعل خير من أدرك هذا الفرق من الكتاب هو شبنجلر^(١) الذي

(١) "شبنجلر" للأستاذ عبد الرحمن بدوي، ص ١١٣.

يرى "أن اليد تمثل التفكير العملي بينما العين تمثل التفكير النظري، فهناك إذن نوعان من التفكير، تفكير اليد، وتفكير العين، الأول عملي فعال، والثاني نظري تأملي، أحدهما يسير تبعاً لمبدأي الوسيلة والغاية، والآخر تبعاً لقانون "العلية"، واليد في تفكيرها تصل إلى وقائع، وأما العين فإلى حقائق، والتفكير الأول يمثلها السياسي والبطل ورجل الأعمال، والثاني يمثلها رجل الدين والقديس والعالم".

فالتعارض أصيل، وليس كل ما ينتهي إليه الفكر من الحقائق يمكن أن ينفذ وأن يصير "واقع" حتى ولو كان صحيحاً، لأن الوقائع ميدان تحرسه قوى أخرى غير قوى الفكر، ولا تدخله إلا من تسمح له بالولوج، فتنفيذ فكرة ما رهن بإمكانيات عملية وصحتها - نظرياً - لا تكفي لتنفيذها، وأي محاولة لتنفيذ فكرة غير عملية جهد ضائع، ولولا ذلك لتحققت من عهد بعيد أمانى المصلحين وآمال الفلاسفة والأنبياء.

يضاف إلى ذلك أن التنفيذ العملي للمبادئ بالذات له مزالقه الخطرة والتواءاته العجيبة، فالمبادئ لا تتحقق إلا بالرجال، وسمو المبدأ، وقوته كلها خاضعة لطبيعة الرجال الذين يقومون عليه، ولم تُمنح المبادئ قوة الحياة التي تجعلها تدفع الميل بها أو تغييرها وتمكنها من الثورة على الضعف البشري، ولو تم لها ذلك ما أشار إليه ستالين في رسالته عن المادية الجدلية من ضرورة عدم الاعتماد على «نيات عظماء الرجال الحسنة»، أما والحالة على ما هي عليه فإن هذه الإشارة تعني الاعتماد على النيات السيئة للرجال، لأن الاعتماد على الرجال أمر لا مفر منه في جميع الحالات فإذا استبعدنا النيات الحسنة لم يبق أمامنا إلا النيات السيئة.

ولا تجد كالمبادئ مادة يتعدد فهمها وتتباين معرفتها وتؤثر عليها طبائع الأشخاص واختلاف الزمان والمكان، لأن هذه المبادئ ليست قواعد حسابية أو هندسية يمكن إدراك الخطأ فيها، ولقد بدأت الدعوات الدينية دائماً بقديسين وصدّيقين وانتهت بدجاجلة وأدعياء، وذلك ما يقال أيضاً على أية دعوة أخرى في الفلسفة والآداب أو العلوم والفنون، لأن القوة المنشئة المبتكرة الأصلية سرعان ما تخبو نارها وتجمد على وضعها القديم بينما يتطور العالم، وتنقسم الجماهير إزاء ذلك إلى ثلاثة أقسام:

الأول : قسم المحافظين الجامدين المؤمنين بالفكرة في شكلها الأول لا يقبلون لها تغييراً ولا تعديلاً ولا يسيغون تطوراً أو تقدماً.

والثاني: طبقة وسطى تتظاهر بالجمع بين المبدأ والتطور، ولكنها في الحقيقة تسبغ مظاهر المبدأ أو علاماته على قوانين التطور والأوضاع الجديدة وينشأ من ذلك أن يكون المبدأ واحد ولكنه في زمان ما ومكان معين غيره في زمان آخر ومكان لآخر، فالإسلام في الجزيرة العربية وعند بدء ظهوره غيره في إيران في القرن الخامس أو العاشر، والاشتراكية الإنجليزية غير الاشتراكية الفرنسية، وهما في هذا العصر غيرهما في العصر الماضي، فمع أن الاسم واحد إلا أن الإسلام تأثر في العرب بالطبيعة العربية، وتأثر في فارس بالخصائص العربية في الأمة الفارسية، وكذلك سيطر الخلق القومي الإنجليزي على الاشتراكية الإنجليزية بقدر ما سيطر المزاج الفرنسي عليها في فرنسا.

والثالث: يتكون من الذين يجحدون هذه المبادئ بمجرد جمودها مسابرتها التطور فيؤمنون إيماناً جديداً بمبادئ جديدة ويصارحون المبادئ القديمة بالعداوة، فهم رواد مبدأ جديد لا يلبث أن يجمد ويأخذ دوره كالقديم الأول.

* * *

إن مراعاة هاتين النظريتين كفيلاً بأن يقلل من غلواء المتهوسين للمبادئ المتعصبين للتنفيذ، لأنهم سيرون أن نجاح التنفيذ لا يتوقف على الصحة النظرية، وإنما على تحقق الإمكانيات العملية، وأن هذا التنفيذ يتأثر تأثيراً حيوياً بالزمان والمكان وطبائع الشعوب والقادة.

ولكننا مع ذلك سنفترض أن النظريات الماركسية والشيوعية والاشتراكية عملية وليست خيالية، وأن سوء الفهم لن يلوثها ويغيرها عن حقيقتها، فهل يمكن بعد ذلك أن تحقق التحقيق الأمين الكامل المربح؟ فمن السهل أن نحقق مظهرًا من مظاهرها أو مبدأ دون بقية المبادئ كما أن من الممكن بالمشاورة الدائمة والإصرار المستمر والتضحية بلا حدود أن نقسر الطبيعة على تنفيذ شيء غير عملي، كأن نجعل من بلد ليست صناعية - بلداً صناعياً - إذا استبعدنا فكرة الريح، وقبلنا أن نصنع سلعةً بأضعاف ثمنها في الخارج، إن تحقيق ذلك ممكن ولكنه تحقيق خاسر يتم بتضحية تفوق ثمنه.

نحن نقول إن الماركسية لا يمكن أن تنفذ تنفيذاً أميناً كاملاً مربحاً، فقد سبق للعالم أن جرب الشيوعية والاشتراكية مرات عديدة أولاً هي المرحلة البدائية التي كانت ملكية الإنتاج فيها مشاعاً بين الجميع، وكانت الصفة الجماعية غالبية على الصفة الفردية، ومع ذلك فلم يلبث العالم أن ترك هذه المرحلة إلى غيرها، ولو أثبتت المرحلة الأولى صلاحيتها العملية لبقيت، ولكن التطور حكم عليها بأنها لم تكن أكثر من مرحلة بدائية منحلة أطرحتها الإنسان عندما تقدم، واختفاؤها على كل حال، ومهما كانت الأسباب هو حكم عليها من وجهة النظر العملية بالفشل والسقوط وعدم الكفاية.

ثم كانت عدة محاولات تختلف فيها النسب الاشتراكية والشيوعية بعضها يطمح للمساواة وبعضها يهدف لمحو الملكية أو تحديدها وحدثت في اليونان والرومان والشرق والغرب، وكانت محاولات أخرى قام بها أفلاطون وأرسطو في القديم وأوين وبلان في الحديث وباعت كلها بالفشل ولم تعد أن تكون محاولات وحركات ثارت ثم قررت واشتعلت ثم خمدت، ثم باءت بالفشل واستمر الركب الإنساني في طريقه لم يغيره وبقيت الملكية كما هي والتمايز كما هو.

ولدينا الآن محاولة حديثة استأثرت باهتمام الناس هي "المحاولة الروسية" ونريد الآن أن نستقصي هذه المحاولة وأن نبحت بحثاً هادئاً مدى النجاح الذي وصلت إليه.

كانت روسيا ببعدها القصي الضارب نحو الشمال والشرق، واتساعها الشاسع، وتأخرها في العلوم والفنون، وأخذها بأسباب الحياة البدائية واستسلام شعبها الوديع إلى استبداد القياصرة من آل رومانوف مثار سخرية الدول الأوروبية منذ عهد بعيد فكان بسمارك يسميها "اللاشيء الكبير" ويقول عنها إنها ليست أقصى ممالك المدنية الغربية شرقاً، ولكنها أقصى بلاد المدنية الشرقية غرباً، ويضعها في البلاد المؤنثة، وكان يقسم البلاد ما بين مذكر ومؤنث فانجلترا واسكتلندا وهولندا وإسكندنافيا وشمالى فرنسا وإيطاليا كلها مذكورة، وروسيا وبولندا وبلغاريا وجنوبي فرنسا وإيطاليا مؤنثة.

وظل الشعب الروسي على إيمانه القديم، وتسليمه لقيصرته وكهنته يتخبط في الوضع الإقطاعي حتى نشأت ناشئة حديثة تشربت آداب العصر وأمت بعلمه وأدركت ما وراء سهول روسيا الفسيحة غرباً من تقدم في العلوم والمعارف وحرية في الرأي والعقيدة ومشاركة في الحكم والسياسة، فغلت دماؤها للظلم الذي يعانیه، وانتقدت نفوسها حمية للوطن، وثورة على الطغيان فألفوا الجمعيات السرية لإرغام أولي الأمر على منح الشعب حقه من الحرية والعدالة، فلما بطشت بهم الحكومة حتى كادت حركتهم تخمد لجئوا إلى الاغتيال المنظم والإرهاب السياسي، فقتلت سيدة منهم الجنرال ترييوف رئيس شرطة بطرسبرج، وأطلق الرصاص على البرنس

كروبتكين حاكم تشاركوف، وهوجم الجنرال درنتلين، وتعددت المحاولات لاغتيال القيصر حتى قتل سنة ١٨٨١م، ولم يكن لهم وراء ذلك كله غرض غير الثورة على الظلم والرغبة في الدستور العادل، والإيمان بوطنهم، أما الماركسية فلم يكن الإيمان بها غالبًا حتى لقد طرد باكونين^(١) زعيم الأحرار الروس من الجمعية الاشتراكية الدولية عند انعقاد مؤتمر لاهاي سنة ١٨٧٢م لخلاف بينه وبين أنصار ماركس مما كان سببًا في نقل مقرها إلى نيويورك.

تلك صفحة من أنبل صفحات الجهاد في سبيل الحرية طرزتها عقود غالية من دماء الشباب وحاطتها بالقداسة والكرامة أرواح المئات والألوف من الفتيان والفتيات منهم من قتل ومنهم من عذب، ومنهم من أبعد عن بلاده المحبوبة أو نفي إلى سيبيريا، ومنهم من قضي تحت السياط أو تحت سنابك جياذ القوزاق والحرس القيصري.

وظل الحال كذلك ما بين مداراة من القياصرة ووعود ممطولة بالإصلاح وبين مثابرة هؤلاء الشباب حتى قامت الحرب الكبرى سنة ١٩١٤م وانضمت روسيا إلى الحلفاء الغربيين فتعرضت من الخارج لنقمة جارتها القوية «ألمانيا» كما تعرضت في الداخل للدسائس التي حاكها "راسبوتين" وأعوانه وعلى رأسهم القيصرة التي كانت تنتمي إلى أصل ألماني، فحاققت الهزيمة بالجيش الروسية وتعرضت لأنكر أنواع النكبات والكوارث وحصدتها الجيوش الألمانية المنظمة حصداً، فأضرب العمال وثار الجنود واشتعلت نيران الثورة وتولت الأمور حكومة اشتراكية معتدلة برئاسة «كرنسكي»، وأعلن العفو عن الفارين والمعتقلين في كل أقطار الأرض أن عودوا إلى بلادكم فعاد مع من عاد «لينين» الذي تلقف الثورة بدائه وعبقريته وتقلد القيادة مكان «كرنسكي»، وأعطاه لونها الشيوعي الأحمر.

والمهم في ذلك أن الثورة السوفيتية سنة ١٩١٧م كانت كغيرها ثورة على الظلم والاستبداد، وكان سببها الهزيمة الحربية والدسائس الداخلية، وقد ثارت كل البلاد المهزومة على نظمها فهوى عرش «هوهنزولرن» وظهرت جمهورية «فيمار»، وسقط عرش «أل عثمان» في تركيا، كما انهارت إمبراطورية النمسا والمجر فلم تكن الثورة الروسية بدعاً، ولا ثمرة للشيوعية، ولا نبوءة عملية تنبأ بها ماركس، فإن لينين قد أظهر الشيوعية بعد وقوع الثورة، وقد كان من الممكن أن تكون ألمانيا شيوعية أكثر من روسيا لو وجد بها لينين وستالين وتروتسكي، فإن ألمانيا أعرق في الاشتراكية من روسيا، وفيها ظهر كارل ماركس الذي نقل زعامة الاشتراكية من فرنسا إلى ألمانيا، وظهر رودبرتس ولا سال رائداً الماركسية، كما أنها من الناحية الصناعية كانت أكثر تقدماً من روسيا، وكان العمال فيها أكثر عدداً وأعظم تنظيماً وتركيزاً، وكان حزبها الاشتراكي أقوى أحزاب العالم.

وكانت الفترة التي تلت الثورة من أتعس فترات التاريخ الروسي، فقد ألبت عليها الدول الغربية الأعداء من كل ناحية وساعدوا القواد القيصريين على الثورة، وتركوا اليابان تتوغل في شرق سيبيريا حتى بحيرة بيكال، وعانى الشعب السوفيتي من الحلفاء وملوك وسط أوروبا ما لا سبيل إلى توفيته حقه من الوصف، وقد قُوم ما أصاب مناحي الثروة في بلاد السوفيت من الخسائر بما لا يقل عن ٤٠٠٠٠٠٠٠٠ من الجنيهات، وناهيك بما انتزعه الحلفاء منها من الولايات الهامة مثل أستونيا ولاتفيا ولتوانيا التي جعلوا منها دويلات البلطيق وجزءاً من أوكرانيا وروسيا البيضاء الذي أدمجوه في بولونيا ليجعلوا منها دولة كبيرة، وبسارابيا التي ألحقوها برومانيا،

(١) هو ميشيل باكونين ولد سنة ١٨١٤م من عائلة عريقة وخدم بالجيش الروسي، وتأثر بما يحوطه من مظاهر البؤس والظلم فاعتزل الخدمة وعكف على الإطلاع والترحال، وقابل برودون في باريس وتأثر به وجاهد في سبيل الحرية في ألمانيا والنمسا وروسيا، ونفي إلى سيبيريا، ولكنه فر منها وارتحل إلى أمريكا وإنجلترا ومات سنة ١٨٧٦م بمدينة برن بسويسرا بعد أن قضي جل حياته في نضال مع السلطات الحاكمة في معظم بلاد أوروبا.

ذلك الحبل من الدويلات التي خلقوها من العدم ليضيقوا به الخناق على الاتحاد السوفيتي حربيًا وتجاريًا وسياسيًا والتي سماها كليمنصو «الحاجز دون الوباء» Cordon Sanitaire^(١).

ومعظم هذا صحيح، ولكن هذه هي المعادلة المألوفة بين الدول المعادية، ومن قبل كون الاتحاد السوفيتي نفسه بالأشلاء والأجزاء وحارب المسلمين أقسى حرب وضم ولايات الأذربك وتادزيك والكرج وأوزربيجان والتتر وداغستان.. الخ، ومضى دون هوادة في سياسة «ترويس» هذه المناطق.

وأقطع من هذه المتاعب الخارجية كانت المتاعب الداخلية، فإن الفلاحين قد ثاروا في مختلف البلاد عندما أرادت الحكومة الاستيلاء على قمحهم وغلالهم ورأوا المجاعة أمامهم فاستقتلوا دونها وأدى ذلك إلى هلاك بضعة ملايين منهم، يزداد على ذلك حركات التطهير والاضطهاد لكل من يظن فيه المعادة للوضع الجديد، وبصفة عامة كانت الثورة الروسية مثالاً للثورة التي ينعلم فيها التنظيم والرحمة وتتفاقم فيها الخسائر والضحايا.

* * *

في السنين الأولى التي تلت الثورة مباشرة حاولت روسيا مخلصنة أن تحقق المساواة اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا فقسم الفلاحون الأرض وأدار العمال المصانع وألغيت الرتب من الجيش وطالب الجميع بالمساواة في الأجور بين الناس مهما اختلفت أعمالهم وأهدرت الدماء في سبيل ذلك مدرارًا وشمل الانقلاب كل شيء حتى تحققت المساواة أخيرًا.

تحققت بأن نزل أجر الفرد إلى نحو ٥٧^(٢) قرشًا في الشهر !! فلا عجب إذا هبطت حماسة القوم للمساواة وضاق بها كل من الشعب والحكومة، الشعب لأنه يريد مساواة في ظل الوفرة والامتلاء، والحكومة لأنها تريد أن تقوم بواجب الحكم، ولا يتأتى لها ذلك بهذه الروح، فنبذت المساواة شيئًا فشيئًا وتراجع لينين وتروتسكي وستالين سنة ١٩٢١م في سياستهم الجديدة عن مبدأ المساواة المطلقة.

وعندما بدأ مشروع الخمس سنوات كانت الشكوى عامة من قلة الإنتاج، وكان ذلك يرجع إلى سببين:

أولهما: أن العامل لا يجد ما يشتريه إذا زاد أجره عن الحد الأدنى المقرر للعمال لأن شراء الحاجيات رهن ببطاقته التي لا يستطيع أن يزيد عليها شيئًا.

والثاني: لأنه تعلم من رؤسائه أن طلب الربح الكثير رذيلة برجوازية تليق بالمجتمع الرأسمالي ولا تليق بالمجتمع الشيوعي.

وعجز رجال الدولة عن تغيير هذه الحالة لأنهم لا يستطيعون فصل العامل ولا منحه أجرًا أقل من الحد الأدنى.

وفي سنة ١٩٣٤م فكروا في تقدير الأجر على حساب القطعة فيما جاوز مقدارًا معلومًا من القطع المطلوبة في ساعات العمل اليومية فجاءت هذه الطريقة ببعض الفائدة ولكنها لقيت كثيرًا من الاعتراض ولم تتجاوز نطاق المجهودات الفردية المتفرقة واصطدمت أخيرًا بنقص القدرة على الشراء وقلة المشتريات.

وفي أغسطس سنة ١٩٣٥م اهتدى عامل من غير عمال الحزب الشيوعي في مناجم الدونترز إلى طريقة بسيطة لمضاعفة الإنتاج من الفحم فنجحت تجربة هذه الطريقة نجاحًا لفت إليها الأنظار، وشاعت أخباره في معاهد الصناعة الأخرى وخلصتها أن تتفرغ كل طائفة في العمل لعمل واحد في الوقت الواحد فبدلاً من

(١) "موسكو، برلين، لندن" بقلم عصام الدين حفني ناصف، ص ٣، ٤.

(٢) ملاحظة لهذه الطبعة، أي ما يعادل ثلاث دولارات تقريبًا، انظر هامش الصفحة التالية.

الاشتغال بقطع الفحم ونقله وتهيئة المكان مرة بعد مرة لتجديد القطع في الموضع الواحد يستمر العامل في القطع ويستمر غيره في النقل والتفريغ ولا يحتاج هذا ولا ذاك إلى تبديل الآلات واستئناف العمل فترة بعد فترة من أوقات النهار.

هذا العامل هو الكسي ستخانوف Stakhanof الذي عرفت الحركة باسمه وقيدت السجلات الرسمية باسم «الستخانوفية».

ومن ذلك الحين أصبح الستخانوفين طبقة ممتازة من الصناع الفنيين وجزتهم الدولة بزيادة الأجور فأصبح الواحد منهم يتقاضى أجرًا يعادل في بعض الأحيان أجور ثمانين أو مائة من العمال الآخرين وسمحت لهم باستئجار الخدم في المنازل وغير ذلك من أسباب الترف والرخاء^(١).

ويقدر أجر العامل غير المدرب في روسيا بـ ١٢٥ روبلاً في الشهر، أي حوالي ٦٠٠ دولار^(٢) في السنة بينما يأخذ الرؤساء وكبار المهندسين ما بين ٩٦٠٠ و ١٤٠٠٠ ريالاً في السنة، وفي أمريكا يأخذ العامل ١٢٠٠ ريالاً في السنة ويأخذ رئيس المهندسين ما بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠ ريالاً، أي أن الفرق بين أجر العمال والرؤساء في روسيا يوازي ضعف الفرق في أمريكا.

وعندما جاءت الحرب زادت روسيا مرتبات مديري المصانع على عكس ما حدث في أمريكا إذ كانت الزيادة للعمال وأنقصت الأجور الضخمة بالنسبة لزيادة الضرائب التصاعدية على الدخل.

ولجأت روسيا إلى المكافآت والجوائز في الأجور فإذا استطاع رئيس عمال أن يصل إلى إنتاج المقادير المقررة بعمال أقل عددًا نال جائزة يتراوح قدرها بين الربع والنصف من جميع الأجور التي وفرها في ثلاثة أشهر، ولكنهم يرفعون باستمرار مستوى الإنتاج، فيستمر مستوى المعيشة بين العمال كما هو.

وقد ندد ستالين أكثر من مرة بفكرة المساواة في الأجور فقال سنة ١٩٣١ م «إذا أردنا المقدر الصناعية فلا بد أن يكون الأجر على درجات تحدد الفروق بين العامل الحاذق وغير الحاذق تحديداً دقيقاً، ويجب أن يرفع الأجر لا بحسب حاجة العامل، بل بحسب ما أتم من عمل».

وفي سنة ١٩٣٤ م قال «إن هؤلاء القوم يحسبون أن الاشتراكية تستلزم المساواة في مطالب العيش لكل فرد من أفراد المجتمع إلا ما أسخفه من رأي يخرج عن فكر مهوش شتيت إن المساواة التي نادوا بها أضرت بصناعتنا أكبر الأضرار».

وقد قررت الحكومة الروسية سنة ١٩٤٠ م إلغاء الأسبوع السادسي وأعدت العمل سبعة أيام في الأسبوع ورفعت ساعات العمل من سبع ساعات إلى ثمان، وأندرت العمال بقطع ربع المرتب وفرض العقوبات التأديبية عند قلة الإنتاج، وأجازت للرؤساء أن ينقلوا العمال والمهندسين قهراً من صناعة إلى صناعة ومن مدينة إلى مدينة، مع توقيع العقوبات التي يرجع فيها إلى مشيئة الرئيس.

ويقدر العارفون أن الشعب الروسي يتكون الآن من أربع طبقات:

الأولى: طبقة العقليين وتبلغ ما بين ١٢ % إلى ١٤ % من السكان ولها من دخل الدولة ما بين ٣٠ إلى ٣٥ %.

(١) الأستاذ عباس محمود العقار في العدد ٦٣٣ من مجلة الاثنين الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٩٤٦ م.

(٢) الدولار يعادل في قيمته الاسمية ريالاً مصرياً تقريباً.

• ملاحظة لهذه الطبعة: [فقد دار التطور دورة كاملة فبعد أن كان الدولار خمس جنيه أصبح الحنيه خمس دولار].

والثانية: طبقة الصناع وتبلغ ما بين ٢٠ % إلى ٢٢ % من السكان ولها من دخل الدولة ٢٩ %.

والثالثة: طبقة الزراعة وتبلغ نحو ٥٣ % من السكان ولها من دخل الدولة ٢٩ %.

والرابعة: طبقة المسخرين أي غير المؤمنين بالنظام الشيوعي والذين يعملون سخرة وتبلغ ما بين ٨ % إلى ١١ % ولها من دخل الدولة ما بين ٢ % إلى ٣ %.

ومن المتناقضات العجيبة حقاً، وما أكثرها في روسيا، إنها وهي دولة «العمال والفلاحين» كما تنص على ذلك المادة الأولى من دستورها والتي تعتنق الماركسية وتقدس العمل اليدوي تعطي الملايين للراقصات والممثلات والمغنيات والشعراء والقصاصين، فقد يكون ذلك صواباً من إحدى جهات النظر، ولكنه في روسيا يبدو شديد التناقض مع روح الوضع القائم.

وفيما عدا المساواة الاقتصادية، فإن روسيا قد تراجعت شيئاً فشيئاً عن المساواة الاجتماعية فمع أن لقب الرفيق لا يزال موجوداً إلا أن ألقاب «المفوضين» و «مجلس مفوضي الشعب» بطلاً أو استعويض عنها بالاصطلاحيين القديمين «وزير ومجلس وزراء»، كما زادت ألقاب «الرفيق» ستالين على ألقاب أعظم قياصرة آل «رومانوف» وروعت بين الرؤساء والمرؤوسين حقوق التسلسل، وأعيد وجوب التحية العسكرية كما كانت عليه قبل الثورة، وصدرت الأوامر بأن يقسم الضباط اليمين للعلم ويقبلوا أطرافه، بل لقد طغت المظاهر العسكرية على النواحي الأخرى في الحياة فاستعملت الرتب بين عمال الخطوط الحديدية الرسمية ومأموري النيابة.

هذا عن المساواة، أما عن الملكية، فقد ألغى لينين طبقة صغار الملاك سنة ١٩١٧م، ولكنه اضطر إلى العدول عن ذلك سنة ١٩٢١م، وألغيت مرة أخرى سنة ١٩٢٦م ثم أعيدت ثانية في أوائل عام ١٩٣٢م وحالياً يجوز للفرد في المنظمات التعاونية أن يقتني قطعة أرض وبقرة وبعض العجول والأغنام وعدداً من الدواجن والأدوات الزراعية وغير ذلك وأجيز للمنظمات التعاونية التي تقوم بتربية الماشية اقتناء عشر بقرات وعشرة عجول وعشرة رؤوس من الخيل ومائة وخمسين رأساً من الأغنام وعدداً غير محدد من الدواجن، كما اعترف سنة ١٩٤٦م بحق المورث في الإيصاء بتركته إلى شخص ثالث يختاره هو في حالة عدم وجود قريب يرثه.

* * *

وهكذا نجد روسيا بعد عشرين سنة من جهادها الماركسي بلداً تنعدم فيه المساواة، وتتعدد الطبقات، ويفضل المستوى الاجتماعي والاقتصادي لبعضها البعض الآخر بمراحل تفوق بكثير الفروق بين الطبقات في البلاد الرأسمالية، وتتحقق فيها ملكية أدوات الاستهلاك، وقطع الأرض، أي أنها لم تحقق من المبادئ الشيوعية والعقيدة الماركسية إلا أقل من القليل تحقيقاً مشوهاً^(١).

ومع ذلك..

ومع ذلك فما هو الثمن الذي دفعته روسيا للحصول على هذا القدر الضئيل من المبادئ الاشتراكية.

يا ليتة اقتصر على ضحايا الثورة، فذلك كله هين بالنسبة للثمن الحقيقي الذي دفعته.

(١) يعتذر ستالين دكتاتور روسيا بأن حالتها الآن لا تسمح بالشيوعية الكاملة وأن عليها الاكتفاء بهذا القدر منها حتى يتمكنوا من زيادة الإنتاج بحيث يصير كل شيء برخص الماء والهواء، وعندئذ تتحقق الشيوعية الكاملة، وهو رأي له قيمة من ناحية الطرافة فحسب فبغض النظر عن إمكان تحقيق هذا الرأي عملياً فإنه في الحقيقة ليس أكثر من وعد بعيد المدى ليس له ضمانات يعد به دكتاتور في السبعين من عمره.

«حكم إرهابي» ذلك هو الثمن في كلمتين.

حكم إرهابي تكون دعائم الحياة فيه الهواء والماء والغذاء والبطاقة التي تنعم الدولة بها على الأفراد والتي يمنح بمقتضاها العمل والغذاء وبدونها لا يجد ماء ولا غذاء، ولا يجديه الهواء إلا القليل.

سيطر هتلر وموسوليني على شعبهما وسممت أفكارهما بالدعاية الخاطئة والفكرة الثابتة واحتجزاهما عن العالم حتى عجزا عن التفكير السليم والتقدير الدقيق فقادهما إلى النتيجة الطبيعية المحتومة لذلك، الحرب والاصطدام بباقي العالم، ودفع الشعبان ثمن خطئهما واستسلامهما فادحًا ثقيلًا أرواحًا لا تحصى من الشباب وخرابًا دائمًا تتعق بومه في كل الأرجاء وذلة وتعاسة تعصر أفئدة المهتمين الباقين، وستالين يفوق هتلر وموسوليني قوة وصلابة ودعايته أعمق جذورًا وأشد تأسلاً وهو كمؤمن قديم بنظرية معينة أشد تمسكاً بها وفرضاً لها من هتلر وموسوليني اللذين أبدعا نظامهما للحكم وهو كذلك أكثر بعداً عن العالم الغربي وأقل فهمًا له، وقد أعطت الصحافة السوفيتية الشعب الروسي صورة عن الشعوب الديمقراطية بعيدة عن الحقيقة إن لم تكن مناقضة لها، صورة العجز والإفلاس والضعف والرغبة في التعدي والميل إلى الاتهام وحبك الدسائس لروسيا، فزادت في تضليل الشعب وإبعاده عن العالم، وهو بوضعه الجغرافي بعيد عنه، وكل شيء في روسيا أو الماركسية أو ستالين ينبأ بأن نتيجة الدعاية المضللة والتعصب والتأليب لن يكون منها مفر في المستقبل كما لم يكن منها مفر في الماضي، وأن الاصطدام في هذه المرة سيكون مروعاً، وستكون يقظة الشعب الروسي مفاجئة أكثر من فجيرة الشعب الألماني، وستحقيق بالعالم الديمقراطي المحن والشدائد والكوارث حتى لو انتصر، لأن مصيبة المنتصرين لن تقل عن مصيبة المنهزمين.

فيا عجباً كل العجب لهؤلاء المبشرين بالسعادة الداعين إلى العالمية يشعلون حرباً وقودها الجماهير الكادحة، وضحياتها الأمن والرخاء، ولن يسعد بها العالم، فالحرب لا تلد إلا الحرب وقد وصف لويد جورج حرب سنة ١٤ - ١٩١٨م بأنها «الحرب التي هي خاتمة الحروب»، وكانت للعالم عظة لو أنه يتعظ، ولكن الطبيعة البشرية لا تتغير تخرج من الحرب كما دخلت فيها وتنسى الأسباب التي من أجلها أشعلت حتى تعود من جديد لتشعل حرب الشقاء أو الفناء.

قد يسأل البعض من أين حكمنا بذلك؟ وما هو الدليل على وجود هذا الحكم الإرهابي في روسيا؟

لو أردنا أن نجادل أن نحاور لسألناهم أن ينفوا ذلك وسيعجزون حتماً، ولكننا لا نريد، وسنقول لهم إن أول الأدلة على وجود الحكم المطلق الإرهابي الذي يجعل من روسيا بلداً فاشياً كالألمانيا تحت هتلر وإيطاليا تحت موسوليني هو طبيعة الإيمان بالنظرية الماركسية، فالحكومة الروسية تؤمن بنظرية خاصة في السياسة والاقتصاد، وهي لا تنكر ذلك، والإنكار على كل حال لا يجديها أمام الحقيقة الواقعة، وعندما تؤمن الحكومة بمبدأ خاص يصير همها الأول أن تنشر هذا المبدأ وأن تحابي الأنصار المؤمنين بقدر ما تحارب الأعداء المعارضين مثل الحكومة في ذلك كالفرد عندما يؤمن، فإن كافة علاقاته تخضع للمبدأ الذي يؤمن به، فأصدقائه هم المؤمنون به وإن كانوا أبعد الناس عنه وأعداؤه هم المعارضون له وإن كانوا أقرب الناس إليه، وأعظم الفضائل لديه هي الإيمان، وأفظع المنكرات عنده هي الكفر، ذلك أمر يتفق فيه كل الأفراد المؤمنين وكل «حكومات المبادئ» لا فرق بين مبدأ ديني أو مبدأ فاشي أو مبدأ ماركسي^(١)، والمؤمن لا يرضن بحياته على مبدئه، ومن باب أولى لا يرضن بحياة الناس عليها، وكذلك حكومات المبادئ لا تهمها حياة الناس إلا الوجود الحي

(١) الواقع أن المبدأ الماركسي أشد تحكماً من غيره لأنه يشمل الناحيتين المعنوية والاقتصادية بينما لا تشمل المبادئ الدينية والفاشية سوى الناحية المعنوية فحسب، ومن أجل ذلك لم تبدع هذه المبادئ نظم البطاقات الدائم الذي تتحكم به الدولة في الأرزاق بعد أن تحكمت في عقيدة الشعب وضميره بكيح المعارضة، وتكميم الصحف واضهاد المعارضين.

للمبدأ، فإذا لم يؤمنوا بوجودهم وعدمهم سيان، بل إن عدمهم أفضل لأنه يسهل الطريق أمام المبدأ، ويخلصه من غير المؤمنين.

فطبيعة الحكم الموجود في روسيا يفرض عليها النظام الإرهابي ويخضع حرية الناس وحياتهم لرجال الحكومة الممثلين للمبدأ، والحكومة الديمقراطية وحدها هي التي تفرق عن حكومات المبادئ، لأن مبدأها الوحيد هو الإنسان نفسه «أن يكون الإنسان غاية في ذاته»، فالمبادئ هنا في خدمة الإنسان، وليس الإنسان في خدمتها.

وذلك لا يمنع من رضا الشعب الروسي بهذا النوع من الحكم وخضوعه له، فإن هذا هو الوضع الطبيعي مادامت الدولة قد ضللت الشعب وقطعت كل العلاقات بينه وبين العالم الخارجي، وقلبت عنده الحقائق، فهو كالمريض دون أن يشعر تفتك العلة بأحشائه وهو يظن أنه أحسنهم صحة، على أن ذلك لن يدوم طويلاً بالطبع.

والدليل الثاني هو ما بين أيدينا من الكتب والرسائل التي تصف حياة روسيا وطريقة حكمها مثل كتاب «اخترت الحرية» تأليف ف. كرافشكو، و «أحد الناجين من الموت» تأليف أ. بارمين، و «تقرير عن روسيا» تأليف أريك جونسون، و «وجهًا لوجهًا مع روسيا السوفيتية» تأليف فلودمير بنشكونسكي، وهذه الكتب كلها تصف الحكم الروسي وصفاً حقيقياً وتصور لنا الحياة الروسية ابتداء من عشرات الحوادث الصغيرة التافهة إلى السياسة العليا في المكتب السياسي Politbureau.

لكننا نعلم أن الذين اعترضوا أول مرة سيعترضون هنا بحجة أن هذه الكتابات ما هي إلا دعايات مأجورة قام بها هؤلاء الكتاب لتشويه صفحة روسيا بعد أن قبضوا ثمنها من الرأسماليين والسياسيين الإنجليز والأمريكيين !!

ومع إنهم سيقولون ذلك على كل ما لا يلائم مشربهم أو يعارض النظام الروسي إلا أننا فضلنا إطراح هذه المؤلفات القيمة جانباً وأن نعود إلى الكتب التي ألقت منذ عشرة سنين أو أكثر والتي لا ترقى إلى مؤلفيها شبهة الارتزاق والتحامل.

هذا كتاب ظهر سنة ١٩٣٧م من تأليف أندريه جيد باسم «العودة من روسيا» Retour de l'U.R.S.S.^(١)

وقد كان جيد شديد العطف على الشيوعية شديد العداء للراسمالية، فلما توفى الكاتب الروسي العظيم مكسيم جوركي دعت حكومة السوفيت بعض الكتاب المشهورين بميولهم الشيوعية للاشتراك في جنازته وفي مقدمتهم أندريه جيد الذي ألقى خطابه في حفلة الجناز وتناول في روسيا وزار بعض المؤسسات العامة بدعوة من الحكومة الروسية، فلما عاد نشر هذا الكتاب.

يقول جيد إنه أعجب عند وصوله بالحدائق العامة ومعسكرات الرواد وغيرها من المنشآت، ولكنه لم يلبث أن رأى ما تخفيه بعض المظاهر من فساد قاتل للعقل والقلب.

ذكر أنه رأى مرة في موسكو بعض مئات من الناس تنتظر أمام أحد المخازن، فسأل عن سبب اجتماعهم قبل فتح أبوابه، وما سبب التسابق مادام الجميع سيشترون، فأجيب بأن السابقين هم الذين يفوزون بالشراء، ثم قال: «وبعد ساعات دخلت المخزن، إنه واسع عظيم والجمهور فيه خليط عجيب، أما البائعون فذو تودة لأن المشترين على صبر عظيم وهم يستطيعون أن ينتظروا الصباح كله أو النهار كله، ويظهر أن الروسي يعجبه أن ينتظر كما يلذ له أن يجعلك تنتظر، أما السلع فكلها منفرة، وقد كنت أود أن أشتري شيئاً لأصدقائي، ولكنها من القبح بمكان عظيم، ولا يظهر الذوق إلا إذا وجدت المنافسة، ولكن لا بسيل إلى الاختيار، فيجب الرضا بما

(١) انظر تلخيص هذا الكتاب بقلم الأستاذ صديق سيوبوب في العدد ٤٩ من "مجلتى" الصادر في أول فبراير سنة ١٩٣٧م.

يعرض عليك، فلما أن تشتري أو تمتنع، ومادامت الحكومة الصانع والبائع والمشتري فتقدم النوع يظل تابعاً لتقدم الثقافة، وقد قيل لي ماذا يفيد النوع إذا لم يكن هناك منافسة»

إن الحكومة هي التي تسيطر على كل شيء مادياً وأدبياً، ومادام الأمر كذلك فلا سبيل إلى رقي الإنسانية، فصحيفة «برافدا» تحمل إليهم كل صباح ما يجب أن يعرفوه ويعتقدوه وهم يربون الأطفال منذ صغرهم على هذا الخضوع الفكري والمادي، فالطعام كله رديء، والأقمشة كذلك، ولا سبيل إلى معرفة ما يجري في الخارج لأن كل اتصال مع البلدان الأخرى معدوم.

لقد أقامت الحكومة خطأ لا سبيل إلى تجاوزه في الفكر والتقدير بحيث اضطرت الناس إلى التشابه في الطعام والشراب والثياب والتفكير والويل لمن يتجرأ على النقد «فإن أي اعتراض أو نقد يعرضان صاحبهما لأشد العقوبات ويحال دون وصولهما إلى الجمهور، وأشك أنه يوجد اليوم بلد في العالم حتى في ألمانيا الخاضعة لهتلر فيها العقل أقل حرية وأكثر خضوعاً واستعباداً مثل روسيا السوفيتية».

ويقول في موضوع آخر «إن الرؤوس لم تتحن من قبل مثلما هي عليه اليوم».

وقد حاولوا إخضاع جيد نفسه لآرائهم فقد عرض إحدى خطبه على بعض معارفه، فانتقدوه قائلين إن فيه أشياء لا يليق التفوه بها، ويقرر أخيراً أن الترجمة الروسية لخطبة لا تمثل الحقيقة ولا تطابق الأصل الفرنسي.

أما عن ستالين وطريقة حكمه، والألقاب والمظاهر التي يحاط بها شخصه وتجعله كأحد القياصرة، فإن قصة واحدة تكفي للدلالة على ذلك.

مر في تنقلاته بمدينة «جوري» مسقط رأس ستالين فرأى أن واجب اللياقة يقضي بأن يرسل إليه تحياته من هذا البلد كشكر على الحفاوة به، فكتب برقية يقول فيها و «لدى مروري بجوري في أثناء سفري الجميل شعرت بدافع قلبي لأرسل إليك...»، ولكن المترجم - ولم يكن عاملاً صغيراً بل موظفاً كبيراً - توقف عند الكلمة الأخيرة لأن صيغة المخاطب لا تكفي في مراسلة ستالين، فاقترح أن يضاف «أنت زعيم العمال»، أو «سيد الشعوب»⁽¹⁾ أو ما شابه ذلك فأبى جيد، وثار، ولكنه اضطر أخيراً إلى الخضوع والرضا بما طلب منه.

وهذا كتاب ثان من تأليف أحد كبار رجال الثورة الشيوعية «تروتسكي» واسمه «خيانة الثورة»، وقد عاب فيه على ستالين تقييده لحرية الفكر وإن كان يقرر أنه هو نفسه لم يكن يترك الأقلام تتجول في غير دائرة الفكرة، وهو أن يكون إما مع الثورة أو ضدها، فلننتصرو حكماً وتقييداً تعتبر إزاء هذه السياسة - سياسة تروتسكي - رحمة وحرية.

وذلك كتاب ثالث صدر سنة ١٩٣٥م وهو بعنوان «أحدثكم عن الصامتين» I speak for Silent من تأليف الكاتب الروسي «فلاديمير تشيرنافين» يصور فيه محنته بين يدي السوفيت، وقصة إلقاء القبض عليه والتحقيق معه، وكان الكاتب ينتسب لطبقة النبلاء، وهو ذنب يكفي لكي يجعله عدواً للحكومة، وقد كلفته الحكومة عندما فكرت في مشروع الخمس سنوات باستخراج مقدار معين من الأسماك في منطقة بيرمانسك حيث كان يعيش، وكان المقدار الذي فرضته الحكومة مستحيل التنفيذ فلما ذكر ذلك لأحد المسؤولين اعتبره عصياناً، ووجد رجال هيئة الأبحاث السياسية السرية «النكفيدة» فرصتهم المنشودة فقبض عليه في الحال بتهمة التآمر على مشاريع الدولة والكيد للحكومة، وكان رجال الحكومة أنفسهم يعلمون أن المشروع الذي فرضوه مستحيل التحقيق

(١) وقد كان هذا سنة ١٩٣٧م، أي قبل الحرب، فما بالك بالألقاب بعد الحرب !.

لأسباب فنية ظاهرة، ولكن لم يستطع أن يصرح أحد منهم بذلك، وكانوا في الوقت نفسه يحتاجون إلى ضحية يقدمونها اعتذاراً عن فشل المشروع فقبض عليه حتى يبرر سقوط المشروع بأنه نتيجة لتآمر بعض المنتمين للعهد القيصري، وأنه لولا ذلك لنجح.

أما قصة التحقيق معه وسجنه ووصف السجون وزملائه فيها من الأساتذة والمهندسين والأطفال الذين لا يزيد سنهم على العاشرة من أبناء الذين هربوا من عدوان الحكومة فقبض عليهم كرهائن، وطرق التعذيب في الغرف السفلى من السجن، وكيف كان يضطر إلى الوقوف ساعات وأيام، وكيف قبض على زوجته وولده وصدر عليه الحكم بالإبعاد خمس سنين إلى إحدى الأصقاع النائية، وأخيراً كيف استطاع الهرب فذلك ما لا تتسع له للأسف صفحات الرسالة، ويمكن للذين يرغبون في معرفته الرجوع إلى الكتاب نفسه وإلى الكتاب الذي ألفته زوجته بعنوان «الهرب من السوفيت»، ووصفت فيه فرارهم، ولكني أقول إن هذا الكتاب يذكرني دائماً بكتاب آخر عنوانه «كنت سجيناً عند هتلر» من تأليف ستيفان لورانت وهو صحفي هنغاري كان يعمل في إحدى الصحف المعادية للنازية، فقبض عليه لمدة ستة شهور في الحجز الوقائي ثم أفرج عنه، فالوقائع في هذين الكتابين متشابهة تكاد تكون واحدة، طرق التحقيق والحجز والتعذيب والقبض على الزوجات ثم الفرار.

والواقع أن طرق التحقيق في روسيا الستالينية وألمانيا الهتلرية متشابهة إلى حد عجيب، ففي ألمانيا الجستابو الرهيب، وفي روسيا النكفیدا، وهي أشد منه رهبة، وقد رأس الجستابو هملمر كما يرأس النكفیدا بيريا أحد الرجال الأربعة البارزين في المكتب السياسي، وهما يتشابهان حتى في المنظر الخارجي نفسه فكل منهما حليق الشارب أصلع الرأس صامت ظنين يحجب عينيه بمنظار أنيق ولا ينم على وجهه آثار مهنته البغيضة.

* * *

ما يهمننا من ذلك كله أن النظرية الماركسية لا يمكن تحقيقها عملياً كاملاً لمخالفتها لطبائع الأشياء، وأن كل محاولة تبذل لذلك لن تنجح إلا نجاحاً جزئياً ضئيلاً على أن يكون ثمن هذا النجاح الضئيل التضحية بحرية الشعب في الحكم والعقيدة والاقتصاد، وغني عن الشرح أنها صفقة خاسرة لا يمكن أن ترضي أحداً، وأن الشعب سيفقد في سبيلها كلا من الحرية والعدالة.

أما ما يستدل به على نجاحها بانتصار روسيا على ألمانيا فهو استدلال غير سليم، لأن روسيا القيصيرية قد هزمت نابليون، ولأن انتصار روسيا لا يعود إلى قوتها بقدر ما يعود إلى كثرة أعداء ألمانيا، واضطرارها إلى الحرب في ميادين متعددة.

على أن إنجلترا وأمريكا قد انتصرتا كذلك، ونظامهما يخالف النظام الروسي.

الأزمة والبطالة في الرأسمالية



كتبت الأزمة والبطالة في الرأسمالية في أكتوبر سنة ١٩٥٧م، وطبعت بهيئة كتيب من كتيبات الجيب في ١٢٠ صفحة، وقد صدرت كأحدى أعداد مجلة الفكر التي كنا قد حصلنا على امتيازها في فترة سابقة ثم عجزنا عن إصدارها كمجلة بحكم الظروف السياسية التي كانت تبطش بكل بادرة حرية ثم أصدرنا في شكل كتيب عددين كان أولهما «موقف المفكر العربي تجاه النظم السياسية المعاصرة»، والثاني هو «الأزمة والبطالة في الرأسمالية»، وكان ينتظر أن يكون العدد الثالث هو «المهمة السرية للنقود في الرأسمالية» التي تكشف الدور الذي يقوم به «الائتمان» في البنوك ولكن شغلنا عنها.

تعرض الرسالة المشكلة بطريقة سائغة بعيدة عن الشنونة الأكاديمية خاصة في الجزء الأول، وهي ترى أن الأزمة والبطالة جزآن لا يتجزآن من بنية النظام الرأسمالي التي يفوق فيها الإنتاج مقدرة المستهلكين على امتصاصه وشرائه، وبالتالي تحدث الأزمة والبطالة، وأن حلها إنما يكون بالاشتراكية أو بالفاشية، ويعرض الكتاب صفحات تكاد تكون منسية من الباحثين مثل ما جاء في تقرير وليم بيفرديج الذي وضعه لوزارة العمال بعد الحرب العالمية الثانية، ومثل اقتراحات الاقتصادي البريطاني كينز كما تتابع انسياق الولايات المتحدة إلى الخيار الفاشي الذي يعتمد على تضخيم صناعة الأسلحة التي تمتص البطالة دون أن يفوق الإنتاج الاستهلاك، لأن الأسلحة لا تعرض للاستهلاك في السوق، ولكن تكون النهاية هي الحرب، وهذه هي الفاشية.

نفدت نسخ الرسالة، ولم يبق منها إلا نسختان ومن ثم فإن طبعها في المختار حال دون اندثارها ويمكن الجيل أن يقرأها وأن يفيد منها حتى وإن كتبت عام ١٩٥٧م، أي منذ خمسين عامًا، ويشهد ما ورد فيها من تنبؤات بأصالتها.

١-

الأزمة في الرأسمالية

جعلت الدراسات التقليدية للاقتصاد السياسي من الأزمة "لغزًا" وحاطته بهالة من الافتراضات والاحتمالات والشكوك والضباب.

ولم يتقدم العالم الرأسمالي الذي يحل هذا اللغز في جراءة ووضوح.

وقد نفهم السر في هذا إذا علمنا أن حل لغز ما معناه التخلص منه والقضاء عليه، ومن قبل حدثتنا الأسطورة الإغريقية المشهورة أنه ما كاد أوديب^(١) يحل اللغز الذي كان يلقيه أبو الهول ويفترس كل من يعجز عن حله، حتى رما أبو الهول نفسه من عل، ومات، ولم يبق للأسف الشديد من بين علماء الاقتصاد التقليدي "أوديب" يحاول حل اللغز الذي يسمى الأزمة والذي تلقىه الرأسمالية، وتفترس به أمن الإنسانية وصفائها، ذلك لأنهم قبلوا المبدأ الرأسمالي وأصبحوا يدورون في فلكه ومداره، ومن غير المعقول أن يحلوا اللغز فيقضوا على الرأسمالية التي آمنوا بها، أو اضطروا إلى الإيمان بها تحت تأثير عشرات العوامل.

تصوير الأزمة:

وها نحن أولاً نبدأ بتصوير اللغز..

آلاف السلع موجودة، متراكمة في المخازن، يعلوها التراب، ويجلس بجانبها التجار يندبون حظهم التمس، وقد وضعوا رؤوسهم على أيديهم في انتظار شارين لا يأتون قط، ولا يمدون إليها يداً

وألوف من الناس يمرون بهذه السلع، يتطلعون إليها بعيون منتهفة وتتقطع أنفسهم حسرة دونها، لأنهم يريدونها، وبيوتهم وأطفالهم ونسائهم في أمس الحاجة إليها، ولكنهم مع هذا لا يستطيعون أن يمدوا إليها يداً أو يحصلوا منها على شيء.

آلات رائعة مستعدة للعمل، وخامات موجودة في الأسواق وفي المناجم. ولكن هذه الآلات والمناجم والمصانع مقفلة، خواء يعشش عليها العنكبوت وينعق فيها البوم، ويلفها سكون كسكون المقابر.

وأمام هذه الآلات والمناجم جيوش من العمال الذين يزرعون الطرقات بحثاً عن عمل ويقدمون سواعدهم لمن يؤجرها بأبخس الأثمان – باللقمة – فلا يجدون، كما لو كانت كل آلات المدينة تعمل ليل نهار، ومناجمها تستنزف بلا انقطاع.

كيف حدثت هذه المفارقات، وكيف سمحت الإنسانية بهذا الوضع الذي يفضحها، ويصمها بالغفلة والبلاهة والحمق والعجز..؟

كيف سمحت بأن يتعذب الألوف والملايين من السكان.. بأن تنهار البيوت.. ويتشرد الرجال وتضطر النساء إلى أنواع من الإذلال والضعفة دون ذنب جناه هؤلاء جميعاً.

ماذا فعل التاجر الصغير حتى يغلق محله في المساء.. كما فتحه في الصباح.. وحتى يعود إلي أطفاله خالي الوفاض.. فارغ اليد؟

لئن كان هناك خطأ، فليس هو خطأ هؤلاء، ومع ذلك فإنهم هم الذين يدفعون الثمن.

كيف تحدث الأزمة:

والطريقة التي يحدث بها هذا اللغز هي أيضاً لغز في حد ذاتها فالأزمة لا تبدأ في التفاقم إلا أثر فترات الرواج، أي عندما تكون المصانع عاملة، والآلات دائرة، والأسعار طيبة، والسلع نافقة، وأثمان الأسهم والسندات صاعدة، وتكون البنوك على خير حال، تستقبل الودائع بفائدة ٢ % وتسلم بفائدة ٥ %..

(١) تزعم هذه الأسطورة أن وحشاً خرافياً تسميه "أبو الهول" كان يسأل الناس على أبواب مدينة ثيبه عن الكائن الذي يسير على أربع في الصباح، وعلى اثنين في الظهر، وعلى ثلاثة في المساء، والحل هو "الإنسان".

في هذا الجو الصافي الجميل يحدث "شيء".

لم يتحدث العلماء طويلاً عن هذا الشيء.

إنه أي شيء " وخلص " !

قد يكون مسألة سياسية، وقد يكون مسألة مالية، وقد يكون فضيحة داخلية، وقد يكون حدثاً خارجياً ن أو دولياً، وقد يكون له أصل وقد لا يكون أكثر من نزوة عابرة.

يطراً هذا الشيء العابر، الغامض، فيتوقف الرجال المحنكون الذين كانوا يشترون الآلات والأسهم والمواد الخام عن الشراء، بل قد يحاولون في وقت واحد التخلص مما لديهم "ولعلمهم يتذكرون أن الكساد السابق كان مسبوقة بنوبة رواج".

وفي مكاتب مبيعات الشركات يلحظ المديرون نقصاً في شراء بعض أنواع السلع، فلا يأبهون للأمر أول مرة، ولكن عندما يستمر هذا النقص فإنهم يوقفون استيراد الآلات التي تصنع هذا النوع.

وتحس شركات الآلات بعدم طلب عملائها، فتجتمع مجالس إدارتها لتقرر إيقاف الآلات الأقل كفاءة، والاستغناء عن العمال الذين يعملون عليها.

ويخرج هؤلاء العمال، ولا يتقاضون مرتباتهم، فتتخفف القوة الشرائية لهم إلى حد خطير.

وتشعر شركات السلع الاستهلاكية، والمحلات بعدم إقبال جانب من عملائها، فتتخذ الإجراءات نفسها التي اتخذتها شركات السلع⁽¹⁾ الإنتاجية، أي أنها توقف طلباتها، وتستغني عن بعض عمالها.

ويزداد العمال المتعطلون، ويزداد نقص القوة الشرائية، فيؤثر ذلك مرة أخرى على الشركات والمصانع فيزيد عدد المفصولين، وتتنقص القوة الشرائية و هلم جرا حتى تبلغ الأزمة قمتها والبطالة نروتها والكساد أوجه.

وتهرع بعض المؤسسات إلى البنوك، تلتمس منها المعونة وقت الشدة طانة أنها لن تتردد في تسليفها حتى تمر الأزمة، ولكن البنوك، وهي أشد حساسية من حبيبة الشاعر التي يجرح خديها خطرات النسيم، ويدي بنائها مس الحرير، لا تفكر إلا في نفسها، وهي لا تكتفي بالرفض، بل تحاول سحب ما كانت قد سلفته من قبل للمؤسسات والشركات إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

وتطرق المؤسسات أبواب الحكومة، ويلتجئ الرأسماليون إلى الحكومات، ولكن هيهات، فطالما حارب هؤلاء الرأسماليون أنفسهم الحكومات سنوات الرواج، وطالما أستعلوا عليها ورفضوا تدخلها وحرموا عليها التوسط وقصروها على أن تعني بشئونها الخاصة فانصاعت الحكومة، واقتصرت على شئونها حتى بعدت الشقة بينها وبين عالم المال والأعمال فإذا عجزت اليوم عن أن تساعد الرأسماليين فلا يلومن إلا أنفسهم.

بل أن الحكومات التي تتحكم فيها الأوضاع نفسها تضطر إلى مجارة التيار، فتقبض يدها وتضغط مصاريها.

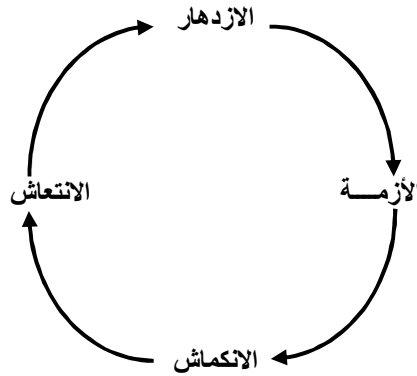
ولو أرادت المساعدة والتدخل، لرفض الرأسماليون الكبار، وإن ألح في ذلك الرأسماليون الصغار كما سنري فيما بعد.

(1) شركات السلع الاستهلاكية هي التي تقوم بصنع الحاجيات الاستهلاكية كالملابس والغذاء.. الخ، وشركات السلع الإنتاجية هي التي تقوم بصنع الآلات ولا سيما التي تصنع الآلات.

أسباب وعلاج الأزمة كما يراها أساتذة الاقتصاد الرأسمالي:

حقيقة إن معرفة الأسرار والألغاز مسألة صعبة ليس من الهين الاهتداء إليها، ومع ذلك فإن مسلك علماء الاقتصاد الرأسمالي إزاء الأزمة يبعث على الحيرة.. والشك.. والريبة.

منهم من تقبلها بإيمان القدري المستسلم كضرورة لا مناص عنها ولا مفر منها ولا تفسير لها، ومنهم من رأي لها دورة تمر كل بضعة سنوات لا تتقدم عنها.. ولا تتأخر.. ومنهم من رأي أن الاقتصاد في الرأسمالية يدور في حلقة مفرغة يسمونها "الدورة الاقتصادية" يوضحها الرسم أدناه^(١).



أي أن الأزمة تبدأ من نقطة "الازدهار" التي أشرنا إليها، لتدخل المرحلة الثانية "الأزمة" التي تتوقف فيها الآلات والبورصات ويهوي الإنتاج، ويتعطل العمل، فإذا بلغت هذه المرحلة الحرجة قمتها أخذت تنتقل شيئاً فشيئاً إلى المرحلة الثالثة وهي مرحلة "الانكماش"، التي تذهب فيها دهشة الصدمة الأولى، وتستقر الأوضاع على الحدود الضيقة التي أوجدتها الأزمة فيؤهل هذا الثبات النسبي، للانتقال إلى المرحلة الرابعة، مرحلة "الانتعاش" التي تبدأ الحالة تتحسن فيها تدريجاً حتى تصل إلى مرحلة الازدهار التي بدأت منها أول مرة، و هلم جرا.

ومنهم من نسبها إلي الآفات الزراعية واختلاف المحاصيل، ومنهم من ترك الأرض بأسرها وأخذ يبحث عن أسبابها في الكلف الشمسي "وهو بالمناسبة، من أساطين الاقتصاد الرأسمالي" واتفقوا جميعاً في دراستها على طريقة "جحا" في اللف والدوران، وعمدوا إلى إعطاء الأسماء والمصطلحات لمختلف ظواهرها ودراسة كل ظاهرة على حدة، فلم ينتهوا إلى شيء، ولم يحاول واحد منهم أن يدرس المشكلة كوحدة في مجموعها أو يربطها بالقواعد والأسس للنظام الاقتصادي والإنتاجي بأسره بدلاً من ذلك أخذوا يلفون ويدورون حول أنواع من العلاج الجزئية والسطحية، فاقترحوا زيادة الأجور، ولكن زيادة الأجور في أمريكا لم تمنع ظهور أعظم أزمة رأسمالية بلغ فيها عدد المتعطلين ما بين ١٠ و ١٥ مليون ! ثم من ذا سمع برأسمالي يدعو إلي زيادة الأجور في أوقات الشدة والكساد؟؟

واقترحوا خفض الأجور، ولكن خفض الأجور أدى إلي زيادة انكماش وضعف القوة الشرائية وبالتالي زيادة الأزمة.

ورأى البعض أن سببها هو قلة النقود، ولكن شوهد أن كثرة النقود ترفع الأسعار ثم إن علاج مشكلة قلة النقود أعصى في الحل من علاج مشكلة الأزمة نفسها !

(١) عن المشاكل الاقتصادية الأمريكية American Economic Problems

واقترحت المدرسة الرأسمالية المجددة "كينز وغيره" تدخل الحكومات وقيامها بسلسلة من الأعمال الإنشائية وانتهاج سياسة تخطيط اقتصادي، والنقد هنا هو أن هذا العلاج غير رأسمالي، بل إنه يهدم أحد الأسس الرأسمالية، وهو اقتصار الحكومة على شئونها الخاصة فضلاً عن أنه ليس من الهين على الدولة الرأسمالية تنفيذ هذه المشاريع كما سنري في المحاولتين اللتين بذلتنا في إنجلترا.. وأمريكا.

وتحذلق بعض العلماء المدرسيين فكادوا ينكرون الأمر الواقع لأنه يخالف نظرية السيد المبجل، عظيم الاحترام والتقدير الموسيو جان باتست ساي عن "التصريف" إذ لا يمكن تبعاً لها حدوث أزمة زيادة إنتاج عامة.

حقيقة الأمر:

والأمر في حقيقته أبسط من ذلك، ولو أنصف العلماء الرأسماليون وصارحوا أنفسهم والناس بالحقائق لرأوا أن الأزمة ليست حدثاً عارضاً، ولا هي نتيجة طارئة تحدث كل عدة سنوات أو دورات منظمة فحسب ولكنها في الواقع ضرورة سينة دائمة في النظام الرأسمالي تصاحبه من المهد حتى تبلغه اللحد، وما دام هناك رأسمالية فهناك أزمة ظاهرة أو كامنة، مرئية أو خافية، إنها المكروب القاتل الذي يعيش على ما تتغذى به الرأسمالية من لحم بشري، والفهم الشعبي لكلمة "الأزمة" أقرب إلى الصحة من المعني الاصطلاحي والفني، فجمهرة الشعوب تعيش دائماً في أزمة في ظل الرأسمالية، أزمة تحس بها الشعوب في كل دقيقة من حياتها، ولا يشعر بها الرأسماليون إلا في المرات الدورية – مرة كل عشر سنوات – وحتى عندئذ يكون إحساسهم بها ضئيلاً لا يقاس قط بإحساس الجماهير ولا يحس بها العلماء الرأسماليون العاكفون على عوالم النظريات، والكلمات، وأبراج العاج.

والواقع أن هناك أنواعاً عدة من الأزمات، ويحدث أن تتجمع في الرأسمالية في وقت واحد، وتعمل متفاعلة مؤثرة بعضها في بعض وقد يطول بها الأمر قبل أن تتفاهم وتتفجر، وتهوي الرأسمالية المريضة، وعندئذ فحسب يرى الرأسماليون أعراض الأزمة البشعة.

هناك الأزمة التي تحدث من طبيعة المذهب الرأسمالي وجوهره أي السماح لكل واحد بأن يعمل ما يشاء في الميدان الاقتصادي، إقامة المصانع من أي نوع وإغلاقها في أي وقت، والتلاعب في البورصات ورفع الأثمان وخفضها، واختزان السلع وتوزيعها وكل ما تحفل به الغابة الرأسمالية الملتفة المتشابكة من إجمام وإقدام، ونزوات وأهواء، وإشاعات وحقائق الخ. والاختصار سياسة الحبل على الغارب التقليدية التي هي حجر الزاوية في الفلسفة الرأسمالية (١)، وأبرز عوارض هذه الأزمة هي تقلبات الأسعار ووجود النسبة المعهودة من المتعطلين وارتفاع هذه النسبة وانخفاضها في حدود محتملة.

وهناك الأزمة التي تحدث من طريقة الإنتاج الصناعي الرأسمالي وما تستتبعه من عجز القوة الشرائية عن ملاحقة الإنتاج وعند تراكم آثار هذا القصور من ناحية ومتابعة الإنتاج لزيادته من ناحية أخرى تحدث أزمة فائض الإنتاج، وهي الأزمة الدورية المدوية التي تحدث الآثار الرهيبة التي صورنا بعضها فيرتفع عدد العاطلين إلي الملايين، وتهوي الأثمان.. وتغلق المصانع وتقلس المؤسسات الصغيرة ويقل الإنتاج بنسب مختلفة قد تصل إلي النصف كما حدث في الأزمة العالمية سنة ١٩٢٩.

(١) ما يسمونها "دعه يعمل" "Laissez-Faire"

علاقة البطالة بالأزمة

رأينا أن البطالة هي أبرز مظاهر الأزمة التي تنشأ من طبيعة المذهب الرأسمالي، تلك الطبيعة التي تصل الحرية فيها إلى حد الفوضى والتضارب، وهذا ما يوصلنا إلى صورة للبطالة تختلف تمام الاختلاف عما هي عليه في أذهاننا، فما دامت البطالة تتأتى من طبيعة المذهب الرأسمالي، فإنها لا تكون حدثاً عارضاً إنما مرضاً دائماً مستمراً، والواقع أن البطالة من وجهة النظر الرأسمالية وإنما هي جزء لا يتجزأ من آلية النظام، ولها وظيفة معينة عليها أن تؤديها.

البطالة المتأتية من طبيعة الرأسمالية:

إن الوضع الحر للاقتصاد والإنتاج في الرأسمالية يتطلب بالبديهة أن يكون هناك رصيد دائم من المتعطلين ينتظرون العمل، فإذا فتحت مؤسسة جديدة في أي وقت يتراءى لأي رأسمالي أن ينشط فيه أمكنه فوراً إلحاقهم بالعمل ولو لم يكونوا في الانتظار لعسر على المؤسسة الجديدة أن تدير آلاتها ولاضطرت إما إلى الانتظار لأجل غير معلوم وإما لإخراج عمال من أعمالهم وتحمل مسئولية ذلك.

وفي الوقت فإن النظام الذي يبيح لكل واحد أن يفتح ما يشاء من المؤسسات أي وقت أراد، يبيح لكل واحد أن يغلق مؤسساته إذا أراد، ويعطل عماله دون أن يكون عليه أي غبار أو أن يطالب بالتفكير في مصير عماله.

فمن الناحية الإيجابية، ومن الناحية السلبية يتطلب النظام الرأسمالي وجود رصيد دائم من العاطلين أطلق عليهم كارل ماركس في رأس المال "الجيش الاحتياطي الصناعي" أو الجيش العاطل في الدولة الرأسمالية الذي يفوق في العدد جيشها العامل.

ولم تعدم الفلسفة الرأسمالية من يناصر حتى هذه النقطة السوداء في صفحاتها، وقد شرح ذلك أحد الكتاب الإنجليز بقوله "لما كانت البطالة في نظام المنافسة ضرورة، فإن المناصرين لهذا النظام جعلوا من هذه الضرورة فضيلة، وهم في ذلك يجرون على تقليد الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين ذهب جمودهم وعدم اكتراثهم للمصائب التي جرتها الرأسمالية على الإنسانية، مثلاً بين الأمثال، وقد أقاموا ذلك على قواعد الفلسفة المستساغة وقت ذاك من أن الفقراء لا بد أن يستمروا فقراء حتى يمكن للأغنياء إمداد رأس المال بالعمال الذين بغيرهم لا يعمل النظام، وبالتالي يصير الفقراء أشد فقراً"^(١).

والذين يتلمسون لنظام المنافسة الأعداء يؤمنون بفضائل جديدة للبطالة فوجود الاحتياطي الدائم من العمال سيقوي بالضرورة فرصة الاختيار لدي أصحاب الأعمال، وسيسهل ذلك في تدعيم المران الصناعي الذي بدونه يميل الإنتاج نحو الهبوط، كما أنه يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وأثمان السلع ويحسم عادة الخلاف حول الأجور إذ سيتقبل العمال المتبطلون الأجور المعروضة دون نقاش، ولو محيت البطالة لتطلب الأمر - كما يرى هؤلاء السادة - تخفيض قيمة العملة لأن أصحاب الأعمال لن يستطيعون مقاومة ارتفاع الدائرة المفرغة للأجور والأثمان، وتضطر البلاد التي ليست لديها بطالة عندئذ إلى تخفيض قيمة عملاتها بالنسبة للبلاد التي توجد فيها بطالة، والتي تحافظ على ثبات مستوي الأسعار.

(١) بول إنزج "التحرر من الفاقة"، ص ١٧.

وقد يظهر هذا الكلام مقتعاً حتى يمتحن تحت ضوء التجربة ففي الفترة ما بين الحربين كانت هناك درجة شنيعة من البطالة في بريطانيا، ولكن هذا لم يمنع المنازعات المرة حول الأجور، ولا هو منع إنقاص قيمة العملة سنة ١٩٣١م.

والواقع أن الرأسماليين كعادتهم ما كانوا ليتبجحون بالمنطق والنظريات أو يتحمسون لها هذه الحماسة لو لم يكن وراء ذلك امتياز لهم، وقد أعلنت ذلك جريدة التيمس في نوبة من نوبات الصراحة عندما قالت: (ليست البطالة حدثاً عارضاً يشوه وجه اقتصاد المشروع الفردي. إنها على النقيض، جزء جوهري من آلية النظام، ولها وظيفة معينة عليها أن يؤديها، والوظيفة الأولى للبطالة التي توجد دائماً صريحة أو مقتعة هي أن تحتفظ بسيطرة السيد على الفرد، وأن يكون السيد في الوضع الذي يقول فيه "إذا لم تقبل هذا الوظيفة، فكثيرون غيرك يريدونها"، وعند ما يستطيع الفرد أن يقول "إذا لم توظفني، فإن الكثيرين غيرك سيفعلون"، فإن الوضعية ستتغير تغيراً جذرياً^(١)).

أزمة فائض الإنتاج وبطالتها:

منذ أن بدأ الإنتاج الرأسمالي الكبير في الظهور ودارت الآلات الحديدية بفضل القوي المحركة، وأزمات "فائض الإنتاج" تلبد الجو بصفة دورية كل سبع أو عشر سنوات، وظهرت أولى هذه الأزمات في إنجلترا وهي الأولى في دخول الميدان الصناعي الآلي وكان ذلك سنة ١٨٢٥ واتسمت الأزمة فيها بالأعراض التي ظهرت في كل الأزمات التالية والتي أصبحت بمرور الأزمات أعراضاً ثابتة يمكن بها تشخيص الأزمة كما يمكن تشخيص المرض من أعراضه كسبق الأزمة بفترة رخاء تتم عن زيادة الإنتاج. ففي سنة ١٨٢٥م استمر الرخاء ثلاث سنوات وارتفعت الأسعار والأسهم وفجأة هبط كل ذلك حتى تراوحت نسبة الهبوط ما بين ٣٠% و ٦٠% وازدحمت المخازن بالسلع الكاسدة وانهارت البنوك وحل الذعر بالبورصات ودام دور الهبوط إلي سنة ١٨٣٠م. ثم توالى الأزمات في سنوات ١٨٣٦ و ١٨٤٧ و ١٨٥٧ و ١٨٦٦ و ١٨٧٣ و ١٨٨٢ و ١٨٩٠ و ١٩٠٠ "وكانت تظهر بالدول التي بلغت حداً كبيراً من النشاط الصناعي" كما يقول أحد أساتذة الاقتصاد السياسي المصري^(٢).

وعندما برزت أمريكا في ميدان الإنتاج الرأسمالي توطنت فيها الأزمات فحدثت سنة ١٩٠٧ أزمة عنيفة ابتدأ ظهورها بهبوط أسهم شركات السكك الحديدية وعمت سائر أرجاء العالم، وفي ١٩١٣م بدأت بوادر الأزمة الجديدة في الظهور، ولكن الحرب العالمية لاشتها في طياتها، وما كادت الحرب تضع أوزارها وتنتهي عمليات التعمير التي كانت قد امتصت فوائض الإنتاج حتى بدأت حمى المضاربة في الارتفاع فارتفعت الأسعار ارتفاعاً مبالغاً فيه، وعلى الأخص بالنسبة للأوراق المالية "حتى شعر الجميع باقتراب الأزمة"^(٣) التي حدثت بالفعل في سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٢٩م.

ولكي نقدر أثر الأزمات يحسن بنا أن نلم، إمامه سريعة بأعظم الأزمات العالمية الكبرى في الفترة الأخيرة – وهي أزمة سنة ١٩٢٩م، فقد بدأت كما ذكرنا بارتفاع أسعار الأسهم والسندات في بورصة نيويورك ارتفاعاً عظيماً حتى وصلت الأرقام القياسية في الفترة ما بين سنة ١٩٢٦ و سبتمبر سنة ٢٩ من ١٠٠ إلي ٢٢٥،

(١) عدد التيمس في ٢٣ يناير ١٩٤٣.

(٢) الدكتور زكي عبد المتعال، مذكرات في الاقتصاد السياسي، ص ٨٨٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٩٠.

وقفزت قيم الأسهم والسندات في سبتمبر سنة ٢٩ إلى ٥١ بليون دولار، وعندئذ بدأت تتراخي الأسعار، فأسرع المتضاربون في البيع حتى هبطت القيمة إلى ٣٠ بليون دولار في الفترة من ٣ سبتمبر إلى ١٣ نوفمبر، وما جاء شهر يونيه سنة ١٩٣٢ حتى هبطت القيمة القياسية على أساس أن أسعار ١٩٢٦ = ١٠٠ إلى ٣٤، وهبط الإنتاج الصناعي في المدة من سنة ١٩٢٩م إلى ١٩٣٢م من ٣١١ إلى ١٩٢ وأفلست خلال هذه المدة عشرة آلاف مصرف، "وأخذ إتلانغ المنتجات الفائضة والآلات بصورة نسبياً لم يكن من المستطاع تصورها من قبل، فعطبت عام ١٩٣٢ أفران كانت تستطيع أن تنتج سنوياً أربعة مليون طن فولاذ وحطمت سفن حمولتها مليون طن وحرثت عشرة ملايين "أكر" من أصل أربعين مليوناً كانت قد بذرت قطناً، وألقي في مصارف الماء مئات الألوف من ألتار الحليب، واقتلعت ثمانين ألف شجرة دراق، وصرع ٦,٤٠٠,٠٠٠ خنزير"^(١).

أما عن البطالة فقد تراوحت في أمريكا وحدها ما بين ١٠ و ١٥ مليون - واختلاف التقدير يعود إلي مدي البطالة ونوعها وصعد العدد في العالم أجمع إلى ثلاثين مليوناً، أو أربعين مليوناً إذا احتسب عدد المتبطلين بطالة خفية أو مؤقتة، بينما كان قبل ذلك في العالم كله عشرة ملايين تقريباً.

وقد بدأت الأزمة في سنة ١٩٢٩ بهبوط قيمة الأسهم والسندات، ولكنها في سنة ١٩٣٣ أخذت شكل الإعصار الذي عصف بالبنوك والجهاز المالي في أمريكا بأسرها وزلزله في بقية دول العالم.

" ففي الرابع من شهر فبراير سنة ١٩٣٣م ساءت حالة طائفة من البنوك في مدينة ديترويت بولاية ميتشجان فأصدر حاكم الولاية أمراً بمنح البنوك أجازة لمدة ثمانية أيام، وتطير نباء ذلك في طول البلاد وعرضها وسرت الإشاعات حول المركز المالي، وارتفعت الصيحات طالبة سحب الأموال من البنوك.

وفي اليوم الرابع والعشرين من فبراير هرع الناس إلي البنوك في مدينة يلتي مور بولاية ماريلند فمنح حاكمها البنوك أجازة، فتفاقم الأمر واستفحل الذعر وانتقل من ولاية أوهايو إلي ولاية أنديانا فولاية كنتكي فولاية بنسلفانيا، واستقال في اليوم التالي تشارلز متشل من رئاسة مجلس إدارة ناشيونال سيتي بنك فكان أحد أمراء المال قد نزل من عرشه خشية مد متعال من النقمة العامة.

وأقبل اليوم الأول من شهر مارس فأعلنت ولايتان أخريان أجازة للبنوك فيهما، وفي المساء تبعتهما أربع ولايات أخرى، وفي اليوم التالي اقتفت أثرها عشر ولايات.

وما أقبل مساء اليوم الثالث من شهر مارس حتى كان الإعصار المالي يلهب بسياطه الهوج مدينتي شيكاغو ونيويورك وهما أمنع المعامل المالية في البلاد، وفي الساعة الرابعة والنصف من صباح اليوم الرابع من مارس عنا المعقلان للإعصار فأعلن حاكم ولاية نيويورك وحاكم ولاية ايلنوي أجازة بنوك في الولايتين في وقت واحد تقريباً بغير اتفاق بينهما"^(٢).

واعتمدت أمريكا - كما قال أندريه مورا - خلال هذه الفترة أن نهاية النظام والمدنية أصبحت قاب قوسين أو أدنى.

هذا العرض السريع للشهر العصيب الذي بدأ من اليوم الرابع من فبراير حتى الرابع من مارس والذي تساقطت فيه المدن والولايات كحبات عقد لا تقوي واحدة على الثبات إذا انزلقت سابقتها ليوضح لنا أن النظام النقدي الرأسمالي وما ينسب إليه من دقة، ومتانة، وما يحوطه من خبراء وإحصائيات وأساتذة ومعاهد وما يدعمه

(١) "إلى أين يسير الاستعمار الأمريكي" تأليف هنري كلود، وترجمة الدكتور بدر الدين السباعي، ص ٩٢.

(٢) "روزفلت" للأستاذ يعقوب صروف - بتصرف من الصفحات ١٢٨ إلى ١٣١.

من قوانين طبيعية حديدية مزعومة كالعرض والطلب والمنافسة والمرونة الخ. هذا كله لا يلبث أن يتداعى كبيت من ورق.. وأن الذهب – حامي الائتمان الرأسمالي العتيق – لا يلبث أن يخرب.. وعندئذ يتطلب الأمر الائتمان الحقيقي، ائتمان الشعب، وليس أدل على ذلك من أنه ما أن سقط هوفر، رجل الذهب والتعريفات الجمركية والترشيد الصناعي، وولى روزفلت للمرة الأولى حتى اتخذ من الإجراءات الحاسمة وأظهر من الحزم والعزم ما أعاد الثقة إلي النفوس.. وما أوقف جائحة الإعصار.

آثار الأزمة على المجتمع الرأسمالي:

يظن بعض الناس أن الأزمة كارثة وكابوس بالنسبة لكبار الرأسماليين، وليس لجمهور الشعب أو طبقة البورجوازية أو صغار الرأسماليين، وليس هذا صحيحًا، فآثار إفلاس البنوك، وإغلاق المؤسسات، وهبوط قيمة الأسهم تختلف بالنسبة لهؤلاء عنها بالنسبة لأولئك، إنها الدمار والموت والإفلاس للصغار، ولكنها للكبار ليست أكثر من إيقاف الآلات الدائرة لفترة يجتر فيها الرأسمالي الكبير أرباحه التي كدسها طوال سنوات الرخاء، وينتظر الفرصة ليصلح من آتاه، ويجدد في معداته، وليس أدل ذلك من أنه بينما كانت أزمة ١٩٢٩م العالمية تطحن العمال في أمريكا طحنًا، وتذل كبرياءهم وتهيبهم لقبول أي عرض مهما كان وضيعةً، وبينما كان الناس يهرعون إلى البنوك كالمجانين لاسترداد ودائعهم كانت مؤسسة فورد العظيمة.. تعمل.. وتبلغ أرباحها ما بين ٦٦٤ مليون دولار سنة ١٩٢٩م إلى ٥٧٦ مليون دولار سنة ١٩٣٣م، مما جعل فورد لا يمد يدها إلى ستين^(١) مليوناً من الدولارات كانت مودعة في المصارف باسم مؤسساته، بل زاد عليها.

وقد تظهر الأزمة صنوفاً أخرى من الفرص والنهز للرأسماليين لكي يربحوا منها، فمعظم محاولات التدخل الحكومي للإنقاذ تستغل للربح والفائدة، لأن الحكومات ما دامت تعمل داخل الإطار الرأسمالي فلا بد أن تخضع في النهاية لحيل الرأسماليين والأعيابهم، وإذا بدلت رأسماليين فبرأسماليين.

والرأسماليون الذين ينتسمون الأزمة يضاربون على الهبوط فيكسبون، فإذا حدث الخراب وعم الكساد نشطوا من جديد للكسب من البناء، ومن هنا حق لماركس أن يقول إن الأزمة "تشكل نقطة انطلاق لتوظيف جديد للأموال على قياس واسع".

ويمكن أن نفهم اختلاف آثار الأزمة بالنسبة لكبار الرأسماليين عنها بالنسبة لصغار المستهلكين، إذا لاحظنا أنها – في معظم حالاتها – أزمة تخمة إنتاج، وأن هذا يفيد الكبار في توزيع منتجاتهم ويعطيهم التلعة والذريعة لإغلاق مصانعهم والاستراحة من المصاريف والأجور ريثما يتم تصريف منتجاتهم المكدسة فلا تقف أعمالهم المالية بوقوف أعمالهم الإنتاجية والصناعية، وأن الفائض لدي أصغر رأسمالي يكفيه عادة حتى زوال الأزمة ليبدأ من النقطة التي كان فيها قبلها، أي أن دورة الأزمة مهما طالّت – يمكن أن تعد قصيرة بالنسبة إليه.

ويختلف الموقف بالنسبة للملايين من الجياع، الذين يفقدون وقوف العملية الإنتاجية والصناعية مورد رزقهم الوحيد – العمل – الذي ليس لديهم أي مورد غيره أو أي فائض أو مدخر يمكنهم الاعتماد عليه، فالأزمة بالنسبة للمستهلك الصغير طويلة مهما قصرت، وتقضي على صفوف عديدة من العمال والمستهلكين قبل أن تنقشع غمتها.

إن هذا الفرق الشاسع بين آثار الأزمة يفسر لنا إلى حد كبير سر تقبل الرأسماليين وعلماء الاقتصاد للأزمة في هدوء واستسلام، وأن أسفهم لها لا يزيد عما يمكن أن يستشعره الإنسان أمام نقطة نقص في نظام يفيد منه،

(١) "هنري فورد: تاريخ حياته" تأليف وليام أوفر سيمونز تعريب علي إسلام "باشا"، ص ١٢٠

يمكن أن يعتذر عنه بأنه ما من نظام معصوم، وأنه لا مناص من قبوله على علته، أما الجماعات والجماهير والملايين فإنهم يرون فيها خطراً يهدد أمنهم، وعملهم، وحياتهم وكيانهم كله بالشقاء الأبدى، ولهذا لا يمكن التسامح معها، ولا يمكن قبول نظامها على علته ما دامت " علته " على هذه الدرجة من الخطورة.

إن الدورة الاقتصادية التي أشرنا إليها من قبل تحكم على العالم الرأسمالي بأن يقضي نصف حياته في مرحلتها الأزمات، والانعكاش، ومع ذلك فإنها دورة غير عادلة في الحقيقة، فالجماهير وسواد الشعوب لا تحس بالنصف الآخر الطيب – مرحلتها الانتعاش والازدهار – لأنه لا يكاد يعنيه كعمال " أجرية " لا يتأثر أجرها إلا قليلاً بزيادة الأرباح، بينما لا يقاس إحساس الرأسماليين بالأزمة بإحساس جماهير الناس التي تكون القاضية عليهم والحالقة لأرزاقهم ومعاشهم.

- ٣ -

الأعباء العقيمة على الإنتاج الرأسمالي

إذا صرفنا النظر، بعض الشيء، عن الأزمات الدائمة الناتجة من طبيعة المذهب الرأسمالي وما ينشأ عنها من تقلبات في الأسعار وظهور للجيش الاحتياطي الصناعي، فإن الأزمة الجائحة هي في الحقيقة أزمة فائض الإنتاج، التي تشل فعلاً الجهاز الإنتاجي والاقتصادي في البلاد الرأسمالية.

لماذا يعجز الاستهلاك عن ملاحقة الإنتاج ؟

ومن أهم المسائل خطورة أن نعرف لماذا يعجز الاستهلاك عن ملاحقة الإنتاج، ولماذا يأخذ عدم التوازن هذا شكل الخصيصة الثابتة الدائمة بحيث يعد إحدى السمات الجوهرية للنظام الرأسمالي التي تحيل المفارقة الرأسمالية فيها النعمة إلى نقمة، والخير إلى شر وتجعل كثرة المنتجات لعبة تخرب البيوت، وتشرذم معظم العمال بالفعل بينما تصلت على الباقي سيف البطالة وشبحها المخيف.

إنه ل يبدو لنا أن الإجابة بشكل عام على هذا السؤال ليست صعبة وأن ما ينقصنا في هذا الميدان إنما هي التفاصيل والمفردات – وهي ناحية لم يعن قط الاقتصاد السياسي التقليدي بدراستها، لأنه اقتصر على النظريات العامة، وفاته أن لكل من التطبيق والعمل والتفاصيل والطبيعة البشرية كيانها الخاص وأثارها الحيوية على النظريات العامة.

لهذا لا يكفي قط أن نقول إن سبب عجز الاستهلاك عن ملاحقة الإنتاج في الرأسمالية هو الاستغلال واكتناز الرأسماليين لزبدة الإنتاج ومحض الأرباح فيه وتجميدهم لها أو استغلالهم إياها في الإنتاج مرة أخرى أو صرفها في أبواب تعود عليهم أخيراً بدلاً من أن يمنحوها للعمال الذين يمثلون القوة الشرائية الاستهلاكية في الشعوب.

إذا قلنا هذا لم نعد من يرد علينا بمنطق النظريات والجدل فمن الخير لنا، أن نفهم العملية على الطبيعة الحية كما يقولون، ونفهمها لضحايا النظريات كذلك بأن نبدأ مع المشروع الفردي بالفعل.

كيف يظهر المشروع الفردي ؟

إن الحقيقة الأولى والأساسية التي يعود إليها وحدها، ظهور المشروع الفردي في الرأسمالية، هي الربح، فعندما يجد بعض الناس أن لديهم مبلغاً من المال يفيض عن استهلاكهم، فإنهم يفكرون في العادة في الكسب منه أو كما يقولون "استثماره".

من هذه النقطة، ألباء البداية والروح المحركة والباعثة للرأسمالية، يبدأ الفساد، لأن هناك فرقاً كبيراً بين العمل الذي تدفع إليه حاجة المجتمع ومصلحته بالفعل، وبين العمل الذي يدفع إليه الهوى الفردي والرغبة في الربح المادي، ولم يفرق الفلاسفة الرأسماليين بين الأمرين، وظنوا أن مصلحة المجتمع في مصلحة الفرد وأن كسب الفرد دليل على حسن استجابته لرغبة المجتمع، وإلا لما شجعه، ولما ربح بالتالي وأنه كلما تسابق الأفراد وتنافسوا كلما كسب المجتمع من وراء ذلك.

الرد بالتفصيل على هذه المزاعم سنتولاه في مجال آخر. وحسبنا أن نقول إن التجربة قد أثبتت خطأ ذلك، وإن ما يحدث هو العكس، فالمجتمع أعظم من مجموع آحاد الأفراد، ومصلحة الأفراد تتعارض ويؤم المجتمع في النهاية بإثم هذا التعارض، وإن كثيراً من الأفراد يستطيعون الكسب بإفساد المجتمع كما يمكن أن يكسبوا، بل والأكثر مما يمكن أن يكسبوا بالعمل على ما فيه صلاحية، وإن المنافسة المزعومة يمكن أن تنتهي باتفاق بين القلة المنتجة تكون ضحيته الكثرة الكثيرة المتفرقة من المستهلكين.

إن ذكر ذلك بالتفصيل يضيق عنه هذا الفصل وما نريد أن نشير إليه فحسب ونضعه في تقديرنا هو أن جنين المشروع الفردي يحمل السمة العظمى – سمة الربح – من أول يوم يبدأ فيه الرأسمالي عملية الاستثمار..

على أنه بقدر ما تكون الرغبة في الربح هي وازع العمل والدافع على تأسيس المشروع، وبقدر تشديد الرأسمالي في تحريه لها، وتدقيقه في تحقيقها، فإنه عادة لا ينجو من الوقوع في كثير من المزالق والأخطاء، لأن مصادر المعرفة في العالم الرأسمالي قد لا تكون صحيحة أو كاملة أو ثابتة، فقد تكون إشاعة متفنتة مسبوكة، وقد تكون وجهاً واحداً لعملية عديدة الوجوه، وقد تكون صحيحة وكاملة، ولكن لفترة معينة فحسب وكل الإحصائيات "العلمية" والكتب الأنيقة المجلدة والأبحاث.. الخ، تخضع لمؤثرات تجعلها في كثير من الأحوال تنقلب أو تقبل التعارض أو تمنحها مرونة، أو تدخل عليها تحفظات تبعدها عن الدقة المظنونة، وهي أمور طبيعية وضرورية في المجتمع الرأسمالي الذي لا يقوم على التنظيم والترابط.

على كل حال، ما يحدث هو يقدم الرأسماليون رغم ذلك، لأن سراب الريح يبهز عيونهم، بقدر ما يطمس عقولهم، ولأن العملية أشبه بالقمار، فحتى لو خسر فلن يخسر قوام حياته أو مورد عمله، وإنما سيخسر بعض الفائض المكتنز لديه، وقد تتداخل عوامل أخرى من الهوى الشخصي والمغريات البعيدة عن ميدان الأعمال ومن المعروف أن الحفلات الاجتماعية تؤدي دوراً في الاقتصاد الرأسمالي كما تؤدي المكاتب، وأن كثيراً من القرارات الخطيرة قد تتخذ، أو تختمر بعد رقصة، وفي إحدى هذه الجلسات المريحة خلال تدخين سيجارة أو شرب كأس أو الاستماع إلى الموسيقي، ففي العالم الرأسمالي يحدث كل شئ يخطر بالبال، وأشياء أخرى لا يمكن أن تخطر ببال كثير من الناس !!

وقبل أن نبدأ في دراسة تفاصيل إنشاء المشروع وتأسيسه يجب أن نشير، إشارة عابرة فحسب، إلي أن الرأسمالي عندما قرر دخول الميدان الاقتصادي اعتماداً على تقديره للنجاح المادي للمشروع – وهو تقدير كما رأينا قد يكون صحيحاً وقد يكون خاطئاً – لا يضع في حسابه أي نوع من التعاون أو التنظيم بينه وبين المؤسسات المماثلة لمشروعه ومن باب أولى بينه وبين المؤسسات التي تشرف على الإنتاج كله وبهذا يتسم المشروع بالخصيصة الثانية للمشروع الرأسمالي – بعد الربح – وهي الفوضى (التي يسميها علماء الاقتصاد

الرأسمالي الحرية) وانعدام التنظيم الذي يجب أن يكون موجوداً بين كل المؤسسات التي تنتج سلعة واحدة وبين كل هذه المؤسسات كوحدة، ووحدات المؤسسات الأخرى التي تنتج بقية أنواع السلع، إذ أن إنتاج سلعة معينة يتأثر ببقية أنواع الإنتاج، ومن هذه الخصيصة تنشأ فوضى الإنتاج وتظهر البطالة، وتقلبات الأسعار، والواقع أنه لا يحق لنا أن نعجب إذا كانت المؤسسات تقوم، وتقع، تروج وتكسد، تفتح وتغلق، لأن هذا هو المنتظر، ولكن العجب حقاً هو أن يتسق الإنتاج أو ينتظم العمل، أو يستقر الاستهلاك في مثل هذه الظروف استناداً إلى قانون العرض والطلب المزعوم.

فائدة رأس المال:

ولكن علينا أن لا نسبق الحوادث، فقد رأينا أن نتخذ من المشروع الفردي مثلاً نسير معه خطوة خطوة من وقت أن تخطر فكرة التأسيس في ذهن الرأسمالي حتى يبدأ المشروع عمله.

وقد رأينا أن الفكرة قد خطرت لزيد من الناس لإقامة مشروع، وليكن مثلاً مصنع نسيج فستكون الخطوة التالية هي إعداد رأس المال.

ويحدث أن يقدم صاحب المشروع رأس المال كله بنفسه، أو أن يشرك فيه بعض أصدقائه إذا أخذ المشروع شكل شركة تضامن، ولكن الذي يحدث غالباً وكما نمت الرأسمالية هو أن تقوم البنوك^(١) بتقديم جانب كبير أو أن يدفع الناس هذا الجانب في شكل أسهم أو سندات، ويتقاضون فائدة يسمونها "فائدة رأس المال" يتقاضاها البنك وحامل السند وحصص التأسيس كما تجز من الأرباح بالنسبة للأسهم الممتازة وسنفترض أن هذه النسبة ستكون ٥%.

هذا هو العبء الأول العقيم الذي يحمل به الإنتاج في الرأسمالية فإذا كان البنك قد سلف المشروع مائة ألف جنيه مثلاً فإن خمسة آلاف جنيه من ثمرة الإنتاج، وزبده الأرباح ستقدم إلي البنك دون أن يكون هناك أي مبرر "عملي" لذلك. لأن البنك لم يفعل أكثر من أن فتح في حساباته اعتماداً بالمبلغ أو قدم مالا، **والمال في حقيقته وسيلة لصياغة الانتماء الاجتماعي ليسهل تداوله بدلا من التبادل السلعي القديم، ونقله من مكان ما في المجتمع إلي مكان آخر في المجتمع نفسه، ومن أيدي أفراد إلي أيدي أفراد آخرين، هذه العملية – عملية التحويل أو النقل المجرد دون أي إضافة أو أي تشكيل أو أي جهد – لا تستحق في منطق العمل جزاء، ولن نجادل المنطق الرأسمالي في طبيعة رأس المال كما لن نستشهد بآيات من القرآن أو الإنجيل في تحريم الفائدة لأننا وعدنا بملاحظة المنطق العملي والواقعي وحده وعدم الانسياق وراء المذاهب والنظريات، ومنطق العمل أن رأس المال لا يعمل بنفسه ولا قيمة له في نفسه، وأن العمل هو كل شيء فانتزاع مبلغ من الربح، الذي هو ثمرة العمل، لإعطائه للبنك أمر يكون على أحسن تقدير، غير مفهوم في منطق العمل.**

قد يقال إن هذا يستحق النظر في حالة تسليف البنك، ولكن ماذا يكون الحال إذا مول المساهمون المشروع وتقاضوا الفائدة، بل وحتى إذا لم يتقاضوا فائدة قط، وإنما ربحاً، وهو أمر تسلم به الشرائع؟ إننا نقول أن الأمر لا يختلف، لا من ناحية المبدأ، ولا من ناحية النتيجة، فمن ناحية المبدأ لا تختلف وضعية صاحب السهم عن وضعية البنك إلا في أن الأول قد قدم أربعة جنيهات فائدة أو حتى ربحاً، فمن باب أولي أن تستحق المائة ألف جنيه، والاختلاف بين النسبة المحددة والثانية للفائدة والنسبة المتراوحة، غير المضمونة للربح أمر شكلي فحسب.

(١) يمكن للقارئ المصري أن يلحظ الدور الكبير الذي قام به بنك مصر في تمويل المشروعات والشركات الصناعية.

وفي النتيجة لا يختلف أمر المساهمين عن أمر البنك.

المهم في الموضوع هو أن انتزاع أي جزء من ثمرة الإنتاج دون عمل سيسفر عن تحميل العامل أو السلعة، عبئاً لا يعود إلي الطبيعة الإنتاجية، ولكن إلي ما تواضع عليه المجتمع الرأسمالي من حق المالك في الفائدة أو المساهم - دون عمل - في الربح.

إن بعض الناس يظنون أن المساهمين هم أيضاً من ناحية أخرى عمال، فعمال الصلب والحديد مساهمون في مصنع للإنتاج الزراعي. وصغار التجار يحملون أسهم بنوك أو أرضي.. الخ، فتحميل عمال مصانع النسيج بفائدة أو ربحاً سيقابله ربح آخر يتقاضاه عمال مصنع النسيج أنفسهم من مساهمتهم في شركة المواصلات، وبذلك تتساوى أو تتقارب المعدلات.

ولكن هذا التصوير نظري لا يثبت للتحليل العملي، إذ من المؤكد أن الغالبية العظمى من أفراد الشعوب لا تملك أسهماً أو سندات على الإطلاق، وأن البقية الباقية من الطبقة الوسطى التي يمكن أن يقال إنها مساهمة قد لا تزيد مساهمة المساهمين من أفرادها عن سهم أو اثنين.. فإذا جاز أن يسمى كل لابس بذلة أو حامل ساعة مالكاً يمكن أن يسمى حامل السهم أو الاثنين مساهماً.

فغالبية الشعوب إذن غير مساهمة، ومساهمة الطبقة الوسطى ضئيلة لا تغني ولا تشبع ولا ترفع ولا تخفض، والأمر في الأسهم، كما هو في تمويل البنك تستأثر به القلة الغنية.

الاكتناز والاحتياطي:

وناحية أخرى في مسألة رأس المال سيكون على مجلس الإدارة في مشروعنا أن يعني بها هي الاحتفاظ بجزء من المال عاطلاً، وهو مبدأ يحرص عليه كل الرأسماليين. والاقتصاديون منهم يسمونه "الاكتناز" أما عامة الرأسماليين فإنهم يطلقون عليه "الكاش Cash"، ويرونها الثروة السائلة الثمينة التي تملك من القدرة ما لعلها معه أن تقول للشيء كن فيكون! رمز الشرف، ومبرر الائتمان والحسن الحصين من الغوائل غير المتوقعة، ووسيلة الفرصة والنهزة عندما يسبح خيال الأرباح.

وفي العالم الرأسمالي يعد عدم الاحتفاظ بمبلغ عاطل تهوراً ومجازفة فلا يمكن أن يلام مجلس الإدارة على ذلك. بل هو جدير بالشكر، ولكن هذا لا يغير من الحقيقة الواقعة، وهي رفع معدل الفائدة بالنسبة للمبلغ العامل بالفعل من رأس المال، فإذا قرر مجلس الإدارة، في حالة مشروعنا، أن تكون نسبة الاكتناز ٢٠ ألفاً وأن يكون رأس المال العامل ثمانين ألفاً فإن الخمسة آلاف جنيه تمثل فائدة معدلها في الحقيقة وبالنسبة لرأس المال العامل ٦,٢%.. ولو كان مجلس الإدارة أشد تحرزاً وحرصاً فاحتجز ثلاثين ألفاً لبلغت الفائدة ٧%، وستري أن المبلغ الذي سيستغل في الإنتاج فعلاً هو في الواقع أقل من هذا بكثير.

وتمثل الاحتياطات بنداً هاماً من بنود ميزانية كل مشروع رأسمالي وهي متعددة، متنوعة، لا يعلم سرها وحقيقتها إلا الشيطان والرأسماليون! فهناك احتياطي منظور وآخر غير منظور، واحتياطي استهلاك.. الخ، وهذه الاحتياطات تقطع من غلة العمل ويكون مصيرها إما أن تجمد وعندئذ ينطبق عليها ما ينطبق على المبلغ المخصص للاكتناز، أي أنها لن تساهم في القوة الشرائية أو الاستهلاكية وإما أن تستعمل كرأس مال، وهي في هذه الحالة تساهم في القوة الإنتاجية، وليس الاستهلاكية..

الأراضي والإيجارات:

ويتقدم مجلس إدارة مشروعنا خطوة فبدأ في شراء أرض لإقامة مصنع النسيج إذا كان لديه متسع من المال، أو يؤجر أرضاً إذا لم يشأ الشراء، وعليه، مرة أخرى، أن يستأجر أو يملك مخزناً في أفخم أحياء المدينة لعرض منتجاته، ومكاتب في قلب المدينة لإدارة أعماله.

ومجلس الإدارة يدفع في هذه الاستئجارات والأراضي مبالغ كبيرة فأثمان الأراضي مرتفعة، وإذا كانت الأراضي الزراعية التي يقوم عليها المصنع رخصة نسبياً فإن إيجارات المخازن والمكاتب مرتفعة ارتفاعاً جنونياً، يجعل لكل شبر قيمة تجارية.

ونحن هنا لا نناقش المبادئ العامة، فحق ملاك الأراضي في استئزاف الأموال هي مسألة خارجة عن موضوع هذا الفصل، وما يهمنا هو أن الفهم الرأسمالي للملكية قد فرض على الإنتاج الصناعي أن يتحمل عبئاً عقيماً دون أن يكون له أي عائد مباشر، أو مبرر إنتاجي صريح، فأرض المصنع لا تزرع أنسجة، ولا تختزن في باطنها أنسجه، فهي في صناعة النسيج عقيمة، ومع هذا فإن الأنسجة أو العمال يتحملون ثمنها وإذا كان هناك خيار للرأسمالي بين وضع هذا العبء على العمال أو على السلعة أي أن يكون اختياره ما بين تخفيض الأجور، أو زيادة الأثمان فالاختيار واقع حتماً على تخفيض أجور العمال.

ولعل الاعتراض الذي ذكر عن "المساهمين العمال" يذكر هنا عن أصحاب الأراضي فيقال إنهم أيضاً مستهلكون، والأموال التي ستصرف إليهم ستنفق في الأسواق، وفي أنواع مختلفة من الاستثمارات والمشتريات، وردنا على هذا الاعتراض هو ردنا على الاعتراض السابق نفسه، إن ملاك الأراضي، زراعية كانت أو سكنية، هم دائماً من الأغنياء، وإعطائهم أثمان أراضيهم معناه، إلى جانب تحميل الإنتاج بجزء من تكلفة غير إنتاجية، تجميع جزء كبير من أموال المساهمين (إذا افترضنا أن جمهرتهم من الطبقة الوسطى، ولو من الناحية العددية العامة، وليس من ناحية ما يمتلكه كل فرد منهم) وإعطائها مرة واحدة لأشخاص أغنياء بالفعل، ليزدادوا غني.

وأما أن هؤلاء الأغنياء سينفقون هذه الأموال الطائلة في الأسواق والسلع، فسنحدث عن هذه النقطة فيما بعد.

وسنفترض بعد عمليتي توفير رأس المال وبناء المصانع أن عمليات شراء الآلات والمواد الخام ستتم بمنتهى الدقة والأمانة وستبدأ من شوائب العمولة والرشوة.. الخ، وكافة أنواع التوسطات والتطفلات المسلم بها في المجتمع الرأسمالي، والتي قلما تخلو عملية رأسمالية واحدة منها.

وليس لنا اعتراض، بعد أو تعليق على ما سينفق بشراء الآلات والمواد الخام لأن هذه عناصر مباشرة في الإنتاج.

المهايا والمكافآت الأجور:

ويأتي دور المهايا والمكافآت والأجور وهي تنقسم بصفة أساسية إلي فصيلتين الأولى مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ومهايا المديرين وكبار رجال الأقسام والثانية أجور العمال ومن إليهم من صغار الموظفين الذين يعدوا أيضاً رغم اللياقات البيضاء، وعدم مباشرة إنتاجية عملهم عملاً، والفصيلا الأولى وحدها هي التي يمكن أن تعد عبئاً على الإنتاج وبقدر التضخيم فيها، بقدر ما يكون التحيف على الفصيلا الثانية التي هي في الحقيقة المنتجة إنتاجاً مباشراً.

إن الفصيلة الأولى تستنزف مبالغ طائلة تسكت عنها كتب الاقتصاد التقليدي، ولكن مراجعة ميزانيات الأعمال توضح طرفاً من الحقيقة فمجلس الإدارة يتقاضى عادة ١٠% من صافي الأرباح. ولما كان عضو مجلس الإدارة المنتدب يتقاضى غير نصيبه من الـ ١٠% مرتباً ضخماً كما أن الأعضاء أنفسهم يتقاضون مكافأة عن كل جلسة فيظهر من هذا أن نسبة الـ ١٠% من الأرباح لا تخصص لأعضاء مجلس الإدارة لقاء عمل يؤديه ولكن لمجرد كونهم أعضاء، وبمعنى آخر مكافأة لهم على توظيف جانب كبير من أموالهم في المؤسسة وإغراءً لبقية الرأسماليين على أن يحذوا حذوهم، ومن هنا يمكن أن تعد هذه المكافآت نوعاً آخر متضخماً وملتويماً من أنواع فائدة رأس المال وعلى كل حال، فلم يكن عبثاً أن تلقب هذه النسبة ١٠% بمكافأة.

قد يقال إن الإدعاء بأن أعضاء مجلس الإدارة لا يؤدون عملاً منتجاً للمؤسسات هو تحامل تظهر الوقائع العملية خطأه، فإن مكالمة تليفونية من عضو مجلس إدارة كان وزيراً سابقاً، أو عضو برلمان، قد تكسب لشركته عطاءً بعدة ألاف من الجنيهات، وماذا عسى أن يصل إليه جهود مئات العمال أمام هذه المكالمة الرقيقة الموقفة؟

قد يكون هذا صحيحاً ولكنه لا يمنع من أن العمل الذي يؤديه الباشا السابق للمؤسسة هو في حقيقة عمل عقيم، ففي دراسة اجتماعية شاملة تكون النظرة إلى الإنتاج كوحدة، وليس إلى مؤسسة معينة على حدة وأن يكسب عضو مجلس إدارة لشركته عطاءً حكومياً لا يعد عملاً منتجاً، إنه مجرد عملية تحويل، ولو لم يظفر به لظفر به عضو مجلس إدارة شركة أخرى، فالإنتاج لم يزد ومثل عضو مجلس الإدارة كمثل المصرفي الذي يأخذ من ودائع عملاء البنك ليسلف الشركات لا يمكن أن تعد هذه العملية إنتاجية، إنها عملية نقل وتحويل، ولو قارنا هذه العملية بالعمل المنتج لا تضح الفرق، فالكائنات الحية حتى النباتي منها تحيل العناصر الطبيعية بما فيها الضوء إلى لحم، وعظم، ودم، وسيلولوز، والعمال عندما يحيلون الخيوط الدقيقة الهفافة إلى ثياب متينة، فإنه وإن كان عملها أقل إعجازاً من عمل الكائن الحي، إلا أنها تشترك معه في أنها "إحالة" وليس تحويل، ومن هنا يتضح أن جهد أقل عامل يختلف أساسياً ويفضل جهد أعظم رأسمالي حتى وأن كسب هذا الأخير للشركة آلاف الجنيهات ولعل مما يقلل من الدهشة التي تتملك أذهان القراء أن نشير إلى أن عمل الكائن الحي في تحويل العناصر إلى هواء.. ودم وسيلولوز هو عمل شديد التعقيد عظيم الإبداع والأصالة وأن عمل العامل - وهو إلى حد ما سليل المخترع - في إحالة المواد الخام إلى سلع نافعة مصنوعة يمكن أن يوصف بذلك أيضاً بينما لا يمكن قط أن توصف أمثال المكالمات التليفونية، أو الاتفاقات التي تعقد وسط الحفلات وبفضل الوساطات والمعارف.. الخ، بشيء من الإبداع والتعقيد.

وكيف يمكن أن تعد عمليات التوزيع والبيع عمليات إنتاجية إذا كانت السلعة قد أنتجت بالفعل؟ إن العمليات التي تيسر استخدام السلع يمكن، إذا وجهت لمصلحة الشعب، أن تعد "خدمات" أما إذا وجهت لزيادة الربح فلا تكون أكثر من فنون من التجارة الرأسمالية.

على أن المكافآت الرسمية تصغر أمام الأجور الضخمة التي تمنح لأقارب وأبناء وأصحاب أعضاء مجلس الإدارة الذين يفرضون على المؤسسات كرؤساء للأقسام أو مديريين للفروع، بصرف النظر عن أي كفاءة أو حتى أي عمل، لأن المطلوب لهم هو نفسه المطلوب لعضو مجلس الإدارة، أي مكافأة سخية، واسم وظيفة مشرف، يقدم في المجتمع لشاغلها، أما أن يكون فنياً أو غير فني مجدداً أو غير مجدٍ فهذا ما يلحظ في غير أبناء البيوتات الذين يرون هذه المناصب حقاً تفره لهم شرعة الملكية، والميراث والأرستقراطية فهو يشغل المنصب، كما يحمل الدرجة الجامعية، دون أن يفكر في الاستفادة منها.

وهذا الفهم للأمر لا يقتصر على أهله، بل إن عامة الناس قد تقع فيه، فلا تعدم أحداً من هؤلاء يتساءل عن الشخص الذي تصل به الوقاحة إلي درجة يناقش فيها حق عضو مجلس إدارة الشركة في تعيين ابنه أو صهره أو قريبه في "شركته" نفسها؟ وهل يعقل أن يكون الأب في مثل المركز الرئيسي، ويتسكع ابنه أو يعرض نفسه في مزاد الوظائف أو يدخل كأى فرد آخر الامتحانات والمسابقات.

وليست هذه حالات فردية، أو جزئية أو ضئيلة القيمة، وإنما لنكرر هنا أن نقيصة الاقتصاد السياسي الرأسمالي الأولي التي بعدت به عن عالم الحقيقة والواقع هي إهماله لمثل هذه التفصيليات، فالأعمال الرأسمالية إما مشاريع فردية خالصة، وإما شركات تضامن أو توصية أو محاصة، والنظم الأربعة الأولى إما فردية بحتة، وإما فردية إلي حد غالب كبير بحيث لا نكون في حاجة لإيضاح أو لتبرير احتكار الرأسماليين وأبنائهم وأقاربهم للمناصب العليا فيها، ما دام المشروع بأسره فردياً أو يكاد، وأما بالنسبة لشركات المساهمة ففيما ذكرناه ما يقع كل شخص يحترم الحقيقة وإن لم ترد في الكتب!

ولسنا في حاجة إلي الاستعانة بالإحصائيات والجدول المنمقة أو ضرب الأمثلة للبرهنة على صحة ذلك، فالأمر أمر وضع عام وكل متخرج من مدرسة من المدارس العامة (ايتون وهارو.. الخ)، يضمن وظيفة إما في شركة، وإما في مستعمرة.. كما أن أي شاب أمريكي نصف مثقف يقبل الهجرة يجد منصباً رئيسياً في إحدى مكاتب النقطة الرابعة، أو فروع الشركات التي تنقسم العالم، فإذا كانت المحسوبيات داخل الإطار الطبقي بهذا الشكل الواسع "العمومي" فهل تضيق الشركات بأبناء وأقارب أعضاء مجالس الإدارة؟

إذا جمعنا مهايا أعضاء مجالس الإدارات وحاشيتهم من كبار الموظفين ورؤساء الأقسام، لهالتنا جسامه المبلغ، ولتأكدنا أن هذه الوظائف والمهايا إنما هي وسائل لاستنزاف أكبر نصيب من الربح قبل إعلانه، والإستئثار به دون المساهمين، فكبار الممولين يأخذون الربح ثلاث مرات الأولي في شكل مكافآت فخرية سنوية والثانية في شكل مهايا فخرية أيضاً، أو نصف فخرية لأبنائهم وأقاربهم الخ. والثالثة التي يتساوى فيها أعضاء المجلس مع بقية المساهمين ويمكن أن يقال دون تحيز أن أرباح أعضاء مجالس الإدارة قد تصل إلي ٥٠% في الوقت الذي لا يصل فيه ربح المساهم العادي إلي أكثر من ١٠%. والرأسماليون يرون أن ربح ٥٠% إنما يعد نسبة معقولة متواضعة، وليس أدل على ذلك من العرف السائد المسلم به الذي يقضي باقتسام الأرباح بين الممول والمدير في حالة شركات التوصية فالمدير المفلس يقوم بكل العمل، ويتقاضى ٥٠%، والممول يتقاضى ٥٠% أيضاً، لأن ماله - كما يري الرأسماليون - ينوب عنه، ويعمل له، ويرى أعضاء مجالس الإدارات أنهم يجمعون ما بين المديرين والمساهمين فلا عليهم إذا وصلوا بأرباحهم إلي ٥٠% وحرموا بقية المساهمين المغفلين الذين يريدون الكسب دون أن يعملوا شيئاً.

والفصيحة الثانية من المهايا هي أجور العمال - ومن لف لفهم - وأهمية هذا القسم تتأتى من أن أجور العمال هي في حقيقتها القوة الشرائية والاستهلاكية للشعب، فالفلاح الكادح في أرض الإقطاعي والعامل الدائب في مصنع الرأسمالي يتقاضيان ثمرة عملهما أجراً، وبهذا الأجر وحده يشتريان كل السلع الاستهلاكية التي تلزمهما، فمدي الشعب الاستهلاكي للسلع يتوقف على أجور العمال، وكان يجب لهذا أن تكون عالية لكي يستطيعوا استيعاب السلع الاستهلاكية وشرائها، وكان هذا يفيد الرأسماليين بطريق غير مباشر أو ينجيهم من مغبة الكساد، ولكن كان لدي الرأسماليين طرفاً أخرى أدني من هذه، وأكثر مباشرة للربح والفائدة، وقد فضلوا جرياً على المبدأ الرأسمالي في تفضيل العاجل الحاضر، وبدلاً من أن يعطوا العمال أجوراً مرتفعة لكي يضمنوا استمرار الاستهلاك، وبالتالي استمرار الربح، اختصروا الطريق فجزروا الربح جزراً، ولم يبقوا للعمال إلا

الأود، وإلا ما اضطروا إلي التسليم به للعمال تحت ضغط النقابات، فحققوا مرة واحدة ما كان يمكن أن يحقق على آمد طويلة، فحتى لو تعطلت المصانع فترة فإن هذا لا يضير لأن ما اكتسبوه يكفيهم، فضلاً عن أن البطالة ستحطم من روح العمال المعنوية، وستجعلهم أدني إلي الخضوع والتسليم. وسنعود إلي هذه النقطة في نبذة تالية، على أن الرأسماليين – ما ظلوا رأسماليين – لا يستطيعون – حتى لو أرادو – زيادة أجور العمال، لأن الدائرة الرأسمالية المفرغة تحكمهم، كما يحكمون هم من دونهم، وإذا أرادوا زيادة الأجور دون رفع الأثمان، كان عليهم أن ينقصوا من أثمان الأراضي والآلات، وهذا ما لا يستطيعون، فليس أصحاب الأراضي والآلات بأقل منهم بأساً وشدّة، ولا يستطيعون أن يحيفوا على المساهمين أكثر مما حافوا، فلا يبقى إلا أن يضحوا هم أنفسهم ببعض أرباحهم الفاحشة ولكن ذلك يعد تجديفاً وكفراً بشرعة الرأسمالية وخروجاً من جنتها، وهم جميعاً مؤمنون بها، متمسكون بتعاليمها.

وقد لا يكون الانتقاص من حقوق العمال مباشراً وظاهراً، فقد يلجأ الرأسماليون إلي الأساليب التي تضاعف من الإنتاج بالعدد نفسه من العمال، وهو ما يسمونه بالترشيد. والنتيجة النهائية واحدة وهي أن العمال، وهم العنصر الأساسي في الإنتاج، كما هم جمهرة الشعب والغالبية العظمى من القوة الشرائية، لا ينالون إلا الفتات. ولا تصل أجورهم إلي ٢٠% من مصاريف الإنتاج في بلاد كثيرة، وأن هذا يباعد الشقة ما بين الإنتاج والاستهلاك.

وثمة ناحية لا نري بدأ من الإشارة إليها هنا، وإن لم تكن وثيقة بالإنتاج الصناعي، فقد رأينا حتى الآن أعباء عقيمة تضاف على الإنتاج وتستأثر بزبدة الأرباح، وتحيف على أجور العمال بحيث لا يخرجون إلا بالفتات وعلينا الآن أن نشير إلي أن هذا الفتات نفسه لا يخصص كله – على ضالته – لشراء السلع الاستهلاكية، لأن ملاك الأراضي، كزملائهم ملاك المصانع، يطالبون بنصيبهم من لحم العمل، أي الإيجار إيجار تلك الأمتار المعدودة من الأرض التي يأوي إليها. والتي كانت في العهود الوحشية والقديمة مجانية أو شبه مجانية فأصبحت في العصر الحديث ذات قيمة مرتفعة ارتفاعاً جنونياً.

ومرة أخرى، نحن لا نناقش هنا حق الملاك، ولكننا نشير إلي نتيجة هذا الوضع، وهو أن هذا البلاء الجديد قد أصبح يستحوذ على ربع أو ثلث أو حتى نصف الفتات الذي لم يكن يكفي قط قبل الإيجار لامتصاص السلع الاستهلاكية المعروضة أو إشباع الحاجات..

الإعلان والدعاية .. الخ:

يتطلب النظام الرأسمالي لكي تصل منتجات المصنع إلي أيدي المستهلكين تحقيق عمليات معقدة عديدة من الدعاية، والعرض وإنشاء جهاز للتوزيع ومجاهاة منافسة المؤسسات المماثلة بشن " حملات" إعلانية تساهم فيها "قوات" الصحافة والسينما والملصقات. ومصاريف كل هذه العمليات تحمل على الإنتاج دون أن يكون لها أي حاجة حقيقية أو دور فعال.. إلا كسب الأسواق من أيدي المنافسين.

ماذا يفعل الرأسماليون بقوتهم الشرائية ؟

أدت السياسة الإنتاجية الرأسمالية إلي تخصيص معظم الربح للرأسماليين تحت أسماء مختلفة (فائدة رأس المال، المكافآت، الاحتياطات.. الخ).

وإلي تخصيص جانب آخر لحاشيتهم من المعلنين وغيرهم بحيث لم يبق للعمال إلا الفتات، الأمر الذي بدوره إلي اتساع الشقة ما بين الإنتاج والاستهلاك، ولكن بعض الناس قد يرون أن النصيب الأعظم من الأرباح

التي حصل عليها الرأسماليون لا تجمد أو تضيق هباء فاستبعدنا لها. وإفرادنا القوة الشرائية للعمال – ممثلة في أجورهم – بالاعتبار هو تعسف، ولكن الحقيقة غير ذلك، إن الحقيقة أسوأ من ذلك! فباليت النصيب الأعظم من أرباح الرأسماليين تضيق هباء، لأن ذلك سيوقف شقة الخلاف بين الإنتاج والاستهلاك على ما هي عليه، ولكن الذي يحدث أن الرأسماليين يستغلون بالفعل قواهم الشرائية فيبذلون جزءاً ضئيلاً (بالنسبة لأرباحهم الضخمة المتوالية) في مواد الترف والبذخ، والتجميل والتزيين وبناء القصور والاستمتاع إلي غير ذلك من المواد التي لا تمت إلي سوق الاستهلاك الشعبي – بأقواته، وجلوده، وملابسه ومساحنه – بصلة ثم يستغلون الجزء الأكبر من أرباحهم في بناء مصانع جديدة أو توسيع مصانعهم أو إنشاء فروع، أو استثمارها في المستعمرات لكي تأتي لهم بأرباح جديدة ضخمة يفعلون بها ما فعلوه بسابقتها وهلم جرا، وبذلك يضاعفون المشكلة ويوسعون الهوة بين الإنتاج والاستهلاك عاماً بعد عام، وهذا هو سر آلاف الملايين من الجنيهاً المستثمرة للرأسماليين والمستعمرين في المستعمرات، إنه جهد العامل الأوروبي المستغل انتزع منه وصر إلي المستعمرات ليكون قاعدة لاستغلال جديد: استغلال رخص الأيدي العاملة ووفرة المواد الخام.

* * *

من هذا العرض لطريقة الإنتاج الرأسمالي يتضح لنا أن الأزمة وفي أذبالها البطالة ليست حدثاً عارضاً في الرأسمالية، ولكنها النتيجة الطبيعية لضعف محتوم في القوة الشرائية الشعبية يجعلها تعجز عن ملاحقة السلع المتدفقة فيندم التوازن، وتحدث الأزمة والبطالة.

فالشيء الخفي، الغامض، المجهول الذي أشرنا إليه في صدر هذا البحث، والذي أعتبر السبب المباشر لحدوث الأزمة هو في حقيقة إيدان بوصول تخمة الإنتاج إلي درجة التفاقم وعندئذ تحدث الأزمة كما يحدث الانفجار عند وصول الضغط إلي درجة معينة.

وبهذا وحده نستطيع أن نحل اللغز، لغز أزمة فائض الإنتاج، الأزمة التي توجد الفاقة والعوز من تعدد السلع وكثرة الخيرات! ويحفي صانع الأذية لكثرة ما يصنع من أذية! ويجوع الفلاح لزيادة إنتاج القمح! إن وحشية الرأسمالية قلبت الوضع القديم عندما كانت تنشأ الأزمات من المجاعات، ومن الجفاف، ومن قلة المحاصيل وندرة السلع أما الآن، فالعكس هو الذي يحدث، وتراكم الإنتاج معناه قصور الاستهلاك، ولو لوحظت العدالة في التوزيع والأجور لما وجد قصور في الاستهلاك، لأن الذين يستهلكون هم الذين ينتجون.

— ٤ —

أنواع أخرى من البطالة

في مستهل هذا البحث تحدثنا عن نوعين من البطالة: البطالة التي تستتبعها طبيعة الرأسمالية، بطالة "الجيش الاحتياطي الصناعي" المجدد بصفة دائمة ليقترع منه عمال المؤسسات التي تفتح أبوابها ويضاف إليه عمال المؤسسات التي تغلق أبوابها، والبطالة التي تستتبعها طريقة الإنتاج الصناعي الرأسمالي، أي أزمة فائض الإنتاج التي تنشأ من عجز الاستهلاك عن متابعة الإنتاج للأسباب التي شرحناها في الفصل السابق، والآن نتحدث عن نوع جديد من البطالة هو آخر ما أخرجته الرأسمالية عندما أرادت أن "ترشد" الإنتاج. فجااء ترشيدها على حساب العمال، وكأنما لم يكف الرأسماليين النوعان السابقان من البطالة فعززوهما بثالث.

البطالة الفنية:

وتنشأ البطالة الفنية أو كما يؤثر البعض تسميتها "التكنولوجية" من استخدام أصحاب الأعمال لأساليب عملية وفنية تؤدي فيما تؤديه، إلي توفير العمال بحيث يكاد يؤدي العمل بطريقة آلية بحتة.

وخير الأمثلة التي يمكن لمسها في هذه البلاد هي ما حدث في صناعة النسيج، فقد كانت المصانع تستخدم عاملاً واحداً لكل آلة نسيج ميكانيكية تكون مهمته أخذ المكوك قبل أن ينتهي الخيط ووضع آخر جديد، وملاحظة سلامة الخيوط، ولكن التقدم الفني أوجد آلات يستغني فيها عن عملية ملء المكوك كما تقف الآلة من تلقاء نفسها، إذا حدث قطع في أحد الخيوط، وبذلك أصبح العامل يستطيع ملاحظة عدة آلات في وقت واحد، وقد وصل عددها في هذه البلاد إلى ستة عشر بينما وصل في بلاد أخرى إلى أربعين، ومعنى هذا أن تستغني المصانع عن ٣٩ عاملاً من كل أربعين عامل من عمال النسيج.

وقد لا تصل البطالة الفنية إلي هذه الدرجة بالطبع، وقد قدرها اللورد ستاب في إنجلترا بمائتين وخمسين ألفاً، أي ما بين ربع وسدس عدد العاطلين في سني الزواج.

وقد رأي بعض العلماء أن الترشيح لا يؤدي إلي بطالة. أو أن البطالة التي يحدثها - إذا حدثت - بطالة مؤقتة، وقد لخص وجهة النظر الدفاعية هذه صديقنا الأستاذ عبد المغني سعيد في كتابه الممتع "نحو الرشد الاقتصادي" فهو يقول "، والخلاصة أن الترشيح يؤدي أولاً إلي بطالة وقتية يطول أمدها بصفة خاصة بين فئات العمال متقدمي السن، وثانياً أن تلك البطالة وقتية تنتهي بتحويلات في نوع العمل بمعنى أن العمال الذين تعطلوا بسبب الترشيح يعودون إلي أعمال غير تلك التي كانوا يزاولونها من قبل ولهذا يجب تمرين العمال المتعطلين على حرف جديدة، وقد دلت التجربة على أن تعليمهم الحرفي يبسر لهم سبل العودة إلي العمل في الصناعات التي تحتاج إلي أيد ماهرة ولا شك أن إعادة مران العمال المتعطلين، ومطابقتهم تغيير حرفهم للظروف الاقتصادية المتقلبة بحيث يكون المران من عوامل الانتعاش وأدواته من شأنه أن يخفف حدة البطالة ويعجل بالانتقال من فترة الكساد إلي فترة الرخاء في الدورة الاقتصادية، كما أنه لا يعرض العامل المتعطل لخطر التدهور والانحلال الناجم عن طول أمد البطالة، وما يصحبها من فراغ، وثالثاً وتلك هي النتيجة النهائية الثابتة يؤدي الترشيح إلي انخفاض الطلب على العمال منسوباً لوحدة الناتج ولهذا لا يؤدي الترشيح في الزمن الطويل إلي البطالة إذا صحبته زيادة الإنتاج، والمفروض أن تصحبه هذه الزيادة بانخفاض نفقة إنتاج الوحدة وتوسع السوق، وهو لا يحدث بطالة إلا إذا اختل التوازن بين معدل إدخاله، وما يترتب على ذلك من تعطيل لبعض الإنتاج، وبين معدل تزايد الإنتاج إلي حد يكفي لإعادة تشغيل العمال المتعطلين، وعلى درجة هذا الخلل يتوقف قدر البطالة الناجمة عن الترشيح، وعلى مدى تدارك هذا الخلل يتوقف أمدها، ويطلق على البطالة الوقتية المتسببة عن الترشيح اصطلاح "البطالة الفنية" أي ذلك الشطر من البطالة المتسببة عن التقدم الفني والذي يتعادل خلال مده معينة من الزمن مع آثار التقدم الفني والتغييرات المترتبة عليه. وعلى التقدم التلقائي للنظام الاقتصادي في نفس الوقت، ولهذا فوجود البطالة لا يفترض إلا في حالة ما إذا تجاوز التقدم الفني معدله العادي، ولو أن التحسينات الفنية أدخلت على جميع الصناعات وطبقها جميع المنتجين في كل صناعة بمعدل واحد لما أحدثت من الناحية الحركية ارتباكاً في النظم الاقتصادية، ولما تترتب عليها شيء أكثر من زيادة سرعة تداول النقدية أو زيادة كمية النقود إذا لم تكف زيادة سرعة الكمية الموجودة منها لمواجهة تقدم الإنتاج، وإنما يحدث الارتباك لأن التحسينات الفنية تدخل في بعض الصناعات دون البعض الآخر. وبواسطة بعض المنتجين دون البعض الآخر في الصناعة الواحدة مما يترتب عليه تغيير نسبي في دخول المنتجين وفي الطلب على السلع - وبالتالي في الأسعار - أو بعبارة أعم خلل نسبي في الأسعار والأرباح معاً. ولهذا رأينا الدول المطبقة لسياسة النهج الاقتصادي والمهيمنة تماماً على أقدارها الاقتصادي كاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لم يصحب إدخالها للتحسينات الفنية بمعدلات متوازنة في شتي نواحي نشاطها الاقتصادي أي ارتباك أو بطالة ولم تمتد إليها ويلات الكساد^(١).

(١) ص ١٢٣ - ١٢٤ بتصرف من كتاب نحو الرشد الاقتصادي للأستاذ عبد المغني سعيد.

فمع شدة حرص الكاتب على تبرئة الترشيح من تبعة البطالة ومحاولته التخفيف من شأنها، وتلمس أنواع الحلول إلا أن الانطباع الذي نخرج به من قراءة هذا الدفاع هو أن البطالة التي يحدثها الترشيح مؤكدة وأن أمد هذه البطالة ومداهما يخضعان لدرجة هيمنة الدولة على المصائر الاقتصادية، وقدرتها على التدخل، فإذا كانت تلك الهيمنة كاملة انحسرت تمامًا، وإلا فعلي قدرها، ونحن نعلم حق العلم أن الجهود الرسمية للحكومات الرأسمالية في هذا الميدان عقيمة، وأن ما يتم هو حكم الأمر الواقع بالفعل – أي الوضع الرأسمالي، وأن محاولة العلاج بعد تفشي المرض هي أكثر أنواع المحاولات فشلًا وسقوطًا، وأن كل الافتراضات التي افترضها الكاتب حدوثها لتحول دون تفاهم البطالة هي افتراضات لا يمكن تحقيقها تحقيقاً كاملاً، لأن ذلك يتعارض مع طبيعة النظام الرأسمالي "الحر" وتعدد المشاريع الفردية وتمسك أصحابها بحقهم المزعوم في إدارة أعمالهم كما يتراءى لهم. وفي مثل هذا الوضع يكون قصارى ما يسمح به هو تنفيذ هذه الاقتراحات تنفيذاً وقتياً، أو شكلياً، أو جزئياً، وليس في هذا كله كبير غناء.

البطالة المستترة:

وأخيراً جداً فهناك نوعان آخران من البطالة الأولى البطالة المستترة التي تحفل بها البيئة الرأسمالية، ونعني بها ذلك العدد العديد الذي يشغل نفسه بأشغال تافهة، لا يمكن أن تعد في الواقع عملاً، كالباعة المتجولين، وباعة اليانصيب، والشحاذين. إن هؤلاء في حقيقة الأمر أشبه بالمتبطلين منهم بالعمالين ولا بد منهم مع هذا في "الغابة" الرأسمالية إنهم المطرودون إلى الشارع، والمحرومون من الامتياز، والراسبون في القاع، وضحايا المنافسة بالناب والمخلب.

ويدخل ضمن هؤلاء المسجونون، وهم في البلاد الرأسمالية عدد كبير يقضي عليه بالخمول أو الاشتغال بأعمال مضنية، شاقة، ولكنها غير منتجة، وبطالة المسجونين متأتية من عدة أسباب منها عدم قيام الدولة في الرأسمالية بالمشاريع التجارية، والإنتاجية ومنها خشية الرأسماليين من منافسة منتجات هؤلاء العمال الذين يعملون بالمجان، حتى لو كانت مقصورة على إمداد الأقسام الحكومية، وهذا هو ما حدث في البلاد، إذ قضى صدقي (باشا) – وقد كان رئيس الاتحاد المصري للصناعات – على صناعات المسجونين في إحدى فترات توليه الحكم.

البطالة الفاخرة:

والنوع الثاني، والأخير من البطالة الرأسمالية هي البطالة الفاخرة بطالة حملة الأسهم، وأصحاب الأراضي الذين يعيشون على ربحها أو ريعها، ويسمون أنفسهم آونة رجال أعمال وآونة "من الأعيان" والكثير من هؤلاء يستمد أرباحه من أعمال مستثمرة في الصين أو أفريقيا بينما تكون بلده إنجلترا أو أمريكا، وتكون إقامته بالريفيرا أو سان موريز أو مونت كارلو، وعملهم الوحيد هو إنفاق النقود التي تتدفق عليهم وهم يرون أنهم يكدون في ذلك ويتعبون كما يكد ويتعب الفلاح! فالرياضة والصيد والقنص والرحلات في القطارات وعلى اليخوت والمراهنة والسهر والرقص كلها واجبات متعبة للأثرياء! كما أن تغيير المودات وتجربة القبعات وعمليات الزينة واجبات مضنية حتى الموت للثريات الرقيقات!

العلاج على طريقة الدبة !!

لما كانت البطالة من أسوأ وجوه النقص في النظام الرأسمالي فقد كان محو هذه الوصمة، وتحقيق العمالة الكاملة، أي إيجاد عمل منتج لكل مواطن. هو هدف العلماء الرأسماليين المجددين الذين اختلفوا عن أسلافهم القساة الذين رأوا أن الفقراء يجب أن يظلوا فقراء ليمدوا رأس المال بالعمال ليعمل النظام وإلا ازدادوا فقراً.

ولكن عبثاً، فالرأسمالية ما ظلت رأسمالية تحاول جاهدة مستينسة تطرق كل باب وتعالج كل فكرة ثم لا تجد منفذاً من الإطار الحديدي الذي يكبلها إلا أن تقتل الميكروب والمريض نفسه ! أو أن تضع مكان المرض الذي يدعي البطالة بديلاً ملعوناً يدعي الاستعمار أو الفاشية أو الحرب، ومن قبل قال الشاعر العربي:

إذا استشفيت من داء بداء فأقتل ما أهلك ما شفاك !

وفي إنجلترا، بوجه خاص، حظت هذه المسألة بعناية كبرى، فإنجلترا هي قلعة الرأسمالية العريقة، والأغلبية العظمى من سكانها عمال صناعيون بحيث لا تمثل بقية المهن (بما فيها الزراعية) إلا أقلية ضئيلة، ومن أجل ذلك تعرضت لويلات البطالة أكثر من غيرها من البلاد، ونشأت فيها الحركة النقابية وانتظمت الطبقة العاملة حتى انتهت إلي التطور الطبيعي - تكوين حزب العمال - الذي قفز في السنين الأخيرة حتى تقلد أزمة الحكم.

مدرسة كينز:

لم يكن من العجيب إذن أن تظهر في إنجلترا مدرسة التجديد الرأسمالي، وأن يقوم فيها جون مينارد كينز، الذي بذل أكثر من أي اقتصادي حديث آخر، جهداً جباراً لإقالة الرأسمالية من عثرتها، ولتزويدها بدم جديد.

ومع أن كينز، وهو زعيم الاقتصاديين "الأرثوذكس" كما يقولون قد اضطر إلي أن يضحى بكثير من حمولة السفينة الرأسمالية الغارقة حتى يمكن أن تطفو، وكاد أن يقترب في نقط كثيرة مع ماركس، والمدرسة الاشتراكية، إلا أن الجهود المستينسة التي بذلها، والدراسات المستفيضة لم تكلل بالنجاح، لا نظرياً، ولا عملياً مما قطع الأمل في شفاء الرأسمالية.. وأثبت أن داءها عضال.

ونظرية كينز معقدة، حافلة بتفصيليات اصطلاحية، ومعادلات جبرية، تجعل بسطها هنا مستحيلاً، ولكن لا معدي لنا من الإشارة إليها إشارة مقتضبة وان لم تخل من مساوئ الإقتضاب.

وأبرز السمات في نظرية كينز:

أولاً - تشجيع الاستثمار بإنقاص معدل الفائدة^(١) وكينز لا يقف عند التشجيع، بل هو يهدف في الحقيقة تنمية رأس المال تنمية تقضي على المظهر الإستغلالي، أي وجود المواجه، والمستثمر لماله دون عمل، وتكفل مية تدريجية غير مؤلمة لهم، وقد يتطلب ذلك خمسة وعشرين عاماً أو أقل، ولن يتحقق إلا عند ما تصل تنمية رأس المال وزيادته إلي الدرجة التي تقضي على ندرته^(٢) تلك الندرة التي تجعل له القيمة الاستغلالية

(١) يعد كمال على الاستثمار المقصود هنا شراء أحد رجال الأعمال لآلة ما، إذ أن ذلك يتوقف على الفرق بين الفائدة التي سيتقاضاها البنك منه على المبلغ الذي سيسلفه له، وبين نسبة الربح المنتظرة من استخدام الآلة..

(٢) الجملة التي جاء بها هذا المعنى من كلام كينز هي:

والاستثمارية والتي يتقاضى عنها المستثمر - دون أداء عمل - فائدة، وعند ما يزيد رأس المال هذه الزيادة المنشودة يهبط معدل الفائدة إلى صفر.

وثانياً - إن تحقيق ذلك، ولو نظرياً، يصلنا بالسمة الثانية لتجديد كينز، وهي مسألة النقود إذ لا يمكن تحقيق هذه الزيادة الجسيمة لرأس المال لو ظلت قاعدة الذهب هي مقياس النقود، ومن هنا جاءت نظرية كينز في إدارة العملة ^(١) Managed Currency والفكرة الأساسية فيها جعل العملة الورقية، وما يتبعها من صكوك الإئتمان، خاضعة مع حاجة السوق، وإدارتها حسب المطلوب، وليس العكس كما هو الحال في الوضع الرأسمالي.

وثالثاً - ومن الواضح كذلك أن هذا التجديد الجذري العظيم لا يمكن أن يوصل إليه بدون تدخل قوي وحاسم من الدولة، وهذه أي تدخل الدولة، هي السمة الثالثة لتجديد كينز، ومن هنا نفهم لماذا كان اسم الكتاب الذي شرح فيه نظريته "النظرية العامة للعمالة، والفائدة، والنقود" فإن هذه الثلاثة - العملة، والفائدة والنقود - مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يمكن فصله.

والنقد الأساسي الذي يوجه إلى هذه النظرية أنها أجمل من أن تحقق! فكل شيء له طبيعة عملية، ألف شيء على الأقل في الوجود الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للرأسمالية، ينحيا جانبياً، ويلزمها السطور والصفحات.. وقد ناقش كينز المشكلة - كما لاحظ أحد النقاد - في "فراغ سياسي Political Vacuum" وأثر أن يتعامل مع الفروض والأرقام والمعادلات، مع أنه كان فيما يبدو ملماً بعقم هذا الوضع من الناحية العملية، وليس أدل على ذلك من استشهاده - بصدد إقصاء الفائدة - بكلمة والتر باجهوت المأثورة "إن جون بول يستطيع أن يتحمل أشياء كثيرة، ولكنه لا يستطيع تحمل فائدة ٢%"، مع ذلك فقد مضى في تأسيس نظريته، وفي الحقيقة أن غرضه لم يكن كإقتصادي تقليدي أن يوجد الحل العملي، ولكنه كان يريد أن ينقذ شرف النظرية الرأسمالية بإيجاد حلول نظرية تحتفظ بجوهر الرأسمالية، أي الملكية الفردية، وتحل المشاكل التي ترتبت على وجود هذا الجوهر نفسه، وقد أوجد هذه النظرية ولكن بعد أن استأصل بعمليات جراحية عديدة أوصال الرأسمالية حتى أصبحت البقية الباقية من جسمها لا تستطيع حراكاً، ولا تقوي على عمل.

إن مدرسة كينز رغم أن أبرز أغراضها الإصلاحية كان مقاومة البطالة، إلا أنها قد انتهت إلي ما انتهى إليه الرأسماليون الأول القساة، وها هي ذي مسز جوان روبنسون Mrs. Joan Robinson ^(٢) وهي من أبرز أتباع مدرسة كينز تقول "إن البطالة ضرورية للرأسمالية لكي تحافظ على ثبات قيمة العملة، ولا عطاء السيد سلطة فوق تابعه". فليس هناك أي تقدم، لا في الناحية الاجتماعية ولا في الناحية الفنية والاقتصادية.

"Thus we might aim in practice at an increase in the volume of capital until it ceases to be scarce, so that the functionless investor will no longer receive a bonus".

The General Theory of Employment, Interest, and Money, pp. 370

(١) سنعالج ببعض التفصيل هذه النقطة في رسالتنا القادمة "المهمة السرية للنقود"

(٢) أنظر "المشكلة الاقتصادية للسلم - مشروع لاتحاد عالمي اشتراكي".

A Plea for Socialist World Union Gollancz 44 The Economic Problem of the peace

تأليف والتر باولي ص ٧٥ ونبذة مسز روبنسون قد جاءت أساساً بنشرة الفابيان يناير سنة ٤٣.

تدخل الحكومة وأثره:

الصحيفة البريطانية البيضاء^(١) كمثال على ذلك:

عندما وليت الوزارة البريطانية الائتلافية (من المحافظين والعمال) الحكومة خلال الحرب الثانية، حاولت أن تعالج هذه المشكلة، فأصدرت صحيفة عن سياسة العمالة، كما أصدر المفكر البريطاني سير ولیم بیفردج كتاباً يتناول بالتفصيل ميكانيكية العلاقات بين الدولة وبين الجانب الفردي الرأسمالي في موضوع الاستثمار باسم "العمالة الكاملة في مجتمع حر".

ومناقشة هذين المطبوعين تنقلنا إلي مناقشة مدي امكانية الجهود العملية، ومدي ما يصل إليه عمل الحكومة في البلد الرأسمالي، ولعله الأمل الوحيد الباقي الذي يعلق عليه المجددون الرأسماليون أعظم الآمال لقد أعلنت الصحيفة البريطانية البيضاء في المقطع الأول لها: "إن الحكومة تقبل كأحد أهدافها الأولية ومسئولياتها الاحتفاظ بمستوي عال وثابت للعمالة بعد الحرب".

لهذا الغرض تعلن عزمها على تكوين هيئة عامة للاقتصاد.

"إن الحكومة تعتزم أن تشكل بصفة دائمة هيئة مركزية صغيرة مؤهلة لقياس وتحليل الاتجاهات الاقتصادية وتقديم تقاريرها إلي الوزراء المختصين".

وتوضح الصحيفة البيضاء بصراحة لماذا أخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية "الاحتفاظ بمستوي عال وثابت للعمالة".

"إن الحكومة مستعدة لأن تقبل في المستقبل مسؤولية العمل في أولي المراحل الممكنة لوقف تهديد الكساد، وهذا يتضمن تقدماً جديداً على الدولة، ولقد اعتقد حيناً من الدهر أن كل انكماش في التجارة يحمل معه أوتوماتيكياً، علاجه، حيث أن الأثمان والأجور تهبط، وهبوط الأثمان يحقق الزيادة على الطلب، وهكذا تعود العمالة إلى ما كانت عليه وقد أظهرت التجربة أن هذه العملية من الانتعاش الذاتي، وفي ظل الظروف الحديثة، إذا كانت كافية على الإطلاق، فيغلب أن تكون مسرفة في التطويل، مصحوبة بمتاعب ذائعة الانتشار، ولا سيما في مجتمع صناعي معقد كمجتمعنا".

وترى الصحيفة البريطانية البيضاء أن البطالة الجماعية في بريطانيا إنما تعود إلى عدم كفاية الاستثمارات الخاصة وتأرجحها، وأنه سيكون على الدولة أن تفعل في المستقبل عكس ما كانت تفعله في الماضي تماماً.

"إن المصروفات الرئيسية العامة كانت تتأرجح في الماضي، لأن السلطات كانت تأخذ بفكرة أنه في فترة الانكماش عندما يكون دخلها مضطرباً، فإن الاقتصاد في المصروفات العامة هو الخطة السليمة".

أما في المستقبل فعلى الدولة أن تحاول ملأ الفراغ الناشئ من تدهور الاستثمارات الخاصة بقيامها باستثماراتها.

(١) نحن مدينون بمعظم مادة هذه النبذة والنبذة الثانية "الاستعمار" لكتاب فريتز استرنبرج "الأزمة المقبلة" الذي قمنا بترجمته. ونأمل أن يري النور قريباً

"إن الاستثمارات العامة، في التوقيت والتقدير، يجب أن يرسمها بدقة لتعوض التأرجح الذي لا مفر منه في الاستثمارات الخاصة، ويجب أن يكون بإمكان الحكومة الإبقاء على ثبات الاستثمارات العامة عندما تبدأ الاستثمارات الخاصة في الهبوط لمداومة الانكماش لها، ولكن هذا قد لا يكفي، إذ لتحقيق هدف العمالة العامة يستحب أن توسع الاستثمارات العامة عندما تتدهور الاستثمارات الخاصة، وتنقلص في فترات الرواج".

ومع هذا فقد ارتوى أن تتفادى الدولة - بقدر المستطاع التأثير على الجانب الرأسمالي الفردي ونشاطه الاستثماري، وأن تقصر درجة استثمارها بحيث يكون تدخلها تكميلياً.

وقد أعلن السير وليم بيفردج في كتابه "العمالة الكاملة في المجتمع حر": "إن تمحيص النقد للصحيفة البيضاء يظهر أنها لم تشن هجوماً جدياً على تأرجح الاستثمارات الخاصة، فقد ركزت أملها في توسع وتقلص الاستثمارات العامة لتعويض توسيع وتقلص الاستثمارات الخاصة وقد فعلت هذا دون أن تمد نطاق الاستثمارات العامة، ودون أن تجرؤ على زيادة سلطات الحكومة المركزية تلقاء استثمارات السلطات المحلية، إن سياسة الصحيفة البيضاء هي سياسة الأعمال العامة، وليست العمالة الكاملة، ولا تصعد - إلا قليلاً - فوق أن تكون تنفيذاً لأحد مشاريع الخمس سنوات من النوع المتعاد عندما ترتخي الاستثمارات الخاصة، وليست عندما تمس الحاجة إلي هذه الأعمال".

اقتراحات السير وليم بيفردج:

ويوضح السير وليم بيفردج فكرته عن هذا الموضوع في كتابه "العمالة الكاملة في مجتمع حر".

ومن الطبيعي أن يذهب السير وليم بيفردج إلي أبعد من الصحيفة البيضاء التي انتقد قصورها، والواقع أنه يطلب أن نعيد النظر في كل أفكارنا عن الموضوع، فإن لب مشكلة النظام الاقتصادي يجب أن يكون من الآن الاحتفاظ بالعمالة الكاملة، وهكذا لا يتأتى إلا إذا نُظِم الإنتاج بحيث يوظف كل الأيدي العاملة المتاحة. وإلا إذا وجد في الوقت نفسه سوق كاف لاستنفاد منتجاتها، ومثل هذا السوق لا يمكن أن تجده - كما يعلن - الاستثمارات الخاصة.

"إن جوهر الافتراض الذي يقدمه التقرير هو أن مسؤولية التدعيم الدائم لمخصصات كافية في مجموعها لتوظيف كل الأيدي العاملة المتاحة في بريطانيا يجب - بصفة رسمية - أن تفرض من الشعب البريطاني على حكومته" ص ١٣٥.

ولكن إذا كانت الحكومة ستؤدي هذه المهمة فإن نوعاً جديداً من الميزانية يكون ضرورياً.

إنه يسأل: "ما هو جوهر سياسة هذه الميزانية؟، وهو يجيب: "أن توضع طبقاً للأيدي العامة وليس طبقاً للنقود، أن تكون ميزانية إنسانية" ص ١٣٦.

الأيدي العاملة إذن يجب أن تكون هي العامل الحاسم الذي يضبط بقية العوامل، وفي الأيام السابقة كان الهدف "أولاً: أن يحتفظ بالمصروفات في الحد الأدنى الضروري لمواجهة حاجات لا يمكن التخلي عنها وثانياً: أن تتوازن الإيرادات والمصروفات كل سنة، وكل مبدأ من هذين المبدأين إنما هو ثمرة افتراض أن تحقيق العمالة يتم بالنظرية التقليدية للاقتصاد" ص ١٣٦.

ولما كان هذا الافتراض في العمالة لم تثبت صحته، ولما كان على الدولة أن تقوم باستثمارات واسعة المدى للاحتفاظ بالعمالة الكاملة، فإن السؤال الذي تكون له كل الأهمية هو: "ماذا تكون علاقة استثمارات الدولة

الجديدة بالاستثمارات القديمة الخاصة؟ وهل يكون على الدولة أن تملأ الفراغ فحسب، ولا تتدخل إلا عندما يتضح تماماً أن الاستثمارات الخاصة لم تعد كافية للمهمة؟؟...".

في مقاطع كثيرة من الكتاب يعطينا السير وليم بيفرديج إجابة واضحة لا يمكن أن تلتبس، ففي ص ٥٨ مثلاً يعلن "إن فكرة أن تقف الأعمال العامة على أهبة الامتداد والانكماش لمواجهة تأرجح يسمح له بالاستمرار في الاستثمارات الخاصة في بلادنا هي فكرة مرفوضة".

ويعرض بدلاً منها أن توجد الحكومة جهازاً جديداً يسميه هو "مجلس الاستثمارات الأهلي" ووظيفته كالاتي:

"... هذا المجلس سيكون له سلطة تحصيل البيانات والمعلومات، ومنح المساعدة وتنظيم الاستثمارات في المشروعات العامة والخاصة على حد سواء، وسيمارس المجلس هذه السلطات طبقاً لخطة قومية أعدها بنفسه ووافق عليها البرلمان، وعن طريق المخبرات يجب أن يحصل على المعلومات حول مشاريع الاستثمارات الكبرى قبل مباشرتها بالفعل بواسطة ممثلين يمكن أن يكونوا إجباريين في المشاريع التي تبلغ قدرًا معينًا، ويجب أن يكون وزير المالية مستطیعاً وضع برنامجاً للاستثمار العام بعد المعرفة التامة للمسالك المتوقعة للاستثمار الخاص، وفي ظل الأوضاع التي يصورها هذا التقرير فقد يحتمل ألا يخص الصناعة الخاصة أكثر من ٢٥% من جملة الاستثمار القومي" ص ١٧٠.

ومعني هذا أن على الحكومة أن تقوم بثلاثة أرباع الاستثمارات كلها (٧٥%)، وإنه ليذهب إلي ما هو أبعد من ذلك.

"وأما عن إدارة، أو بمعنى أصح، تثبيت الاستثمارات الخاصة فيجب أن يكون للمجلس سلطة تحمي حماية مناسبة في إدارة هذه الاستثمارات، أي أن يكون له السلطة ليقف، أو يقلل، بالأمر مشروعاً مقترحاً من مشروعات الاستثمار الفردي" ص ١٧٨.

ويوضح السير وليم مدى نفوذ الدولة عندما يتحدث عن بناء المصانع.

"في سبيل المقاومة الناجعة للبطالة الجماعية، كما في سبيل المقاومة الناجعة لسينات ازدهام المدن.. تكون الرقابة على مراكز توظيف الصناعة أمراً محتوماً..".

السير وليم بيفرديج إذن صريح كل الصراحة في أن الطريقة الرأسمالية كلها هي الآن عند تقاطع الطرق، وفي رأيه، أن:

(الإصلاحات والضوابط الفردية لن تكون ناجعة بعد، وإذا كان من الضروري الإبقاء على نظام المشروع الفردي في أي ناحية هامة من نواحي الجهاز الاقتصادي، فيجب على الدولة أن تقبل مهاماً اقتصادية جديدة ويجب أن تكون لها القيادة في الاقتصاد، كما لها القيادة في السياسة وأن تحدد الاتجاه العام في التنمية الاقتصادية، وأن تنشأ لهذا الغرض جهازاً لاقتصاد شامل مرسوم بما في ذلك المشروعات الفردية، وأن تقوم الدولة بثلاثة أرباع الاستثمارات أيًا كانت، وأن يكون لها تأثير على الربع الباقي، وأن يكون لها الكلمة القاطعة في مسائل توظيف وإقامة المصانع).

هذه هي وجهة نظر السير وليم بيفرديج، ونحن عندما نوردنا هنا وناقشها، فليس ذلك لأننا نؤمن بأن مثل هذه الفكرة يمكن أن تحقق، على العكس، إننا ناقشها لنظهر أن مثل هذه الأفكار التي يؤمن بها المجددون في الدول الرأسمالية لا يمكن أن تطبق قط.

إن ثمة ناحيتين لمقترحات سير ولیم وأمثاله من المجددين، الأولى تأثير مثل هذه المقترحات على الوضع الطبقي لمجتمع اليوم، والثانية التأثير الاقتصادي الخاص لنشاط الدولة الاستثماري على الجانب الفردي من الرأسمالية.

استثمارات الدولة والقوة النسبية للطبقات:

فلنأخذ الناحية الأولى إن مقترحات السير ولیم بیفردج تستهدف تحقيق العمالة الكاملة في المجتمع الرأسمالي أو باستخدام ألفاظ سير ولیم نفسها "أن يكون سوق العمل شاريًا بدلًا من أن يكون بائعًا".

إن تحقيق هذا الإجمال الرائع لهدف مقترحات سير ولیم سیغیر، لو وضع موضوع التنفيذ، تغييراً جذرياً الوضعية الاجتماعية للعمل والعلاقات الموجودة حالياً بين الطبقات، وقد نظر السير ولیم – كمفكر إنساني – إلي البطالة كشر خالص، ولكنه نسي وظيفتها الهامة التي تؤديها للرأسمالية، والتي أشارت إليها التيمس في مقالها الذي اقتبسنا بعض النبذات منه^(١) – وظيفة تعزيز وضعية صاحب العمل، وأن تكون السيف المسلط والشبح المخيف الذي يكبح جماح العمال ويذل أنفسهم، ويبقيهم في وضعية المحتاج دائماً.

وقد رأت التيمس، في مقالها المشار إليه، أنه إذا نمت العمالة الكاملة في وقت السلم "فلن يكون لدي العمل وازع يكبح به إحساسه بأنه إنما يعمل لكي تكسب المؤسسة فحسب، وسيكون غير ملزم بأي التزام معنوي يمنعه من استخدام تحرره الجديد من الخوف، في أن ينتزع لنفسه كل فائدة مستطاعة".

بدأت التيمس تكشف القناع، وتبدي قلقها لو انحسم وازع الخوف من الطرد الذي يلزم العمال حدودهم.

وللإجابة على التساؤل كيف يستخدم العمال تحررهم الجديد من الخوف من الطرد تمضي التيمس:

"إذا كانت المساومة الطليقة للأجور كما نعرفها حتى الآن ستستمر خلال أوضاع العمالة الكاملة فسيكون هناك تصاعد في المعادلات النقدية للأجور، وهذه الظاهرة موجودة حالياً وإنما يلزمها حدودها داعي الوطنية أما في وقت السلم فإن الدائرة الحلزونية المفرغة للأجور والأثمان ستغدو مزمنة".

هذه هي الشنشنة القديمة وأصداء مزاعم الرأسماليين الكلاسيكيين القساة وخيبة الأمل التي انتهت إليها مدرسة كينز المجددة.

وإذا اتبعت مقترحات السير ولیم فسيتضاءل بالضرورة نفوذ الطبقة الرأسمالية، بقدر ما سيزيد نفوذ الطبقة العاملة، بحيث يؤدي في النهاية إلي إيجاد مجتمع اشتراكي، ومثل هذا أمر لا يمكن أن يسمح به الرأسماليون، وسيعارضونه ما وسعتهم المعارضة، وهذه النقطة دقت على الفطنة العملية لهذا المفكر الإنساني الذي كتب "رسمت سياسة هذا التقرير بتخطي التناقض الاشتراكي/الرأسمالي، ويمكن أن يقبل من أشخاص كثيرون يؤمنون بوجهات النظر المتناقضة هذه من الذين يريدون الاشتراكية فوراً، ومن الذين يعارضون الاشتراكية في أي وقت ومن الذين لديهم استعداد لوضع مزايا المشروعات الفردية والعامّة تحت ضوء التجربة" ص ١٩١، ١٩٢.

وليس هذا صحيحاً بالطبع، فمن المؤكد أن الذين يعارضون الاشتراكية في أي وقت، سيعارضون مقترحات السير ولیم، وسيعارضونها بكل قوة، وقد عارضوها بالفعل وجعلوها، مجرد كلمات.

(١) انظر ص ١٠.

أثر استثمارات الدولة في الجهاز الاقتصادي:

وبصرف النظر عن الآثار الضرورية لأي استثمار واسع المدى تقوم به الدولة على علاقات الطبقات، حتى لو لم يكن بالمقياس الذي اقترحه سير وليم بيفرديج، فسيكون له رغم هذا كله، آثار عميقة على الجهاز الاقتصادي بأسره.

فما أن تبدأ الحكومة بتنفيذ برنامجها الاستثماري واسع المدى حتى تتأثر به بقية نواحي الاقتصاد الخاص والإقبال الكبير على المواد الأولية والخام من ناحية الحكومة "لتحقيق المشروعات العامة من مستشفيات ومدارس وطرق وبيوت ومصارف وجسور.. الخ" سيرفع أثمانها كما سيرفع أجور العمال وهذه المواد الخام، وكذلك العمال، يمتون بالصلة الوثيقة إلي بقية الصناعات، فستنعكس الزيادة على أثمان المواد الأولية والعمال في القطاع الرأسمالي كما ستنقل إلي أثمان المنتجات الزراعية وبالتالي إلي تكاليف المعيشة كلها فإذا كان تدخل الدولة سيؤثر على أثمان المواد الأولية ومستويات الأجور وأثمان المنتجات الزراعية، وبصفة عامة تكاليف الحياة كلها فإن هذا يؤثر في الوقت ذاته في العوامل التي تحدد فرص الربح أمام الجانب الرأسمالي الفردي، ولكن فرص الربح نفسها هي العامل الحاسم الذي يحدد الاستثمارات التي تقوم بها المشاريع الفردية والحرّة، فأين نجد أنفسنا؟ إنه لمن السخف أن نفترض أن الاستثمار الخاص في المشروعات الفردية ذا قدر ثابت محدد لا يتغير، وأنه ليس على الدولة إلا أن تقوم باستكمال النقص على الاستثمارات، وبذلك تملأ الفراغ بين "الادخار" والاستثمار، فالحقيقة هي أن حجم الاستثمارات في الجانب الحر مختلف متنوع، وأن العوامل التي تحكمه هي بصفة رئيسية فرص الربح، ولكن هذه، مرة أخرى، تحكم بسلسلة من العوامل أبرزها أثمان المواد الخام، والمنتجات الزراعية التي تتأثر ببرنامج الاستثمار الحكومي، ومن السهل بالتالي أن يؤدي برنامج حكومي كبير يستهدف ملاً الفراغ إلى تدهور الاستثمار الخاص.

وما أن تبدأ الدولة مشاريعها حتى تجد نفسها مجبرة على أن تمضي إلي ما هو أبعد منها، وماذا تكون المرحلة القادمة إلا الاشتراكية وإلا الزوال التدريجي للرأسمالية؟ ولن يكون لهذا إلا أحد معنيين الأول: أن يحارب الرأسماليون جهدهم لكي لا يحققوا شيئاً من هذا وحتى يحولوا بينه وبين التنفيذ ويستبقوا أنفسهم والوضع الرأسمالية التي تتيح لهم مراكز القيادة والامتياز والثروة والشهرة: والثاني أن ينجح دعاة مثل هذه الاقتراحات في تحقيقها، فتزول الرأسمالية ويوجد نظام جديد، ولا يمكن في هذه الحالة أن يقال إن الرأسمالية قد نجحت في محو البطالة، إن العقار الذي وضعه سير وليم بيفرديج إذا نفذ يمكن أن يقضي على البطالة، ولكنه سيقضي أولاً على الرأسمالية، ومعرفة ذلك ليست عسيرة لأن التقرير قد حطم أول ما بدأ قاعدة النظام الرأسمالي التقليدية – حرية المشروع الفردي – إذ لا يمكن أن يقال إن مثل هذه الحرية الرأسمالية موجودة في بلد تقوم فيه الدولة بثلاثة أرباع الاستثمارات، وتهيمن على الباقي.

وعلى كل حال، فقد ثبت الآن أن اقتراحات سير وليم بيفرديج التي نص عليها الآن أكثر من عشرة أعوام لم توضع قط موضوع التنفيذ، وأنها لن توضع مادامت إنجلترا رأسمالية، كما أن الجهود التي بدأها حزب العمال بتأيمه للصناعات الرئيسية الموجهة، عندما لم تكن دماء ضحايا الحرب الثانية قد جفت بعد، هذه الجهود لم تسفر عن تقييد جذري في الوضع الرأسمالي، وبالتالي في مسألة البطالة التي لا تزال موجودة والتي سنظل موجودة في كل بلد رأسمالي، وها هو ذا المفكر الاشتراكي الإنجليزي الشهير هارولد لاسكلي يقول^(١)، "فبعد خمس سنوات من حكم حكومة العمال لا يزال القطاع الفردي في الصناعة في بريطانيا يمثل حوالي ٨٠% من

(١) من كتاب نقابات العمال في المجتمع الحديث الترجمة العربية للأستاذ أحمد رضوان عز الدين ص ٨٥. وقد صدر الكتاب بالإنجليزية سنة ١٩٥٠.

اقتصادها الأهلي، وفي هذا القطاع سيظل السعي وراء الربح هو الدافع الأول على الإنتاج، وسيكون اقتصاد السوق هو الموجّه لأسلوب الإنتاج، وسيتعين على أي حكومة تعتمد اعتماداً كبيراً على التصدير أن تحاذر من إزعاج أو مضايقة ثقة المصالح المكتسبة في هذا القطاع الفردي".

والواقع أن أي محاولة من هذا النوع محكوم عليها بأن لا تري النور، وبالفشل إذا ظهرت، وقد أكد مستر لاسلكي في كتابه "نقابات العمال في المجتمع الحديث" أنه "في المجتمع الرأسمالي الذي يعتبر أي نزاع صناعي تهديداً جدياً لمصلحة المجتمع، يكون اتجاه التدخل الحكومي عادة – باستثناء حالة الحرب – في صالح طبقة الملاك ومديري أعمالهم، وضد مصلحة النقابة العمالية.

وهذا يحدث – كما في بريطانيا – عندما تتولى الحكم حكومة عمالية، ولكنها تواجه موقفاً اقتصادياً الصفة الغالبية فيه للملكية رأسمالية، بينما قطاع الصناعة ذو الملكية والإدارة العامة صغير نسبياً، ففي هذه الحالة، رغم أن حكومة العمال هي التي تحمل رسمياً سلطة الدولة، إلا أن السلطة المركزة في الملكية والإدارة الخاصة تضع في الحقيقة حدوداً عنيفة للمدى الذي يمكن فيه استخدام سلطة الدولة، وهذا نفس ما يحدث في فرنسا عندما يشترك الحزب الاشتراكي في حكومة اتحادية، فسوف لا تملك هذه الحكومة الاستجابة إلي طلبات المعدنين في صناعة التعدين مثلاً مهما كان اقتناعها بأن أغلبها طلبات عادلة وهي لا تستطيع في نفس الوقت أن تجمع ضرائبها كاملة، سواء منها المستحق على جمهرة الفلاحين أو على عدد من المواطنين البالغين الثراء من طبقة البرجوازية العالية أو على الشركات الكبرى بدون المخاطرة بسلطانها"^(١).

المحاولة الأمريكية:

لم يظهر في أمريكا اقتراحات لعلاج مشكلة البطالة أو تدعيم العملة كاقتراحات سير بيفردج أو الصحيفة البريطانية أو حتى أقل منها. وقد ساعد على ذلك ضعف الحركة العمالية فيها ووصول الاحتكارات إلي أعظم درجة من القوة والتركيز والتنظيم.

ولكن في التاريخ الأمريكي محاولة عظيمة الدلالة، تلك هي حركة روزفلت لمد إشراف الدولة على ميدان الأعمال، وقد جاء روزفلت في أشد الفترات التي مر بها الاقتصاد الأمريكي حرجاً، عندما اكتسحت الأزمة ميدان المال والأعمال اكتساحاً، وكادت أن تقوض أركان المجتمع الأمريكي تقويضاً.

في هذه الفترة الحرجة تقلد روزفلت الحكم وأصبح محل أمل الملايين، ولكنه ما أن بدأ المائة اليوم "من شهر مارس سنة ١٩٣٣ إلى يونيو" التي أجمل فيها قوانين "التوزيع الجديد" حتى اضطرت بينه وبين الرأسماليين حرب شعواء استطاع الرأسماليون فيها أن يستصدروا حكماً من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الإنعاش الأهلي الذي كان يقوم على زيادة عدد العمال بنقص ساعات العمل، وتعيين حد أدنى للأجور والسماح لهيئات العمال بالمساومة الجماعية، وبذلك أصابوا التوزيع الجديد في الصميم.

وأعجب من هذا أن كثيراً من الأمريكيين يؤمنون بأنه لولا تدخل روزفلت لاستطاع الرأسماليون تصفية أزمة ١٩٢٩ أسرع مما حدث بالفعل.

وقد يقل عجبنا إذا عرفنا أن الرأسمالي الناجح هو المثل الأعلى والطارز المرموق في المجتمع الأمريكي، وأنه يعد وحده سيد البلاد، وممثلها وصاحب الفضل فيها، وأن السياسيين لا يمثلون إلا عصابة من الانتهازيين

(١) المصدر نفسه، ص ٣٩.

والمرتزقة الذين يعيشون على كد الرأسماليين، وأنهم في حالات كثيرة لا يعدون أفضل من "البلطجية" وأن ثمة تحالف وثيق بينهم وبين العصابات التي تكاد تسيطر على الانتخابات المحلية التي تؤدي بدورها إلى انتخابات مجلس الشيوخ، وإذا احترم رجال السياسة فلا بد من أن يكونوا أساساً من رجال الأعمال أو وكلاء لهم في الدوائر السياسية.. في مثل هذه المجتمع المادي المصمت لا نعجب لأي دعوى رأسمالية تصدر هناك، ولكن لا يحق لنا كذلك، أن ننتظر صدور أي "ضوابط" لإصلاح الأوضاع الرأسمالية الفاسدة التي تقوم عليها الدولة، وتنفذها، وإذا كانت أمريكا قد قاومت روزفلت، وهو من هو، وفي ساعتها العصبية الحرجة فإنها ستقاوم من هو دونه، في ساعات أفضل كثيراً من ساعات سنة ٢٩ - ٣٤.

الاستعمار:

وجدت الرأسمالية في الاستعمار حلاً مؤقتاً لمشكلة البطالة، وفي هذه الناحية كتب مؤلف "الأزمة المقبلة":
"... ذلك أن العوامل المؤدية إلى البطالة المزمنة كانت تعوض، وزيادة، لأجيال بعوامل مضادة أبرزتها الإمبريالية والتوسع الاستعماري، ولهذا كانت الحالة في سوق العمل مواتية للعمال حقبة طويلة، فارتفعت الأجور بشكل محسوس واستمر النمو غير متقطع إلي بداية القرن العشرين وفي بعض البلاد حتى بداية الحرب الأولى، وفي بلاد أخرى استمر حتى أزمة سنة ١٩٢٩ م.

إن الزحف الإمبريالي للرأسمالي على المستعمرات وأشباه المستعمرات قد نقل جزءاً كبيراً من التعاسة التي جلبتها الأيام الأولى لظهور الرأسمالية على العمال إلي المستعمرات، وسكانها المسالمين، واستطاع أن يرفع - بهذا القدر - من مستويات معيشة أفراد الشعوب الرأسمالية.

وهكذا نرى أن التعاسة التي حاقت بضحايا السياسة الإمبريالية، وسكان المستعمرات لم تقابلها تعاسة الطبقات العاملة في الدولة الصناعية الكبرى، بل على العكس تحسنت أحوالهم، وزادت أجورهم الحقيقية، وارتفعت مستويات حياتهم، وهذه الملابس هي أبرز ما في تاريخ العالم الاقتصادي فيما بين الحربين، وهي ما فسرت - عادة - تفسيراً خاطئاً من ارتياب النظريات الاشتراكية.

وقد أكد كل من ماركس وانجلز مراراً أن نمو الامبريالية البريطانية له آثار هامة على مركز الطبقة العاملة البريطانية وفي مقدمة كتاب انجلز "ظروف الطبقة العاملة في بريطانيا" كتب فيه:

"ما دام الاحتكار الصناعي الإنجليزي قائماً فستشاطر الطبقة العاملة إلى حد ما في مزاياه، وقد وزعت هذه المزايا بشكل محف إلي حد كبير، فاحتازت قلة محظوظة الجزء الأعظم، ولكن حتى الكثرة الكثيرة كان لها مرة وأخرى، وبصفة موقوتة نصيبها، وهذا هو السبب في عدم ظهور الاشتراكية في إنجلترا من ذبول "الأيّنزم" (Owenism) وبسقوط هذا الاحتكار، ستفقد الطبقة العاملة في بريطانيا مكانها المميز، وسترى نفسها، دون استثناء القلة المحظوظة أو المترعمة، وقد دفعت إلي مستوى بقية عمال البلد الأخرى، وهذا هو السبب في أنه ستوجد مرة أخرى الاشتراكية في إنجلترا".

وكتب العالم الاشتراكي المشهور كارل روديرتس^(١) في إحدى كتبه "إن كل سوق جديد يفتح، إنما يمثل تأجيلاً للتسوية النهائية للمشكلة الاجتماعية".

وفي مكان آخر من الكتاب نفسه:

(١) أحد العلماء الألمان المؤسسين للاشتراكية العملية قبل ماركس (١٨٠٥ - ١٨٧٥).

"... من هذه الناحية نستطيع أن نقدر أهمية افتتاح آسيا، ولا سيما الصين واليابان وهي أخصب أسواق العالم، وإبقاء الهند تحت السيادة البريطانية، وكنتيجة لهذه العوامل فقد منحت المشكلة الاجتماعية مهلة"
ومن الممتع أن نشير إلى أن رجلا من قادة الإمبريالية البريطانية هو سيسل رودس صاغ الفكرة نفسها،
نهاية القرن التاسع عشر، في شكل آخر.

".. إن فكرتي الأثيرة هي حل للمشكلة الاجتماعية، فلكي تنفذ أربعين مليوناً يسكنون المملكة المتحدة من الحرب الأهلية الدامية علينا نحن رجال مستعمرات الدولة، أن نكفل أراضي جديدة ليقطنها فائض السكان، وأن نقدم أسواقاً جديدة للسلع التي ينتجونها في المصانع والمناجم، إن الإمبراطورية، كما أقول دائماً، مسألة خبز وزبد، وإذا كنت تريد تفادي الحرب الأهلية، فعليك أن تكون إمبريالياً".

وقد كان تجاهل ماركس لهذا العامل – الاستعمار – هو سبب فشل تنبؤاته العلمية التي بناها على نظريته عن الأزمات، فقد اعتقد أن الحالة الاقتصادية ستسوء في بريطانيا فتوهي الأجور، وتعظم البطالة ويشد البؤس، ولكن ما حدث كان عكس ذلك، فقد زاد عدد العمال وارتفعت أجورهم.

وكان الاستعمار هو سر ذلك، فمن أواسط القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين وصل الزحف الاستعماري إلى ذروته فتحسنت الأحوال ويمكن معرفة ذلك من مقاومة مستويات الأسعار في إنجلترا وفرنسا قبل هذه الفترة وبعدها.

فإذا أخذنا مستوى الأجور الحقيقية سنة ١٩١٣ كمائة، ففي سنة ١٨٢٠ كانت ٥٩، وفي سنة ١٨٢٥ كانت ٥٩ أيضاً، وفي سنة ١٨٣٠ هبطت إلى ٥٨، وفي سنة ١٨٣٥ هبطت إلى ٥٧، ولكنها في سنة ١٨٤٠ صعدت إلى ٥٩ وهبطت مرة أخرى إلى ٥٨ سنة ١٨٤٥ واستمرت في هذا المستوى حتى عام ١٨٥٠.

وفي فرنسا كان الأمر متقارباً، فلو أخذنا مستوى الأجور الحقيقية سنة ١٩٠٠ كمائة، ففي سنة ١٨١٠ كان ٥٥,٥، وفي سنة ١٨٢٠ كان ٥٣,٥ وفي سنة ١٨٣٠ كان ٥٤ وفي سنة ١٨٤٠ كان ٥٧ وفي سنة ١٨٥٠ كان ٥٩,٥.

هذه هي مستويات الأجور في المدة من ١٨١٠ إلى ١٨٥٠ فلننظر الآن إلى مستوياتها من ١٨٥٠ إلى ١٩٠٠، فالأجور الإنجليزية التي وقفت سنة ١٨٥٠ عند ٥٨ "باعتبار أجور سنة ١٩١٣ كمائة".

ارتفعت سنة ١٨٥٥ إلى ٦٣ وتتابع الارتفاع بعد ذلك حتى نهاية القرن كالآتي: ١٨٦٠ إلى ٦٤ ومن ١٨٦٥ إلى ٦٧ ومن ١٨٧٠ إلى ٥٧٠ ومن ١٨٧٠ إلى ٨٩ ومن ١٨٨٠ إلى ٨١ ومن ١٨٨٥ إلى ٨٢ ومن ١٨٩٠ إلى ١٨٩٥,٩٠ إلى ٨٨ ومن ١٩٠٠ إلى ١٠٠.

وفي فرنسا كان الصعود كالآتي (باعتبار أجور سنة ١٩٠٠ كمائة) ١٨٥٠ إلى ٥٩,٥ ومن ١٨٦٠ إلى ٦٣ ومن ١٨٧٠ إلى ٦٩ ومن ١٨٨٠ إلى ٧٤,٥ ومن ١٨٩٠ إلى ٨٩,٥ زمن ١٩٠٠ إلى ١٠٠.

وبذلك تكون الأجور في إنجلترا وفرنسا قد صعدت من أقل من ٦٠ في منتصف القرن التاسع عشر إلى ١٠٠ في نهايته، وصحب هذه الزيادة كل مظاهر الرواج والعملة وزيادة الأرباح والتغلب على الأزمات الدورية، وأبرز من هذا كله عدم حدوث "ثورات" اشتراكية كما تنبأ ماركس.

وكان السبب الأساسي في هذا كله هو الزحف الاستعماري الذي كان قد وقف هنيهة وقت ماركس فأعطاه الانطباع السيئ المتشائم، ولكنه ما لبث أن انطلق، فغير الأحوال تغييراً كاملاً.

ولكن الزحف الاستعماري قد وقف مستهل القرن العشرين وانقضت أيام سيسيل رودس، وانتهت أو كادت المهلة التي منحها الاستعمار للرأسمالية ولطف بها من آثار المتناقضات والبطالة والأزمة قدر ما أثقل بهذه كلها على شعوب المستعمرات البائسة، انتهى عهد الاستعمار وأصبح على الرأسمالية أن تجد حيلة أخرى تمد في حبل حياتها الشقية.

حقاً إن الاستعمار حاول أن يجدد في أساليبه، وأن يتبرأ من مظهره الوحشي القديم، أصبح استعماراً ناعماً لا تتقدمه الجيوش، ولا تدق قواعده المدافع، وإنما يتم بفضل المفاوضات الديبلوماسية وتقمص لبوس الإنسانية والمساعدة، وتجرد من المعاني الحربية والعسكرية، واتخذ أسماء جديدة أبدعتها أمريكا وريثة الاستعمار وعميدة الرأسمالية مثل المعونة الاقتصادية "مشروع مارشال" والنقطة الرابعة، والأمن المتبادل، والأحلاف العسكرية.. الخ، ولكن الدروس القاسية التي تلقتها الدول الصغيرة على ممر القرون قد بذرت في نفوس شعوبها بذور الشك في كل رغبة من رغبات المساعدة المزعومة، مهما بدا فيها من نعومة وكرم، وجعلها توفن بأن الدول الكبرى لا تمد يدها خالصة لوجه الإنسانية، وإنما لها من وراء ذلك مآرب أخرى، ولهذا أصبحت دعوات الدول الرأسمالية لا تجد سميعاً أو تلقياً مجيباً^(١).

خلق صناعات جديدة:

قد يقال إن العالم الرأسمالي إذا كانت أبواب الاستعمار قد أغلقت في وجهه، فلم يعد بعد يستطيع التوسع جغرافياً، فإنه يستطيع أن يمد حدوده نفسها داخلياً وذلك بإنشاء صناعات جديدة قوية تخلق طلباً جديداً ويستتبع هذا عمالة جديدة وزيادة أجور، وبالجملة النتائج الطيبة التي عاصرت الرأسمالية بفضل التوسع الاستعماري وكثرة الاكتشافات والاختراعات، عندما أوجدت السكك الحديدية فرصاً للعمالمة والربح ثم جاء بعدها التوسع الكهربائي، وفي أعقابها الصناعات الكيماوية وهندسة السيارات والعربات.. الخ.

ويشير تفجير الذرة بأننا مقبلون على عهد جديد من التوسع الفني يحمل في طياته إمكانيات لا حصر لها، وقد يتطلب الأمر إعادة تنظيم وبناء الجهاز الإنتاجي بأسره مره أخرى.. أفليس من الممكن أن توجد هذه العملية؟ وما ستتتبعه من خلق صناعات جديدة فترة طويلة من الازدهار؟

إن أبرز نقطة في الاعتراض على هذا الحل هي التي أظهرها مؤلف "الأزمة المقبلة" تلك هي أن المشكلة ليست مشكلة حاجات على الإطلاق، والأسواق لا تتوقف على الحاجات إلا بقدر ما يقابلها من طلبات مسددة ومدفوعة، ومشكلة الرأسمالية هي قصور الطلب عن إشباع الحاجات لا قلة الحاجات، وهي مشكلة تأتي من قيام الإنتاج الرأسمالي على أساس الربح واعتماده على النظام النقدي الذي يمثل الطلب والذي تتعدد فيه وجوه النقص^(٢)، فعلاج الرأسمالية هو في إصلاح "طريقة" الإنتاج، وقصور النظام النقدي وإذا وجدت الصناعات الجديدة أسواقاً لمنتجاتها دون أن تقدم زيادة مماثلة في الأجور الحقيقية وبالتالي الطلبات المدفوعة، فإنها تقيم مبيعاتها الخاصة على حساب أسواق الصناعات الأقدم منها، ويمكن مشاهدة هذا عملياً في حالات عديدة، أما أن الرأسمالية في الماضي كانت تجد دائماً أسواقاً لصناعاتها الجديدة بدون حرمان الأقدم منها، فإنه يعود، كما رأينا، إلي أن هذه الصناعات قد أقيمت في فترة التوسع الرأسمالي التي صاحبها زيادة حقيقية في الأجور وفي مستويات المعيشة.

(١) سيكون الحديث عن الاستعمار وعلاقته بالرأسمالية موضوع إحدى الرسائل المقبلة من هذه السلسلة.
(٢) سنتحدث عن هذه الناحية في الرسالة المقبلة من هذه السلسلة "المهمة السرية للنقود في الرأسمالية".

فالمشكلة الرئيسية هي أنه ما دام إنتاج الصناعات الجديدة سيتم بالطريقة الرأسمالية فسيحمل معه بطالته وأزمته، وأن هذه البطالة والأزمة ستكون مختلفة تماماً عن البطالة والأزمة فترة توسع الرأسمالية الاستعماري لأن التوسع الاستعماري كان معناه إيجاد مستهلكين بالفعل وإيجاد مواد خام، أما التوسع الصناعي فليس إلا تكثيفاً للحاجات.

ومع هذا فهناك اعتراضان على هذا الحل.

الأول أن الصناعات الجديدة ستكون على حساب الصناعات القديمة، بمعنى أن الصناعات القائمة على تفجير الذرة كمورد للقوي المحركة ستبني نفسها إلي حد ما على حساب صناعات الزيت والفحم... أي أن العمال الذين يعملون في هذه الصناعات سيتعطلون، أو على أحسن تقدير يتحولون إلي الصناعة الجديدة.. فكأننا لم نأت بجديد في الوضع.

والثاني أن الصناعات الجديدة ذات الطابع الفني المتقدم أميل إلي أن توجد البطالة الفنية منها إلي أن تعالج البطالة، لأنها وإن كانت ستزيد في عدد السلع، وتكثف الحاجات، إلا أنها من ناحية طريقة إدارتها إدارة فنية آلية وقيامها على أساس الربح ستكون عاملاً من عوامل إيجاد البطالة لا عاملاً من عوامل مقاومتها.

على أن الحديث عن الصناعات القائمة على الذرة تبدو سابقة لأوانها فحتى الآن لم تبد محاولة جدية لذلك، ويبدو أنه من الضروري المرور بحقبة طويلة من الدراسة والبحث والتجربة قبل بلوغ مرحلة التطبيق الصناعي والفني لتفجير الذرة، وعلى هذا فلا يكون هناك معنى لتعلل الرأسماليين بها إذا كانت تصح سبباً للتعلل.

الفاشية:

واضطرت الدول التي لم يسعفها الاستعمار بمخدره الوقتي، ولم يجدَ فيها تدخل الدولة إلي أن تلتمس علاجها من مشكلة البطالة والأزمة في الفاشية، وأحسن مثال لذلك هي ألمانيا.

والواقع أن العلاقة بين الفاشية والرأسمالية أعمق من أن تكون علاجاً لمشكلة البطالة، إذ لا يعسر قط على الباحث المدقق أن يلمس الأثر الرأسمالي في صميم الفاشية، فالاعتزاز العنصري، والنعرة القومية وهي لباب الفاشية، ليست إلا التعبير السياسي لحكومة التجار ضد حكومة النبلاء وأمراء الإقطاع أو هي باختصار، وكما وصفها ماركس، "الأناية بالجملة"، فالفاشية ليست إلا أحد مظاهر التركيز السياسي للرأسمالية.

ولكننا نتحدث الآن عن ناحية معينة، هي كيف يحمل عجز الدول الرأسمالية عن حل المشكلات الاقتصادية، وعلى رأسها البطالة، هذه الدول على أن تلقي بنفسها في أحضان الفاشية باعتبارها أقرب الحلول، بعد أن حالت الحوائل دون نجاحها في الميدان الاستعماري؟ وقد قلنا إن ذلك ينطبق كل الانطباق على ألمانيا.

وقد حاولت ألمانيا أن تحل مشكلتها الرأسمالية بطريقتي تدخل الدولة، والاستعمار، أما الطريقة الأولى فلم تثمر إلا تشجيع الرأسمالية والوصول "بالكارتل" و "الكونتسرن"^(١) إلى درجة كبرى من القوة وسهلت ودعمت التعاون بينها وبين الدولة لا لمصلحة الشعب أو لعلاج النقص الرأسمالي، ولكن لتأييد الفاشية كما سنرى فيما بعد.

(١) الكارتل، اتفاق بين مشروعات قائمة بإنتاج فرع معين مع الاحتفاظ لكل منها بشخصيته القانونية والاقتصادية لغرض حسم المنافسة. وقد ازدهرت في ألمانيا وخاصة خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها وانتظمت معظم الصناعات وعلى رأسها صناعات الفحم والصلب والكحول والسكر في كارتلات لا اعتبارات اقتصادية وطنية، والكونتسرن: اندماج شركات عديدة اندماجاً حقيقياً أو جزئياً وقد تمتعت كل من الكارتل والكونتسرن في ألمانيا برعاية الدولة وحمايتها لا اعتبارات تتعلق بالناحية الوطنية والدولية.

وأما الاستعمار فقد حال تأخر ألمانيا في تحقيق وحدتها القومية دون أن تساهم في الفتوح الاستعمارية الأولى خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، أو أن تحتجز لنفسها نصيباً من أراضي العالم التي كانت إنجلترا وفرنسا تقسمانها بصفة أساسية، ولما تمت هذه الوحدة بعد الحرب السبعينية لم تجد ألمانيا إلا الفتات، فحاولت أن تنتزع شيئاً من أملاك إنجلترا وفرنسا، وكانت مشاريعها الاستعمارية لذلك هي أحد الأسباب الرئيسية في إشعال نار الحرب العالمية الأولى التي هزمت فيها ألمانيا ووزعت مستعمراتها وأغلق بذلك أمامها باب الاستعمار وقضي على أملها في أن تجد في الاستعمار حلاً لمشكلتها الاقتصادية والرأسمالية.

وكان من الممكن أن تجد ألمانيا علاجها في الاشتراكية، ولكن العناصر الاشتراكية وقتئذ كانت أضعف من العناصر الرأسمالية. وقد أصابت العواقب السيئة للحرب المجموعات الشعبية والطبقات الدنيا أكثر مما أصابت الطبقة الرأسمالية فقد استغلت بعض المؤسسات الكبرى التضخم النقدي الذي دمر الطبقة الوسطى وقضي على كيانها وتماسكها واندفاع الناس نحو التخلص من النقود التي كانت تهوي قيمتها كل ساعة بشراء السلع.. لابتلاع المؤسسات الصغرى، بل ولجأت بعضها كمجموعة الرأسمالي الصناعي المشهور^(١) "تيسين" إلى الاقتراض بمقياس واسع من البنوك لهذا الغرض، لهذا لم تتجه ألمانيا وجهة الاشتراكية لتخليصها من مآزقها الاقتصادية، ولما قويت الاحتكارات، واستعادت، بفضل هذه السياسة وبفضل معونات الدول الرأسمالية، وعلى رأسها أمريكا، قوتها، داهمتها في سنة ١٩٣٠م الأزمة العالمية، فأعدت الحال على ما كان عليه عقب الحرب العالمية الأولى، وفي هذه المرة وجد الرأسماليون في حزب النازي الناشئ ما يحقق آمالهم فأيدوه وقصة تأييد الرأسمالي "تيسين" له أشهر من أن تذكر^(٢)، ومرة أخرى كان بوسع الشعب الألماني أن يجد في الطريقة الاشتراكية حلاً، ولكنه لم يفعل أولاً لأن الأزمة قد أطاحت بكيان الطبقة الوسطى وشردت أفرادها، وثانياً لأن النازي نفسه قد قدم للناس ما يطلبون، قدم لهم "العمل" وأخذ على نفسه عهداً أن يمحي البطالة.

كان الفريقان، الرأسماليون والعمال، قطيعاً جائعاً: هذا إلى السلطة، وذلك إلى العمل، فما أن دعوا إلى الوليمة الفاشية حتى كان هم كل واحد منهم أن يشبع جوعه دون أن يسأل عن الثمن الفادح الذي سيطلب منهم، وعاش الجميع في الحاضر والمهلة التي كسبتها الفاشية للرأسمالية، ولكن هذه المهلة انتهت بعد أقل من خمسة عشر عاماً.

واضطر الألمان، والعالم بأسره معهم، إلى دفع الثمن الباهظ.

وبعض الناس يرون أن الفاشية ليست أسلوباً "رأسمالياً" وأنها أقرب إلى الاشتراكية منها إلى الرأسمالية، وهذا مجرد لبس، فحقاً إن الفاشية تشابه في بعض أساليبها الاشتراكية أي أنها تراقب الأسعار وتشرف على الإنتاج، وتستأثر بالتجارة الخارجية، وتحدد العملة، وتحسم المنافسة والضياع والتبذير.. الخ، وهذه كلها أساليب اشتراكية ولكن المهم ليس في الأسلوب ولكنه في الغاية، فما دامت الملكية الإنتاجية في أيدي الأفراد، فلن تتجو الدولة من الأخطبوط الرأسمالي، وستوجه كل القوى، اختياراً أو اضطراراً، بطرق مباشرة أو غير مباشرة لمصلحة الرأسماليين.

(١) المشكلة الاقتصادية للسلم: مشروع لاتحاد عالمي اشتراكي لوانت بادلي ص ١٦

(٢) في انتخابات سنة ١٩٢٨ لم يحصل النازي إلا على ٢,٦% من مجموع الأصوات في انتخابات الرشتاغ، ولكنه بعد ذلك بخمس سنوات " هي مدة الأزمة ٢٩ - ٣٢ " تقلد الحكم.

على أن الفاشية صريحة في "رأسمايتها" ففكرتها الأساسية تقوم على القوة والجيش والصناعات الثقيلة، وليس في هذا ما يمت إلى الشعوب وإلى الاستهلاك بصلة، اللهم إلا اعتبار الشعوب نفسها أداة استهلاكية وحشواً للمدافع، فالفاشية في غايتها نقيض صريح للاشتراكية لأنها تجعل الناس أنفسهم أدوات استهلاكية بينما لب الاشتراكية هو تيسير الأدوات الاستهلاكية للناس، وقد كانت الفاشية الألمانية مربوطة إلى مجموعة الرأسمالية من الصناعيين وقادة الجيش برباط وثيق. وعندما أشرفت على مقاليد الأمور كونت مجلساً أعلى للصناعات الثقيلة من كروب فون بوهلم (للتسليح) تيسين وفوجلر (صناعة الصلب) فون سيمنس (الكهرباء) بوش (الأصبغ) ديهن (البوتاس) فون شرودر، فون فينك، ورينهارت (المصارف) ودلت أبحاث الدكتور فرانز نيومان على أن الجهاز الاقتصادي للنازية الألمانية إنما قعد على أسس الرأسمالية الألمانية.. وكان القادة والمسؤولون عن الجهاز الاقتصادي يتكونون من عشرين رأسمالياً، و ١٧ مديراً لمؤسسات رأسمالية، و ٣١ مديراً لمؤسسات Corporations، و ٢٧ منظمًا وسكرتيراً، وكانت الشكوى عامة من سيطرة "الكارتل"، لأن الحكومة قد عهدت إليها بأنصبة Quota من المواد الخام وبذلك كانت تستطيع التحكم في شئون هذه المواد^(١).

ولطالما تردد في أذهان بعض الناس سؤال حائر، هو لماذا لم تلجأ الفاشية إلى تشغيل العاطلين في إنتاج السلع الاستهلاكية بدلا من صنع السلع العقيمة وعلى رأسها معدات الحرب وآلات الدمار؟ إن الإجابة على هذا السؤال هي أنه لو لجأت الفاشية إلى صنع السلع الاستهلاكية لجابهتها مشكلة زيادة الإنتاج على الاستهلاك، وهي المشكلة التي لن تحل مادام الإنتاج في أيدي أفراد أو شركات، مهما حاولت الحكومة التدخل أو ضبط التوازن لأن الإنتاج سيقوم على أساس "الربح" وليس على أساس المصلحة العامة، ومعني قيام الأعمال أساس الربح انتزاع جزء كبير من الصافي من يد المستهلكين وإعطائه للمنتجين وبالتالي إضعاف القوة الشرائية والاستهلاكية وذلك ما يستتبع ظهور زيادة الإنتاج وفائضة، وبالتالي الأزمة والبطالة.

وقد كان الحل الوحيد هو أن تستولي الدولة باسم الشعب على كافة الوسائل الإنتاجية بحيث تحسم فوائض الربح وتقيم الإنتاج على أساس المصلحة، وتُجَبَّ جَبًّا حيل الرأسماليين التي لا تنتهي وأساليبهم الملتوية والمتوارية وغير المباشرة التي ستظل موجودة ما سمح لنظامهم بالوجود مهما كان تقييده، ولكن الفاشية لو فعلت هذا لأصبحت اشتراكية، صحيح إن الفاشية الألمانية قد ضاءلت من قدر الربح فجعلته في المتوسط ٨% أو حتى ٦% وحاولت أن تجعل الإنتاج طبقاً للمصلحة القومية والعامة وليس لأهواء الرأسماليين ولكن شوه ذلك، بل وحوّله عن غايته الطبيعية، أمران.. الأول: أنه حتى هذه النسبة الضئيلة للربح يمكن أن تعوق التوازن، ويمكن أن تكون ثغرة في النظام يدخل منها الرأسماليون ويعيثون فساداً، وقد رأينا أن الإدارة والسيطرة كانت في أيدي الرأسماليين بالفعل في الفاشية الألمانية.

والثاني: أن الفاشية تفهم المصلحة العامة القومية فهماً يختلف تمام الاختلاف عن المدلول الاشتراكي لهذه الكلمة، وهو اختلاف جذري وأساسي يعود إلى لب الفكرة والعقيدة التي تقوم عليها كل من الفاشية والاشتراكية والمثل الأعلى الذي يستهدفه كل منهما، وتأثير الوراثة التاريخية والملابسات الخاصة.

فقد ظهرت الاشتراكية نتيجة لاستغلال رأس المال للعمال في العالم قاطبة دون تمييز بين جنس أو لون، لأن الاستغلال الرأسمالي لا يفرق بين الأجناس، بل هو يشمل الجميع، فاكتمت من الوهلة الأولى طابعها الأساسي طابع العالمية والإنصاف والعدالة، وأصبح إذا ما ذكرت الاشتراكية تراءت أمام الذهن صور لإراحة

(١) المشكلة الاقتصادية للسلم، مشروع لاتحاد عالمي اشتراكي لوانتر بادلي، ص ١٩.

الكادحين وإنصاف المظلومين، ومشاريع لا عداد لها لبناء بيوت، وإصلاح أراض، وإنشاء مدارس ومستشفيات ومسارح ومصانع، أما الفاشية ألمانية أو إيطالية فقد كانت ذات طابع ذاتي. فقد قامت في ألمانيا وإيطاليا لنصرة هاتين البلدين على العالم مستعينة باستئثار الأمجاد السياسية الخاصة القديمة من إحياء للإمبراطورية الرومانية أو استعادة لأمجاد فردريك الكبير أو المستشار الحديدي "بسمارك".

ومثل هذه الأمجاد تتركز في الجنس والجيش، ومن أجل هذا لم تكن الفاشية "سلعة للتصدير" وهي - أي الفاشية - في الحقيقة صورة سياسية لإحدى مراحل الرأسمالية، مثلها في ذلك كالاستعمار سواء بسواء.

وقد كان الهدف الذي تمخض فيما بعد عن الفاشية هو من الناحية السلبية التخلص من سواة الرأسمالية وهي البطالة. ومن الناحية الإيجابية إعلان شأن الوطن بإعداد قوة عسكرية ساحقة يمكن أن تخضع العالم، وكانت الفاشية وليدة لقاء هذين الهدفين بعضها ببعض، إذ وجد أن تحقيق الهدف الأول "محاربة البطالة" يمكن أن يتم تلقائياً بتحقيق لهدف الثاني "التسليح" دون تورط في نزع الملكيات أو تأمين الإنتاج، وبهذا يرضي كل من العمال وأصحاب الأعمال، وهذا هو سر ما استشعره الشعب الألماني بأسره من الرضا في ظل النازية.

وكان من الضروري أن تلجأ الفاشية إلى التسليح، وإلي جعل اقتصادها حربياً لأن المعدات الحربية وحدها هي التي تحقق العمالة دون أن ينتج عنها زيادة إنتاج في السلع الاستهلاكية تهدد ببطالة أو أزمة أو يؤثر كثرة إنتاجها على الأرباح، فالسلع الحربية سلعة عقيمة لا تطرح في السوق وهي تعتمد على الصناعة الثقيلة المحببة إلي الرأسمالية، كما أن نوعها نفسه يرضي رجال الحرب والجيش.

ورصف الطرق وتوسيعها أقل عقماً وأكثر فائدة من صنع الأسلحة ولكن توسيعها على منوال طرق "نورمبرج" سعة لا يحتاج إليها إلا في استيعاب الاستعراضات العسكرية هو ولا شك نوع من التبذير المقصود والإسراف المتعمد.

وقد نجحت الفاشية في علاج البطالة بهذه الوصفة الشيطانية، فلم يعد في ألمانيا ولا إيطاليا عمال يتسكعون على أبواب المصانع أو ينتظرون على المقاهي، بل مست الحاجة إلى العمال، ولكن ثمة ملاحظتين على هذا النجاح:

الأولى أنه دل على عقم الرأسمالية وإفلاسها ولا إنسانيتها وقلبها للأوضاع الطبيعية والسليمة. ففي الأوضاع التي تفرضها يمكن، كما تهكم كينز بحق، لبناء الأهرامات، والزلازل، وحتى الحروب أن تزيد في الثروة^(١).

والثانية: أن هذا النجاح لا يستمر طويلاً، فما دامت الفاشية لا تلقي بكل ما يتجمع من الأسلحة في البحر، كما اقترح كينز، وكار فإنها ستستخدمها، واستخدامها معناه الحرب، أي إفساد كل شيء ودفع فوائد ربوية فاحشة ثمناً لهذا النجاح المشؤم شؤماً يقصر عنه أي شؤم آخر.

(١) ج.م. كينز في "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" ص ١٢٩ "إن بناء الأهرامات، والزلازل، وحتى الحروب يمكن أن تستخدم في زيادة الثروة إذا كانت ثقافة ساستنا عن أسس الاقتصاد الكلاسيكي تقف في سبيل ما هو أفضل".

J.M. Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, P. 129. (Pyramid-building, earthquakes, even wars, may serve to increase wealth, if the education of our statesmen on principles of classical economics stands in the way of anything better.)

إن "شيلوك" لبيدو قديساً لزعماء الفاشية، فهو لم يطلب إلا رطلاً واحداً من اللحم البشري وفاء لدينه، بينما لا ترضى الفاشية بأقل من قتل ملايين الشباب وتدمير عشرات المدن.

وقد حاربت الرأسمالية الإنجليزية / الأمريكية الفاشية الألمانية / الإيطالية وهزمتها لا عن تفارق أصيل، ولكن حرصاً على الأسواق واستمساكاً بالمستعمرات، ورغبة في الانفراد بالقوة، فالحرب العالمية الثانية من هذه الناحية لا تفرق عن الحرب العالمية الأولى التي شنتها الرأسمالية الغربية على الرأسمالية الألمانية، وهي استمرارها.

قد يقال إن الفاشية قد هزمت، ووصمت بين المذاهب السياسية بأشنع الوصمات، وكان الذي تولى ذلك هي الدول الرأسمالية نفسها. فهل يعقل أن تلجأ هذه الدول الرأسمالية نفسها إلي الفاشية بعد أن تولت بأيديها هدمها واتهامها..؟

نحن نقول إن ذلك معقول في المنطق الرأسمالي، ولماذا لا يكون معقولاً؟ وما هي ذي أمريكا تبني ألمانيا وتسلحها، وتبني ما هدمته طائراتها.

على أنه ليس من الضروري أن تأخذ الفاشية الرأسمالية الحديثة في إنجلترا أو أمريكا الطابع العسكري الذي أخذته في ألمانيا، فليس المهم هو "الطابع" إذ الطابع يتأثر في كل بلد بتقاليد هذا البلد، وقد كانت الطواير، والملابس الموحدة، والاستعراضات، و"خطوة الإوزة" هي هوي الشعب الألماني ونزوته القومية، وقد لا تأخذ الفاشية الأمريكية هذا الطابع، ولكنها مع هذا تكون فاشية عريقة قد تزيد في فاشيتها على الفاشية الرسمية والمقررة، فقد لا يكون في الفلسفة الأمريكية القومية المعني العنصري والفخر بالدم الآري، والبشرة البيضاء كما في الفلسفة النازية، ولكن معاملة الزوج، وجمعية كو - كلوكس - كلان - وشرعة اللانشج Lynching الوحشية^(١) هذه كلها لا تقل، بل تزيد، في التفرقة العنصرية عما ذهب إليه الألمان، وقد لا يكون في أمريكا تقييد "رسمي" لحرية الرأي وتحريم لتأسيس الجمعيات والأحزاب كما كان في ألمانيا، ولكن شرعة "المكارثية" وثورة الرأسماليين وحربهم الشعواء على كل مؤسسة: جامعة أو صحيفة أو جمعية أو حزب يشتم منها أي مخالفة للفكرة الرأسمالية أو نقدها أو الدعوة لإصلاحها، كما حدث مع أساتذة وفنانين، وفي جامعات وصحف وجمعيات وأحزاب - لعل أشهرها هو الحزب التقدمي الذي رأسه أحد كبار الساسة الأمريكيين ونائب رئيسها أيام روزفلت وهو هنري والاس - هذا كله لا يقل عن الحرب التي شنتها النازية على حرية الرأي^(٢).

والواقع أن أمريكا لم تكن قط، وفي يوم من الأيام، أرضاً خصبة للديمقراطية، فقد كانت منذ ظهورها كدولة مستقلة أرض ملاك من ذوي الشخصية القومية الشموسة الغيورة كل الغيرة على أملاكها، ومصالحها وقد كشف أحد الكتاب الأمريكيين خلال استعراضه للتاريخ الأمريكي عن حقيقة عجيبة هي أن كلمة "الديمقراطية" كانت في عهد الآباء المهاجرين الأول لفظاً ومعنى "مخيفة وبشعة" وأنها استمرت توحى معني خطراً ومريباً

(١) شق الزوج على الأشجار قوة واقتداراً دون انتظار لحكم القانون، لأنفه المخالفات، وهو تقليد كان ذائعاً ومنتشراً في أمريكا، ولم يفرض حتى الآن.

(٢) إن التفريق العنصري، والتضييق على حرية الرأي، وأثر المؤسسات الرأسمالية الكبرى على السياسة الأمريكية هو ما وجدنا أنفسنا في غنى عن الإشارة إليه بالتفصيل لأنه في حكم المسلم به والذي توافينا به الصحف والإذاعة.

• ملاحظة لهذه الطبعة، وأسوأ من هذا كله تعصبها المصمت المقيت لإسرائيل ورفضها لكل قرارات الأمم المتحدة بالفيتو، لأنها تعتبر إسرائيل وكيلتها وعميلتها في المنطقة.

حتى إعلان الاستقلال الذي لم تذكر فيه، ولا في أي مستند من مستندات الدولة، أو دستور من دساتير الولايات، وأنه حتى القرن التاسع عشر ظل المحافظون يستخدمون كلمة "الديمقراطية" في تشويه سمعة أعدائهم.

"ولم يستعمل توماس جيفرسون "مؤسس الديمقراطية الأمريكية" هذه الكلمة قط أو يدعي علناً أنه ديمقراطي، ولم يفعل ذلك لا جيمس ماديسون ولا أندرو جاكسون وهم المعدودون أكبر نصراء للديمقراطية في أمريكا".

" أما أبراهام لنكولن فلم تكن "كلمة" الديمقراطية تعني إليه الرمز الأولى لروح وكيان النظام الأمريكي".

"إذا كان للإشارة إلى الكتابات وقتئذ أي قيمة للحكم، فلم يكن هناك إلا اهتمام ضئيل بالديمقراطية كخصيصة غالبية، أو رمز للسياسة الأمريكية فيما بين ١٨٦٠ و١٩١٧، ولم يزل الرؤساء الجمهوريين يتملصون من استخدام الكلمة بالمعنى الواسع، وعندما نشر جيمس برايس سنة ١٨٨٨م مؤلفه عن الولايات المتحدة اتخذ له عنواناً: "الكومنولث الأمريكي The American Commonwealth" وبالمثل لم تستخدم كلمة "جمهورية" في الدستور، وفي سنة ١٧٧٦ كان لهذا الكلمة وقع سيئ، ولم تظهر في الدستور الاتحادي، ولم يضمن هذا الدستور لكل ولاية شكلاً جمهورياً من الحكومة، وقد أصبحت الإشارة إلى الولايات المتحدة كجمهورية في بعض الأوراق الرسمية والديبلوماسية عرفاً أو عادة. ولكن اللقب الرسمي للدولة لا يزال "الولايات المتحدة الأمريكية".

وإذا أردنا الحديث بدقة فما من قانون رسمي في البلاد يفترض أن تكون البلاد ديمقراطية أو جمهورية^(١)

"

فمن هذا الاستقصاء التاريخي الذي كشف عنه "عميد المؤرخين الأمريكيين" يتضح لنا أن الحقيقة كثيراً ما تخالف الظن الشائع أو الوهم المنتشر، وأن أمريكا لم تكن ديمقراطية، أو حتى جمهورية وأن ذلك الوضع إذا كان قد وجد قبل ظهور الرأسمالية بتكثفها وتركزها، فأحر به يستشري ويغلظ بعد أن استفحلت الرأسمالية وبسطت سلطانها كما لم يبسط من قبل في عهد من العهود أو بلد من البلاد.

والواقع أن أمريكا تسير في طريق الفاشية مسرعة دون أن تلاحظ ذلك أو تعني به إذا كانت قد لحظته.

آخر الدوا... الحرب:

على أن الركن الاقتصادي المميز للفاشية وهو تركيز الإنتاج في المعدات الحربية، وجعل الاقتصاد بأسره حربياً، هذا الركن قد تحقق تقريباً في الولايات المتحدة، وإذا لم يكن قد تحقق تماماً، فإن تتبع ميزانية التسليح يظهر لنا أن تحقيقه يسير حثيثاً.

ففي سنة ١٩٤٠م، قبل دخول أمريكا الحرب كانت مخصصات التسليح تعادل ١,٥٤٦ مليون دولار، ولكنها في سنة ١٩٤٦م أي بعد انتهاء الحرب بلغت ١٢٠٠٠ مليون دولار.

ويتحدث مؤلف الأزمة المقبلة عن دلالة هذا الرقم بالنسبة للاقتصاد الأمريكي:

"في أعظم سنوات الرواج قبل أزمة ١٩٢٩م كانت جملة صادرات أمريكا من السلع حوالي ٥٠٠٠ مليون دولار، وقدرت وزارة التجارة أنه بواسطة العمالة الكاملة يمكن أن يصعد هذا المبلغ إلى ٧٠٠٠ مليون، وعلى هذا تزيد الميزانية الحربية التي تبلغ ١٢ مليار بكثير عن مجموع الصادرات في أحسن سني الرخاء التي وصلتها أوقات السلم".

(١) كتاب "الجمهورية" تأليف شارلس أ. بيرد، (ص ٥٥).

وقد كان هذا سنة ١٩٤٦م، وبعد عشر سنوات من هذا التاريخ يصور وزير المالية الأمريكية السيد جورج م. همفري عبء التسليح الملقى على عاتق أمريكا فيقول:

"إذا كان لدينا ثمانية أشخاص فإن سبعة منهم يعملون في إنتاج السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية، أما الرجل الثامن، فإنه يكد طوال يومه ويتقاضى أجرًا كاملاً لإنتاج سلع لا تصلح إلا للحرب، وسرعان ما تصبح قديمة متخلفة لا قيمة لها، فإن قاذفة قنابل طراز ب ٥٢ أو عربة مدرعة.. الخ، تصبح متخلفة في وقت قصير نسبيًا.

لقد أنفقت الولايات المتحدة هذا العام ٤٠,٨٠٠ مليون دولار (١٤,٢٨٠ مليون جنيه مصري)^(١)، فضلاً عن ٤,٢٠٠ مليون دولار، (حوالي ١,٧٤٠ مليون جنيه مصري) للدول الأخرى لتعزيز دفاعها ضد العدوان الشيوعي، وهذا كله، وأكثر منه، خسارة اقتصادية للولايات المتحدة، فليست النقود وحدها هي التي تنفق، ولكن القوات المسلحة تحتجز احتجازاً تاماً فريقاً من العمال المهرة، ولولا ذلك لساهموا في الإنتاج السلمي.

فعند ما تمس الحاجة إلى العمل في الاقتصاد المدني تكون الولايات المتحدة مجبرة على أن تبقى ٢,٧٠٠,٠٠٠ تحت السلاح، وهذا بخلاف الرجل الثامن - العامل الذي يكرس كل وقته للإنتاج الحربي.

"ولحسن الحظ" فإن نفقات الدفاع ليست إلا عُشر مجموع دخل الولايات المتحدة السنوي، ولكن تكاليف الدفاع زائداً المساعدات الخارجية مدة السنوات العشرة الماضية قد أوصلت الدين الأهلي إلى ٢٧٦,٠٠٠ مليون دولار (٩٦,٦٠٠ مليون جنيه) ودولار من كل ١٣ دولار من الضرائب يذهب لدفع فائدة لهذا الدين.

ولو لم يكن من الضروري للولايات المتحدة أن تنفق هذا القدر على أمنها الأهلي بما فيه ١٠٣,٠٠٠ مليون دولار (حوالي ٣٦,٠٥٠ مليون جنيه) على المساعدات الخارجية لانخفضت الضرائب على المواطن الأمريكي، ولما كان هناك دين أهلي أو مستوى معيشة غال"^(٢).

إن هذه الزيادة في ميزانية التسليح من ١,٥٤٦ مليون دولار سنة ١٩٤٠م إلى ٤,٠٨٠ مليون سنة ١٩٥٦م، أي بزيادة ثلاثين ضعفاً مستوية لعشر الدخل القومي لتوضح لنا السرعة التي تسير بها الفاشية في أمريكا وتخضع اقتصادها للأغراض الحربية.

وقد نبه مؤلف الأزمة المقبلة الأذهان إلى خطرين جديدين في هذه الناحية.. أولاهما: أن التقدم الحثيث في فنية التسليح قد جعل الصناعات الحربية تمتد إلى مجال يُظن أنه غير متصل بصناعات التسليح، ويمكن اتخاذ تفجير الذرة، وما سينتج منه مثلاً طبيياً لذلك، إذ مد هذا التطور مجال التسليح إلى كافة الصناعات الكيماوية والطبيعية بحيث أصبحت أخطر الأسلحة تصنع أولاً في دور الأبحاث والمعامل البريئة المظهر.

وحتى الطائرات والسفن والعربات هذه كلها معدات يمكن أن يوجه إنتاجها للحرب بدلاً من السلم بتعديل بسيط في مصانعها.. لا يلحظه الشعب والخطر الثاني مبني على الخطر الأول، وذلك أن اضمحلال المظهر العسكري للاقتصاد الحربي الحديث لن يجعل مقاومة الشعب الأمريكي إذا كانت هذه المقاومة موجودة، تحس به، أو تتهياً لمكافحته وسيكون الاقتصاد الحربي الجديد ممكناً دون الاحتفاظ بالجيش الجبارة وقت السلم أو تجنيد الشعب أو المثالية الهستيرية عن الجندي ورسالته، ففي ظل هذا الاقتصاد الحربي ستمضي الأغلبية العظمى من الناس في أعمالها التي تمارسها وقت السلم دون تدخل"^(٣).

(١) "هذا بالطبع في الأيام القديمة، عندما كان الجنيه يعادل ثلاثة دولارات تقريباً، (ملاحظة زائدة لطبعة المختار).

(٢) "الثنم الباهظ للأمان" من النشرة ٣٥٧ مصر وأمريكا (١٩٥٧/٢/١١) التي تصدرها إدارة الاستعلامات الأمريكية بالقاهرة.

(٣) الأزمة المقبلة (ص ١٨٥-١٩٦).

أما تقدير قيمة هذه الميزانية الحربية في صد عادية الأزمة أو مقاومة البطالة، ومدى خطرها على السلام أو تهديدها للأمن فذلك ما يقول عنه مؤلف الأزمة المقبلة:

"إن هذا الشطر من الاقتصاد الحربي بملايينه الأنتى عشر ألف^(١) سيكون موجوداً قبل نشوب الأزمة المقبلة، وسيظل إلى حد كبير محصناً ضدها، وسيذهب أثر هذه الحصانة إلى ما وراء هذه الأرقام، إذ أن الإنتاج الحربي يمس صناعات كثيرة ويوجد أسواقاً لها، وستجد هذه الصناعات في ذلك درعاً تحتمي وراءه من آثار الأزمة، وسيؤثر استمرار العمال الذين يعملون في هذه الناحية وبالتالي استمرار أجورهم في إيجاد الطلب الذي سيحتمى إلى حد كبير السلع الاستهلاكية من عدوان الأزمة وهكذا لن يقتصر إنقاذ سوق العمل على توظيف ملايين العمال في الإنتاج الحربي، ولكنه سيضم أيضاً ملايين أخرى تتصل بهم، وسيكون أثر التسليح أعظم مما تشير أرقامه المجردة وحدها.

ومع ضخامة هذا البرنامج للتسليح، وما سيوجده من ظروف مواتية مباشرة وغير مباشرة، فإنه لن يستطيع إيجاد العامل المكافئ لمقاومة آثار أزمة قاسية كأزمة ١٩٢٩م، ففي هذه الأزمة، والسنين التي تلتها هبط الإنتاج الأمريكي إلى قرابة النصف، ولم يكن هذا الهبوط في الأثمان، ولكن في الكميات المنتجة، فإذا هبط الإنتاج في الأزمة المقبلة إلى الثلث فحسب، فلن تستطيع ميزانية حربية تبلغ ١٢ مليار دولار أن تملأ الهوة^(٢).

والخطر الذي يخشى منه في هذه الحالة أن يعظم الضغط على الحكومة لزيادة الإنتاج الحربي والميزانية الحربية حتى تكون نهاية هذه الزيادة أخيراً إيجاد اقتصاد حربي وسياسة رباط، وسينقلب هذا إلى أن يكون مصدرًا من المصادر التي تقاوم خطر الحرب.

وعندما تقلد هتلر أزمة الحكم، اعتقدت الدوائر اليسارية الأوروبية أن ليس أمام ألمانيا النازية إلا أن تختار أحد شرين: الأزمة الاقتصادية أو الحرب، وقد أظهر التاريخ صدق حدسهم، فبعد ستة سنوات ونصف من الاقتصاد الحربي والرباط الألماني انحسرت البطالة، بل ومست الحاجة إلى عمال في شتاء ١٩٣٩/٣٨م ولكن ثمن العملية كان الحرب، فهل تكرر الحالة نفسها في الولايات المتحدة؟

ليس هذا الخطر ملحوظاً اليوم، فإن تأخير إشباع الحاجات الاستهلاكية، وتأجيل الاستثمارات وكذلك استمرار برنامج التسليح يجعل الاقتصاد الأمريكي يزدهر لفترة دون أن يعتمد بالصفة الأساسية على التسليح.

لكن ماذا سيحدث عندما تثمر العوامل المؤدية إلى الأزمة آثارها الكاملة؟ ماذا سيحدث إذا كانت العناصر الاحتكارية والرأسمالية والرجعية في هذه الفترة من القوة بحيث تمنع الحكومة من اتخاذ التدابير الواقية من الأزمة؟ وماذا سيحدث عندما ترى هذه العناصر نفسها أن الوقوف موقفاً سلبياً وقت الأزمة سيؤدي إلى تقوية منذرة للنجاح اليساري التقدمي..؟

لا يوجد في هذه الحالة سوى احتمال واحد مرجح ذلك هو وضع برنامج إيجابي في شكل امتداد وتوسيع التسليح والاقتصاد الحربي وبعبارة أخرى فسيحاولون تفادي آثار الأزمة بتحويل الاستعداد الحربي الأمريكي إلى سياسة اقتصاد حربي ورباط.

أما السؤال عما يدفع الاحتكاريين والرأسماليين والعناصر لرجعية في الولايات المتحدة إلى تفضيل امتداد الجانب الحربي حتى ولو أدى ذلك إلى وجود اقتصاد حربي وحالة رباط على قبول تدخل الدولة وتصفيتهما

(١) كما كان الحال سنة ١٩٤٦م عند صدور الكتاب.

(٢) ولكن ميزانية التسليح ارتفعت إلى أكثر من ٤٠ ملياراً، وبذلك تحصن الاقتصاد الأمريكي ضد البطالة، ولكن على حساب الخطر الذي أشار إليه الكاتب في الفقرة التالية.

للأزمة بالطرق الحاسمة فإن الإجابة سهلة: إن تقوية الجانب الحربي والعسكري سيقوى أو سيزيد هيمنتهم ونفوذهم بينما أي تقوية للتدابير المقاومة للأزمة بواسطة الدولة ستعني إضعافهم، ومن أجل هذا لن يترددوا في تفضيل الحل الأول، وسيبررون سياستهم بمبررات أخرى كأن لا يتكرر عدم استعداد الولايات المتحدة للحرب وقت السلام كما حدث قبل الحرب الثانية أو يلمسون الأوتار الحساسة والمعاني القومية، و يدعون أن أغراضهم هي إعلاء شأن السياسة الخارجية الأمريكية.

وهكذا تدفع العناصر الرأسمالية الولايات المتحدة، ومن ورائها عالم الرأسمالية بأسره، إلى أن تلجأ إلى الاقتصاد الحربي كطريقة لعلاج الأزمة والبطالة، وليس وراء الاستعداد الحربي إلا الحرب، وفي النهاية لا نجد الرأسمالية الحديثة تختلف عن الرأسمالية القديمة إلا في أن الثانية كانت تشعل الحروب بحثاً عن الأسواق واحتكاراً للمواد الخام، وأن الأولى تضطر إلى الحرب فراراً من زيادة الإنتاج في المواد الاستهلاكية وما تستتبعه هذه الزيادة من بطالة وأزمة، وهرباً من الأخذ بالأساليب الاشتراكية في الإنتاج والتوزيع.

حقاً إن الحرب قد ظهرت قبل الرأسمالية وقد يكون لها أسباب أخرى غير الأسباب المادية والاقتصادية بأسرها، ولكن من المسلم به أن الرأسمالية قد أضرت أوراها، وجعلتها لازمة لا تستغني عنها في عهدها الأول عهد النشأة والتكوين، وفي عهدها الحاضر عهد الازدهار والنجاح، وعندما كثر لوم بعض الكتاب البريطانيين للشعب الألماني واتهامه بأنه محرض على الحرب الأخيرة، مشترك فيها مستحق لذلك للعقاب، قدم مؤرخ بريطاني^(١) وضابط إلى الشعب البريطاني هذا الجدول الذي يوضح عدد الحروب التي أشعلها كل شعب ومدة هذه الحروب في القرن التاسع عشر "من ١٨١٥ إلى ١٩١٥م".

مدتها الإجمالية بالسنة	عدد الحروب	
٦٤	٣٧	بريطانيا
٥٨	١٧	فرنسا
٢٨	١٣	روسيا
١٤	٩	إيطاليا
١٠	٦	ألمانيا
١١	٥	الولايات الأمريكية
٦	٣	اليابان

وكتب ضابط بريطاني آخر^(٢)

"أما عن العدوان، فإن السنين من ١٨٧٠م إلى ١٨٩٢م وحدها تعادل عهد جنكيزخان، وفيما بين ١٨٧٠م إلى ١٩٠٠م ضمت بريطانيا ٤,٧٥٤,٠٠٠ ميلاً مربعاً من الأراضي، وفيما بين ١٨٨٤ ضمت فرنسا ٣,٥٨٣,٠٠٠ ميلاً، بينما لم تستطع ألمانيا في السنين نفسها إلا أن تضم ١,٠٢٦,٢٢٠ ميلاً مربعاً".

على أن الأمر قد يكون أسوأ من ذلك، أسوأ من أن تكون الحرب ضرورة بغیضة لا بد منها للتخلص من ركाम الإنتاج الحربي، فمن الممكن جداً أن ينظر المجتمع الرأسمالي إلى الحرب كأكبر عملية للإنتاج

(١) قرن من الحروب ١٨١٥م - ١٩١٥ بقلم الكابتن س و ستيفينز.

A Century of War 1815 by Capt. E.O.C Stephens.

(٢) ميچور جنرال. ج. س. فولر "الحرب والحضارة الغربية"

Major General J.F.C. Fuller, War and Western Ciuilisation.

والاستهلاكية وأعظم تجسيد للمضمون الرأسمالي، وقد يجعل الخواء والمادية والفقر في المعنويات الذي يسود المجتمع الرأسمالي، للحرب سحراً خاصاً، وهي بعد تتفق مع الطابع الرأسمالي في المغامرة والقسوة والعنف والأثرة والأنانية، فالمجتمع الرأسمالي قريب إلى الحرب قبل أن تدهمه الأزمة والبطالة، فإذا دهمته بويلاتها، فليس لنا أن نعجب قط إذا رحب بالحرب، ورأى فيها مخلصاً، وليس لنا أن نعجب إذا دخل المتعطل البائس الحرب بالروح نفسها التي كان يدخل بها "الجلاديتور"^(١) ساحة الملعب إذا قتل استراح، وإذا انتصر ظفر، وقد لاحظت إحدى السيدات المشهورات في المجتمع الأمريكي السيدة لوس "لقد اجتازت أمريكا حربين عالميتين، ولكن الذكريات التي خلفتها لها أقل مرارة بكثير من أزمة سنة ١٩٣٠م، هذه الفترة اللعينة التي أصبح العاطلون عن العمل فيها يبيعون التفاح في الشوارع، إن شعبنا لا يريد الأزمة، ولا الحرب، ولكنه لو فضل بينهما لفضل الحرب على الأزمة".

وكما يقولون قطعت جهيزة قول كل خطيب وأغننتنا بكلمتها عن الحديث.

خاتمة

رأينا أن الأزمة والبطالة إنما تأتيان من طبيعة النظام الرأسمالي حيث تنتظم حرية بالفرضي أشبه دعائم الاقتصاد الثلاثة الإنتاج، والاستهلاك والواسطة بينهما: النقود.

ورأينا - من ناحية أخرى - أن أي محاولة لإيجاد نوع من التنسيق والانسجام والتقارب بين هذه الثلاثة هي محاولة محكوم عليها بالفشل ما ظل المجتمع الرأسمالي رأسمالياً، ليس فحسب لأن هذا التنظيم سيدمر أسس الحرية التي هي قاعدة الرأسمالية، ولكن، لأنه أيضاً سيطيح، أو يضائل على الأقل، بالشيء الوحيد الذي من أجله - ومن أجله وحده - يعمل الرأسماليون.. ألا وهو الربح.

ذلك أن مشكلة الرأسمالية الناتجة من هذه الفوضى هي أنه عندما يقل الاستهلاك عن الإنتاج يكسد التوزيع، وتقل الأرباح، ويهبط معدل الفائدة الاستثمار، ولكن انتظام الاستهلاك مع الإنتاج يقضي على الفوائض التي يحتجزها الرأسماليون من الإنتاج ولا يعرضونها للاستهلاك، وهي الأرباح التي يعاد استثمارها كرؤوس أموال أو يحتفظ بها في شكل احتياطات أو اكتناز.

ومن هنا نفهم سر ارتباط الحرية بالرأسمالية واعتبارها روح الرأسمالية وجوهرها، ونعرف أن وله الرأسماليين بالحرية ليس غراماً بالمبادئ - وإنما هو غرام بالأرقام.. أرقام الأرباح..

ومعنى هذا أن الأزمة والبطالة في الرأسمالية ضربة لازب لا خلاص منها، ولا مفر عنهما، لأنها متأتيتان من طبيعة الرأسمالية وروحها وهدفها.

ولكن أخطار الأزمة والبطالة على المجتمع الرأسمالي تختلف فنحن عندما نتكلم عن الرأسمالية فإننا نتكلم عن المذهب والنظرية ولكننا عندما نريد أن نطبق هذا الكلام يجب علينا أن لا نعجب إذا اختلف آثار التطبيق في مجتمع عنها في مجتمع آخر.. وقد تعجل كارل ماركس ركب التطور، وضيق من سعة الاحتمالات فرأى أن الأزمة والبطالة قد تفاقمتا في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة بحيث أصبحت خطراً داهماً يهددها بالدمار العاجل، وجاراه في ذلك صاحبه وزميله فردريك انجلز، فمن يقرأ مقدمته للطبعة الإنجليزية من كتاب "رأس المال" التي صدرت سنة ١٨٦٦م يظن أن المجتمعات الرأسمالية الأوروبية تقف على شفا جرف هاو لن يلبث أن يسقط بها

(١) المسايغوني والعبيد الذين كانوا يمرنون على القتال في الملاعب العامة حتى الموت في روما.

في هوة الماضي حيث تنوى الرأسمالية مع ركاب المبادئ والنظم الهاوية والمنقرضة في حين أن الرأسمالية لم تكن قد بلغت في هذه المجتمعات نفسها أوجها، وتام نضجها. وكانت في بلاد أخرى تبدأ حياة ازدهرت ازدهارًا لم تبلغه قط في بلادها الأوروبية، وعندما بلغت الرأسمالية في تلك البلاد - أمريكا - الأوج، فإنها لا تزال تدرج في بلاد أخرى، وفي مثل هذه البلاد لا تبلغ المتناقضات الرأسمالية النقطة الحرجة أو الدرجة الخطرة وإن كان من المسلم به أن هذه البلاد لن تنتظر حتى تصلى بنار هذه المتناقضات، وأنها ستستفيد من تجارب الأمم المتقدمة عليها والسابقة لها، فتختصر الطريق، وتكفي نفسها مؤونة التجربة القاسية، المهم في هذا كله هو أن علينا، عندما نقرر حتمية الأزمت والبطالة في المجتمع الرأسمالي، وأثارها السيئة عليه أن نضع في حسابنا كذلك أن الرأسماليين لا يسكتون أمام هذه الآثار، لأنهم لو سكتوا عليها لتفاقت حتى تقتلعهم ونظامهم اقتلاعًا، فهم يحاولون إصلاح نقائصها، وهم كما وضحنا لا يصلون إلى إصلاح جذري أو أصلي، بمعنى أنهم لا يستطيعون استئصال الداء لأن الداء كما وضحنا يسري في الرأسمالية مسرى الدم ويلوث ميكروبه جسمها كله، ولكنهم مع ذلك يصلون إلى توهين شره، وتخفيف أثره، فالعامل البريطاني المتعطل يأخذ إعانة قد تفوق الأجر الأساسي للعامل المشتغل بلاد أخرى، وقد أهد الكتاب اليساريين أن العامل الأمريكي حتى في فترة بطالته يستطيع أن يحيا في مستوى أرفع من مستوى العامل في الاتحاد السوفيتي حاليًا وهو مثال لما يمكن أن يصل إليه المجتمع الرأسمالي لعلاج نقيصته، فإن تقاضي هذه الإعانة الضخمة لن يجرد العمال من سخيمتهم ولكنه كذلك سيحول دون أن تصل هذه السخيمة إلى حد الجوع الكافر الذي يدفع إلى الثورة العاتية التي لا تبقي ولا تذر وسيحول كذلك دون أن يصل الإحساس بعجز النظام ونقصه إلى درجة العمق والكلالة واليأس.

بهذه الطرق وأمثالها تمد الرأسمالية في حبل حياتها، ولن تأتي نهايتها إلا بعد ملاحظة مرة تستفرغ فيها كل حيلها وألاعيبها ولو افترضنا أنها كلما تقدمت خطوتين تراجعت ثلاثة لظل أمامها أمد طويل حتى يتم انسحابها من المسرح نهائيًا ولكن أغلب الظن أن نهايتها لن تكون انسحابًا تامًا، كما لن تكون الانفجار المروع الذي يتصوره الماركسيون التقليديون، والذي تتسبب فيه فداحة المتناقضات وثورة الجماهير الحانقة الساخطة، ولكنها ستكون مزيجًا من هذا وذلك أو بين هذا وذلك بمعنى أنها بعد أن يتكرر دخولها للطرق ويتكرر وجودها لهذه الطرق مسدودة لا توصل إلى العلاج ستقوم الجماهير بالإجهاز عليها وقد يتم هذا الإجهاز دون ثورة على الإطلاق لأن ما جعل الثورة في شكلها الشامل العنيف ضرورة في النظرية الماركسية هو إسقاطها لما أشرنا إليه من المرونة التي تفل شدتها، وتكسر حدتها، وسيكون دور الأزمة والبطالة في ذلك دور استنزاف دماء الرأسمالية، وحيويتها، وتشويه سمعتها حتى يطرحها الناس في النهاية، مللا ويأسًا واحتقارًا.